



مجلس النواب

مجلس النواب

الجلسة الثالثة عشرة استكمالاً لمناقشة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ م.
المحضر الثالث للجلسة ١٢ مجلس النواب.
محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة صباح يوم السبت " ٧ "
رجب ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية .

جدول الاعمال

(المجلد ٢٧)

(العدد ١٣)

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتقالات
- أ- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب احمد قطيش الزايدة .
- ٣- استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم "٢" تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ وقراره .

تفريغ

- ١- أعد وروّب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير.
- ٢- قام بتنظيم هذا العدد مساعدا الامين العام السيد عثمان يعقوب ومندم الضبط السيد عثمان نزال الكرنبي .
- ٣- قام بتدقيق هذا المصنف :
- ١ - اياد ابو زهد
- ٢ - محمود الرحاحلة

هكذا من الله على

start

عُضُر الْجِلْسَةُ الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ مِنْ الدُّورَةِ الْعَادِيَةِ الْاُولَى الْمُتَعَدَّةِ صَبَاحَ يَوْمِ السَّبْتِ ١٩٩٠/٢/٣ مِيلَادِيَّةً

٤- تَعْيِينَ مَوْعِدٍ وَمَوْضُوعٍ لِلْجِلْسَةِ الْقَادِمَةِ

(عُيِّنَ يَوْمَ السَّبْتِ الْقَادِمُ الْمَوْفَاقُ ١٩٩٠/٢/١٠ السَّاعَةُ الْعَاشِرَةُ صَبَاحًا)

مَحْضَر

فِي قَامِ السَّاعَةِ (الْعَاشِرَةُ) مِنْ صَبَاحِ يَوْمِ (السَّبْتِ) الْوَاقِعِ ٧ / رَجَبِ / ١٤١٠ هِجْرِي الْمَوْفَاقِ فِي ٣ / ٢ / ١٩٩٠ مِيلَادِي ، عَقَدَ مَجْلِسُ (النُّوَابِ) جِلْسَتَهُ (الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ) مِنْ الدُّورَةِ (الْعَادِيَةِ الْاُولَى) بِرِثَاسَةِ عَطُوفَةِ نَائِبِ رَئِيسِ الْمَجْلِسِ (السَّيِّدِ جَمَالِ الصَّرَائِرَةِ) وَحُضُورِ اَمِينِ عَامِ مَجْلِسِ الْاُمَةِ عَطُوفَةِ السَّيِّدِ (هَانِي خَيْر)

وَتَغَيَّبَ بِاجَازَةٍ مِنَ الْاَعْضَاءِ السَّادَةِ : سَعَادَةُ النَّائِبِ اَحْمَدُ قَطِيشِ الْاَزَايِدَةِ

وَتَغَيَّبَ بِعُذْرَةٍ مِنَ الْاَعْضَاءِ السَّادَةِ : /

وَتَغَيَّبَ عَنِ الْجِلْسَةِ الْاَعْضَاءُ السَّادَةُ : /

وَحَاضَرَ مِنَ الْحُكُومَةِ

١. دَوْلَةُ السَّيِّدِ مَضَرِ بَدْرَانَ
٢. مَعَالِي السَّيِّدِ سَالِمِ مَسَاعِدَةِ
٣. مَعَالِي السَّيِّدِ مِرْوَانَ الْقَاسِمِ
٤. مَعَالِي السَّيِّدِ عَبْدِ الْمَجِيدِ الشَّرِيدَةِ
٥. مَعَالِي الدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَضُوبِ الزَّيْنِ
٦. مَعَالِي السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّؤُوفِ الرَّوَابِدَةِ
٧. مَعَالِي السَّيِّدِ اِبْرَاهِيمِ اِيُوبِ
٨. مَعَالِي الْمُهَنْدِسِ عَوْنِي الْمَصْرِيِّ
٩. مَعَالِي السَّيِّدِ اِبْرَاهِيمِ عَزِ الدِّينِ
١٠. مَعَالِي السَّيِّدِ بَاسِلِ جَرْدَانَةِ
١١. مَعَالِي الدَّكْتُورِ زِيَادِ فَرِيْزِ
- رَئِيسُ الْوُزَرَاءِ وَوَزِيرُ الدِّفَاعِ
- نَائِبُ رَئِيسِ الْوُزَرَاءِ وَوَزِيرُ الدَّخَالِيَةِ
- نَائِبُ رَئِيسِ الْوُزَرَاءِ وَوَزِيرُ الْخَارِجِيَةِ
- وَزِيرُ التَّنْمِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَةِ
- وَزِيرُ الصَّحَةِ
- وَزِيرُ الْاَشْغَالِ الْعَامَةِ وَالْاَسْكَانِ
- وَزِيرُ النُّقْلِ وَالْاِتِّصَالَاتِ
- وَزِيرُ التَّخْطِيطِ
- وَزِيرُ الْاَعْلَامِ
- وَزِيرُ الْمَالِيَةِ
- وَزِيرُ الصَّنَاعَةِ وَالتَّجَارَةِ

عُضُرُ الْجِلْسَةِ الثَّلَاثَةِ عَشْرَةَ مِنْ الدُّورَةِ الْعَادِيَةِ الْاُولَى الْمُتَعَدَّةِ صَبَاحَ يَوْمِ السَّبْتِ ١٩٩٠/٢/٣ مِيلَادِيَّةً

١٢. سَمَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْبَاقِي جَمُو
١٣. مَعَالِي الدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ حَمْدَانَ
١٤. مَعَالِي الْمُهَنْدِسِ دَاوُدَ خَلْفَ
١٥. مَعَالِي السَّيِّدِ نَبِيلِ اَبُو الْهَدْيِ
١٦. مَعَالِي السَّيِّدِ يُوْسُفِ الْمُبَيْضِيْنَ
١٧. مَعَالِي السَّيِّدِ ثَابِتِ الطَّاهِرِ
١٨. مَعَالِي الدَّكْتُورِ سَلِيحَانَ عَرِيَّاتِ
١٩. مَعَالِي الدَّكْتُورِ خَالِدِ الْكُرْكِي
٢٠. سَمَاحَةُ الدَّكْتُورِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْفَقِيرِ
٢١. مَعَالِي الدَّكْتُورِ قَسِيمِ عَيْبِنَاتِ
٢٢. مَعَالِي السَّيِّدِ اِبْرَاهِيمِ الْغُبَايْشَةِ
٢٣. مَعَالِي السَّيِّدِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْكِبَارِيْتِي
٢٤. مَعَالِي السَّيِّدِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الدُّغْمِي
- وَزِيرُ الدَّوْلَةِ لِلشُّؤُنِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ
- وَزِيرُ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ الْعَالِي
- وَزِيرُ الْمَيَّاءِ وَالرِّيِّ
- وَزِيرُ التَّمْوِينِ
- وَزِيرُ الْعَدْلِ
- وَزِيرُ الطَّاقَةِ وَالْفُرُوعِ الْمَعْدِنِيَّةِ
- وَزِيرُ الزَّرَاعَةِ
- وَزِيرُ الثَّقَافَةِ
- وَزِيرُ الْاَرْوَاقِ وَالشُّؤُنِ وَالْمَقْدَسَاتِ الْاِسْلَامِيَّةِ
- وَزِيرُ الْعَمَلِ
- وَزِيرُ الشَّبَابِ
- وَزِيرُ السِّيَاحَةِ وَالْاَثَارِ
- وَزِيرُ الشُّؤُنِ الْبَلَدِيَّةِ وَالْقُرُوبَةِ وَالْبَيْتَةِ

اِفْتِتَاحُ الْجِلْسَةِ

- * سَعَادَةُ نَائِبِ رَئِيسِ الْمَجْلِسِ
السَّيِّدِ جَمَالِ الصَّرَائِرَةِ
- بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ، اَلنَّصَابُ مَكْتَمَلُ اَعْلٰنِ اِفْتِتَاحِ الْجِلْسَةِ ، عَطُوفَةُ هَانِي خَيْرِ لَوْ سَمَحْتَ جَدُوْلُ الْاَعْمَالِ .
- السَّيِّدِ الْاَمِيْنِ الْعَامِ
- بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
جَدُوْلُ الْاَعْمَالِ
- الْجَمِيْعُ
- السَّيِّدِ الْاَمِيْنِ الْعَامِ
- (١) تَلَاوَةُ مَحْضَرِ الْجِلْسَةِ السَّابِقَةِ .
- نَوَافِقُ عَلَيْهِ وَتَعْلٰى الْاَمِيْنُ الْعَامُ مِنْ تَلَاوَتِهِ .
- (٢) تَلَاوَةُ الْاِجَازَاتِ وَالْاَعْتِدَارَاتِ
- أ- طَلَبُ اِجَازَةٍ مُقَدَّمٍ مِنْ سَعَادَةِ النَّائِبِ اَحْمَدِ قَطِيشِ الْاَزَايِدَةِ .

*رَأْسُ الْجِلْسَةِ عَطُوفَةُ النَّائِبِ الْاَوَّلِ لِرَئِيسِ الْمَجْلِسِ بِسَبَبِ تَرَأْسِ مَعَالِي رَئِيسِ الْمَجْلِسِ الْوَلَدِ الْبَرْلَمَانِي الْاَوْدَنِي اِلَى الْمَوْقَرِ الْبَرْلَمَانِي لِدَوْلِ مَجْلِسِ التَّعَاوُنِ الْعَرَبِيِّ الْمُتَعَدِّدِ فِي بَغْدَادِ .

هَكَذَا مِنَ الْاَهْلِ

سعادة نائب رئيس المجلس	هل موافق المجلس الكريم على اجازة النائب المحترم ؟
السيد جمال الصرايرة	موافقون
الجميع	(٣) استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم "٣" تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣
السيد الامين العام	حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ واقراره .
سعادة نائب رئيس المجلس	الشيخ حمزة منصور
السيد حمزة منصور	

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل في تنزيله الحكيم "فمن اتبع هادي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة شتى ونحشره يوم القيامة أعمى" والصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمة القائل " لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما ابلاه وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه وعن علمه ماذا عمل فيه " .

معالي الرئيس

محضرات الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كنت اود ان ابدي اسفي لتأخر دوري ولكني اتوقف عن ذلك بسبب غياب معالي السيد الرئيس .

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

لقد كان لي شرف المشاركة في عضوية اللجنة المالية التي عكفت على دراسة خطاب الموازنة ومشروع قانونها دراسة مستفيضة مستعينة بأصحاب الخبرة على المستويين الشعبي والرسمي بنية الوصول الى فهم أمثل ووضع أفضل لذا لا أراني بحاجة للحديث عن الموازنة اذ يفترض أن يكون رأيي متضمنا في تقرير اللجنة وسأكتفي بالتأكيد على بعض الملاحظات للذكرى والذكرى تنفع المؤمنين ثم أختم بعرض مطالب دائرتي الانتخابية التي شرفتنني بتمثيلها .

اولا الملاحظات

١- ان الوضع الذي صرنا اليه هو نتيجة طبيعة لسياسات خاطئة ضعفت فيها الجس بالمسؤولية والتقدير الحقيقي لمصلحة الوطن .

٢- ان امكانية النهوض من هذه الكبوة متوقفة اذا صدقت النوايا واستقام السلوك " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ... " والتقوى هنالست مجرد مشاعر أو شعارات ولكنها مع ذلك تغيير حقيقي في انماط السلوك على الصعيدين الفردي والجماعي وعلى المستويين الشعبي والرسمي، وقد يا حول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب عام الرمادة الى مخزون وفير واحتياطي لا ينضب ، وفي أقل من سنتين من الحكم التزبه قال الناس : " لقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس " وحملت الصدقات فلم يجد من يأخذها في طول البلاد وعرضها .

٣- ان الجهد الطيب الذي بذل في اعداد مشروع قانون الموازنة لن يؤتي أكله ما لم ترتق سائر الأجهزة الرسمية الى مستوى المرحلة ترشيدا وقدوة ونزاهة محققين قول الحق تبارك وتعالى على لسان نبيه يوسف عليه السلام : " اجعلني على خزان الأرض اني حفيظ عليم " .

٤- ان المواطن الأردني يحتاج الى مزيد من الخدمات تفي بمتطلبات العيش الكريم وتقوم على قاعدة العدالة في التوزيع فان الانتماء الحقيقي لا تصنعه الشعارات ولكن يحققه اقتناع المواطن بأنه موضع العناية والاهتمام من حكومته .

ثانيا : مطالب الدائرة الانتخابية

في مجال الصحة والطب العلاجي

١- اقامة مستشفى في سحاب على قطعة أرض مساحتها عشرون دونما تم تخصيصها لهذه الغاية لتخدم أفضلية سحاب والمقر والجيزة وسائر المناطق الواقعة جنوب عمان وتستقبل الحالات الناجمة عن حوادث السير على الطريق الصحراوي والخط العراقي واصابات العمل في المدينة الصناعية ولتخفيف الضغط عن مستشفيات عمان .

٢- اقامة مركز طبي شامل في سحاب وتحويل المركز الصحي في خربة السوق الى مركز طبي شامل علما بأنه تم تخصيص قطعة أرض مساحتها دونان في سحاب لهذه الغاية وأن هذا المركز كان على رأس قائمة الأولويات منذ عام ١٩٨٤ وأن المركز الصحي في المدينة لم يعد مقبولا بشهادة عدد من أصحاب المعالي من وزراء الصحة المتعاقبين .

٣- اقامة مركز صحي في كل من الطيبة والبادرة والجويذة والعبدلية ورفع مستوى الخدمة في مركز صحي أم قصير بني صخر وتزويده بمركز لرعاية الأمومة والطفولة وتحسين مستوى مركز طبي المقابلين وتعزيزه بعيادة للأسنان وتزويد كل مركز صحي بطبيرة نسائية .

في مجال التربية والتعليم

- استحداث مدارس ابتدائية تلي حاجة المناطق البعيدة في كل من القريسة وابر علندا .

- الفصل بين الذكور والاناث في مدرسة الرقيم الابتدائية المختلطة التي تضم قرابة (٧٠٠)

طالب علما بأن مبنى المجلس القروي سابقا والمفلق حاليا يمكن أن يحقق هذا الهدف وفتح دورتي

المدرستين، تدريجيا ليشمل المرحلة الأساسية بأكملها .

هكذا من الأشهر

- اقامة مدرسة لبنات الخشافية على الأرض المخصصة لها ووضع حد للغرف المشتتة التي تسمى مدرسة مجاوزا .
- فتح الصف الأول الثانوي (الحادي عشر) في مدارس العبدلية والخشافية وذلك نظرا لصعوبة وصولهم الى مدارس سحاب .
- اضافة الفرق اللازمة لمراجعة التوسعات الجديدة في مدرستي أم قصير بني صخر وبناء سور لكل منهما وتعبيد ساحتيهما .
- بناء مدرسة لطلبة مدرسة الجراوين .
- بناء مدرسة ابتدائية في الجريدة الشرقية .

في مجال الزراعة

- استحداث مركز ارشاد زراعي في سحاب علما بأن هذا المركز كان قائما في السبعينات .
- فتح عيادة بيطرية في سحاب على مقربة من سوق الماشي .
- تحديد مركز لتوزيع الاعلاف في سحاب .
- التأكد من أن الاعلاف يتم توزيعها على مستحقيها وبالمقادير الكافية .
- السماح بحفر وتجديد رخص حفر الآبار الارتوازية في المنطقة .
- توزيع الأراضي المخصصة للحراج في قرية أم قصير على أهالي القرية لزراعتها .

في مجال المياه والمجاري

- تغيير شبكة مياه سحاب العائدة الى عام ١٩٦٢م. لعدم كفايتها وصلاحتها .
- تزويد حي البابر والجريدة الشرقية بالمياه .
- تغيير شبكة مياه الخشافية حيث أن قطر الانبوب البالغ انشين لا يفي بمتطلبات القرية .
- المباشرة بعمل المجاري اللازمة في سحاب وابو علندا والقويسمة والمقابلين والطيبة والجريدة وخرية السوق والبادودة .

في مجال الكهرباء

- العمل على اكمال التيار الكهربائي لحي العلكومية وضاحية خليل الرحمن في منطقة خريبة السوق وحي البابر في الجريدة الشرقية وحي المدينة الصناعية في سحاب واختصار الاجراءات الروتينية المعقدة .
- العمل على اكمال التيار الكهربائي للحي الشرقي في أم قصير .

في مجال الخدمة الهاتفية والبريدية

- اكمال الخدمة الهاتفية الى الراغبين في الحصول عليها في البادودة والذين تقدموا بطلبات للاشتراك منذ عام ١٩٨٢ .

- تحويل مقسم الجيزة والطالبية الى مقسم آلي يفي بالفرض .
- معالجة النقص الفني في سحاب والعبدلية والخشافية لتمكين الراغبين من الاستفادة من الخدمة الهاتفية .
- فتح مكتب بريد في كل من أم قصير والجراوين .

في مجال البلديات والمجالس القروية

- اعادة النظر في قانون البلديات الذي يحرم البلديات الصغيرة من عوائد مخالفات الأبنية والمرور والشروط الصحية لصالح البلديات الكبرى .
- تحويل المجلس القروي في كل من العبدلية والخشافية الى مجلس بلدي .
- تقويم تجرية الحاق البلديات والمجالس القروية بأمانة عمان قهيدا لاتخاذ قرار مناسب بشأن استمرارها أو اعادةتها الى ما كانت عليه والى أن يصدر القرار فاني أطالب بما يلي وبالسرية الممكنة :-
- اعادة النظر في الرسوم والضرائب التي أرهقت المواطنين والشروط التعجيزية من ارتدادات وأروقة ومواقف للسيارات وملاجي . وضرائب تحسين اضافية ولا سيما في مناطق الجريدة والطيبة وخرية السوق وجارا والبادودة والقويسمة والمقابلين بحيث يشعرون أنهم يشترون أرضهم من جديد وما هم بمستطيعين حتى واحوا يطالبون وبإصرار بفك الارتباط مع عمان الكبرى .
- توزيع الخدمات بعدالة بين المواطنين حتى لا تتكرر ظاهرة عمان الغربية وعمان الشرقية في المناطق التي ضمت الى عمان الكبرى ومراعاة الأولويات في الخدمات فالأهم مقدم على المهم .
- تفهم ظروف المهنيين الذين يعيشون تحت هاجس الترحيل بحجة أن شارع مادبا في منطقة الجريدة والطيبة وخرية السوق والبادودة مخصص للمعارض .
- اعادة النظر في خاتم منطقة البادودة وخرية السوق والجريدة الذي اختلف منه اسم الطيبة ، علما بأن الطيبة كانت مجلسا قرويا قبل قرار الضم لعمان الكبرى .
- الاهتمام بتعبيد الشوارع واصلاح ما يحتاج الى اصلاح في القويسمة والمقابلين والطيبة وخرية السوق وتعبيد الشارع الواصل ما بين قرية سالم وصوامع الحبوب .

في مجال رعاية الشباب

- دعم اندية الشباب في سحاب والطالبية والجريدة .
- العمل على اقامة ستاد رياضي في سحاب على قطعة أرض مساحتها خمسون دونما تم تخصيصها وتهيتها لهذه الغاية .
- مساعدة نادي شباب الطالبية في اجراء الصيانة اللازمة وتأثيث القاعة والمكتبة

هكذا من الأهل

في مجال الاشغال العامة

- ١- وضع حد لمعاناة أصحاب السيارات أثناء مرورهم في طريق سحاب عمان عبر ابو علندا ولا سيما في فصل الشتاء حيث يتحول الشارع الوحيد الى مصاد للسيارات وانها - الخلاف في هذه القضية بين وزارة الاشغال وأمانة عمان وعمل الجزيرة الوسطية والاطاريق اللازمة .
- ٢- الاهتمام بالجانب الواقع ما بين الجودة وخريبة السوق من شارع مادبا الذي تحول الى بقايا شارع وكذلك الشارع الواصل ما بين الجمرك وابو علندا .
- ٣- فتح وتعبيد الطرق الزراعية في أم قصير التي تسفلها بكل من حي المزارع وارتنية وأم الوليد .

في مجال المخيمات

- العمل على تقديم الرعاية اللازمة لمخيم الطالبة من حيث تعبيد الشوارع وانارتها وتحسين عملية الصرف الصحي فيها .
- الأخذ بيد لجنة مخيم لتتمكن من مزاولة عملها .
- الترخيص لسكان المخيم بالتوسع العمودي في البناء لمواجهة الزيادة العددية والسماح للمالكين منهم بالبناء على الأرض الواقعة شمال المخيم (حوض رقم ٦ من أراضي الحجر) .
- دراسة اوضاع أبناء غرة ووضع حد لمعاناتهم وذلك بتهيئة الظروف التي تتيح لهم الحصول على جوازات السفر وحق العمل وكذلك المواطنين الذين سكنوا المنطقة منذ أكثر من أربعين سنة ولم يستطيعوا تقديم الوثائق التي تثبت اقامتهم قبل عام ١٩٥٣ م .

في مجال المدن الصناعية

تخصيص نسبة ١٪ كحد أدنى من عائدات المدينة الصناعية في سحاب لدعم المجلس البلدي أسوة بشركة الاسمنت ومصفاة البترول علما بأن المدينة تقوم على أرض تزيد مساحتها على ثلاثة آلاف دونم من أراضي سحاب تم استملاكها بثمن رمزي واعطاء الأولوية في العمل لأبناء المنطقة أسوة بالمدن والشركات الصناعية الأخرى.

في مجال التقسيمات الادارية

ترفيح قضاء سحاب البالغ عدد سكانه طبقا لتقديرات الاحوال المدنية أكثر من خمسين ألفا الى لواء واستحداث الدوائر الحكومية التي تتسجم مع الوضع الجديد في حال الترفيع الى لواء .

في المجالات الاخرى

- الطلب الى دائرة الأراضي والمساحة بضرورة الاسراع في عملية فرز الأراضي المستشفاه من التسمية من أراضي جدر أم قصير بني صخر علما بأن المعاملات موجودة لدى دائرة الاراضي والمساحة .
- العمل على إعادة أرقام السيارات العمومية لأصحابها حيث أن أسرا كانت تعيش على عوائد هذه الأرقام .

- ايجاد موقف سيارات لخدمة السيارات المتجهة الى المناطق الواقعة جنوب عمان (سحاب ، الموقر ، القويسمة ، ابو علندا ، خريبة السوق ، الجزيرة ، المقابلين) .
- تبسيط اجراءات اقرار الأراضي بين الشركاء أو الورثة بحيث يتحمل كل مالك ما يخصه من الرسوم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرًا سعادة الاستاذ سعد هابل السرور
السيد سعد هابل السرور بسم الله الرحمن الرحيم
سعادة الرئيس

السادة الزملاء الافاضل

بداية اود ان اشكر اللجنة المالية في المجلس على الجهد المتواصل الذي بذلته لاعداد تقريرها عن الموازنة وعلى النقاشات الابدائية التي دارت في اللجنة وبين كافة من حضر اجتماعاتها . الا انني كنت اقنى لو أن مشروع قانون الموازنة قد انتهى كافة مراحل اقراره مع بداية شهر كانون ثاني المنصرم لتكون الموازنة متناغمة مع بداية العام ١٩٩٠ ومع تقديري للظروف التي حالت دون ذلك الا انني ارجو ان تعمل الحكومة على تلافي ذلك في الموازونات القادمة .

سعادة الرئيس

السادة الزملاء الافاضل

ان كنا لم نحسن استغلال سنين الوفرة احسن استغلال فإنه لا خيار لنا الا ان نحسن اتقاء شهور سنين العسرة هذه احسن اتقاء . والموازنة العامة للدولة هي الترجمة الفعلية لهذه السياسة التي تتبعها الحكومة حيال ذلك ومن البديهي ان يكون هدف السياسة التصدي للثالث الصعب المتمثل في المديونية ، البطالة ، وارتفاع كلفة المعيشة . تحت مظلة إعادة جو الثقة للاقتصاد الاردني بشكل عام ليساعد في ايجاد الحلول لذلك . وأمام هذه المشكلات الخطيرة يجب ان لا تنفقد القدرة على التفكير العميق والتخطيط الاقتصادي السليم ، لتصحيح المسيرة والتوجه نحو الافضل وأرى انه يجب ان يكون لهذه المسيرة بعض الملامح منها

- ١- ان الاعتراف بعدم وجود حلول كاملة وسريعة لهذه المشكلات الثلاثية في ظروفنا المتاحة هو بداية الحل في رأيي لبيعدنا عن اجتهادات تحت ضغط الرغبة في الحل السريع قد تزيد امورنا تعقيدا ومشاكلنا صعوبة.
- ٢- ان ضغط الاتفاق العام والاتفاق الخاص مطلب وضرورة ولقد اتفقنا على خدمة البنية التحتية في خططنا السابقة اتفاقا كبيرا فنحن بحاجة للمحافظة على حسن ادائها وتحسين نوعيه هذا الاداء دون اللجوء الى اتفاق جديد ما أمكن مع التنويه الى أن هذه الخدمات لم تكن توزع توزيعا عادلا بين كافة مناطق المملكة لبقيت بعض هذه المناطق بحاجة للخدمات أكثر من غيرها على ان توجه كانه انواع الاتفاق في توجه تنموي ليخدم مشاريع انتاجية تعزز مسيرة الاقتصاد الوطني .

هكذا من الأشغال

٣ - أما في موضوع البطالة التي نعاني منها بشكل خطير فأنتني أرى أن المساهمة في حل هذه المشكلة لا تأتي من مجموعة نشاطات صغيرة في قطاع الزراعة ، والمهن الحرفية ، والصناعات الصغيرة وهذا يقودنا للتفكير جيدا في موضوع اللامركزية في الإدارة إذ أن الحكومة المركزية تفكر دائما في حلول كبيرة قد تحول الظروف الاقتصادية دون القدرة على تنفيذها ولربما كانت بعض هذه الحلول من الأسباب التي ألحقت بنا الضرر كما حدث في موضوع زيادة الاتفاق العام لغاية إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة . من هنا أرى أن تدار المحافظات بسياسة بعيدة عن المركزية ويعاد تفعيل دور مجالس المحافظات وتشكيلها من ممثلي هذه المحافظات في مجلس الأمة وممثلين عن كل الفعاليات في المحافظة ويكون للمجلس مع المحافظ والدوائر العاملة في المحافظة مهمة التخطيط لكافة النشاطات الاقتصادية ورعايتها ضمن المعطيات المحلية لكل محافظة لمحاولة التخفيف من أعباء هذه المرحلة وأرى مستقبلا على ضوء مدى نجاح هذه التجربة أن يكون لكل محافظة موازنة خاصة تعتمد تعداد السكان والمساحة ودرجة النمو الاقتصادي والخدمني في المحافظة أساسا لتقديرها تناط في الهيئات السابقة الذكر مهمة وضع أولويات إنفاقها .

٤ - ولا بد من اجراءات فورية وسريعة لضبط اسعار السلع بكافة انواعها المستوردة والمنتج محليا وإيقاف أو إلغاء أية زيادة غير مبررة في اسعارها وفتح مجال المنافسة سواء في الاتجار أو الصناعة وحماية المواطن من الحماية الصناعية الاغلاقية أو الجمركية التي كانت سببا في فرض صناعات رديئة بأسعار مرتفعة على هذا المواطن .

سعادة الرئيس

السادة الزملاء الأفاضل

وفي هذا المقام - مقام مناقشة الموازنة العامة للدولة - فإنه لا بد لي من أن أعرض وضع البادية الشمالية الدائرة التي كان لي شرف تقييدها في مجلسكم الموقر بنقاط منها ما يحتاج فقط الى قرارات ادارية من الحكومة دون أي عيب في الاتفاق ويصب في تحسين الرضخ الاقتصادي والاجتماعي العام لهذا الوطن ومنها ما هو ضروري قصوى حتى وإن تطلب بعض الاتفاق في القدرة على ذلك . هذه الدائرة التي كانت الحكومات المتعاقبة لا تلتفت اليها الا بعد أن تنتهي من ترتيب الأمور في كافة اقاليم المملكة لتبقى الاقل حظا من باقي هذه الاقاليم تهتم لأنها احترقت صبر الكبرياء . وتضحية الشهداء .

١ - في المجال التنموي الانتاجي

١ - الاسراع في عملية اعلان التسوية لأراضي المنطقة الزراعية لكي يستطيع ابناء هذه المنطقة الذين لم تتم عملية اعلان التسوية في مناطقهم بعد من ممارسة نشاطهم الزراعي المستقر في أراضيهم .

٢ - رفع الخطر عن حفر الآبار الارتوازية في المنطقة

٣ - العناية بالثروة الحيوانية من حيث تأمين الاعلاف أو قروض موسمية بغوائد الكلفة فقط ، والعناية البيطرية ، وتأمين الحياه في مناطق الرعي ، وحماية مناطق الرعي وتسهيل عبور مربي المواشي للدول العربية المجاورة لغايات الرعي والتي بيننا وبينها اتفاقيات في ذلك وفي كل الاوقات .

٤ - توجيه بعض المشاريع التنموية الانتاجية الى تلك المناطق بغية إتاحة فرصة العمل لاهلها . هذه المنطقة

٥ - اعطاء الأولوية لأبناء هذه المنطقة للعمل في كافة مشاريع القطاع العام في مناطقهم وكذلك في الدوائر والمؤسسات المتواجده في المنطقة مثل التربية والتعليم والصحة والمواصلات وغيرها وشمولهم بمظلة العدالة في التوظيف .

٦ - تنشيط العمل في مشروع تطوير حوض الحماد .

٧ - انشاء سلطة لاقليم البادية تتولى العمل التنموي بكافة نواحيه في مناطق البادية والشمال والوسط والجنوب .

ب - في مجال التربية والتعليم .

١ - توفير الأبنية المدرسية اللازمة والمناسبة والتي تفتقر لها معظم مدارس المنطقة .

٢ - انشاء مدارس اعدادية منفصلة للبنات في كل قرية إذ أن عدم وجود هذه المدارس حاليا يحرمنا من اكمال بنات المنطقة دراستهن منذ بداية المرحلة الاعدية .

٣ - انشاء مدارس ثانوية للبنات والبنين في اماكن مناسبة للتجمعات السكانية وخاصة للمقرى الواقعة ما بين قرية المكيفته وقرية الجدة في البادية الشمالية الشرقية وعددها ١٦ قرية وكذلك القرى الواقعة على طريق المفرق / الرويشد بدءاً من روضة بسمه وانتهاء بالصفاوي وعددها ١٤ قرية لا يوجد فيها اية مدرسة ثانوية يضطر ابناءها للسفر مسافة قد تصل الى ٦٠ كلم . يتيساروا اقرب مدرسة ثانوية .

٤ - بناء سكن وظيفي للمعلمين خاصة وأن معظم العاملين في قطاع التعليم بالمنطقة هم من خارجها .

ج - في مجال الصحة

١ - تطوير المراكز الصحية الموجودة وإي حوافز للأطباء للعمل في هذه المراكز وتأمين الخدمة الصحية فيها على مدار ٢٤ ساعة إذ لا يوجد في منطقة البادية الشمالية خيارات صحية أخرى ، والعمل على أن تكون المراكز الصحية في كل من أم القطين ، السعيدية الخالدية ، سما السرحان ، صبحا الصلاوي وروضة بسمه مراكز صحية شاملة تحوي كل التخصصات الضرورية .

٢ - انشاء مراكز صحية جديدة في المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمة الصحية وخاصة قرى مكيفته ، ابو الغرث قاسم الرفاعيات الجبيية دير الكهف رماح دير القن الجدة في الشمال الشرقي من البادية وقرى العالجة الاشرفية ، نايفة ، الحميدية ، المنارة ، المسارحة ، صحراء السحيم ، البشريه على طريق المفرق / الرويشد وذلك في مواقع مناسبة بين هذه التجمعات .

هكذا من الأشهر

٣ - زيادة العناية في مستشفى المرقى وهو المستشفى الوحيد في المحافظة استيعابها وخدمة ليلتي بمطالبات المحافظة خاصة وقد كثرت الشكاوى لعدم قدرة هذا المستشفى على القيام بالمعيى الملقى عليه .

٤ - تخلق البادية الشمالية بمعظمها من مراكز الأمومة والطفولة لذا يتطلب انشاء عدة مراكز للأمومة والطفولة .

د - في مجال الاتصالات والخدمة البريدية
تفتقر الكثير من قرى البادية الشمالية للخدمة الهاتفية والبريدية والتي تتوفر فيها هذه الخدمة فانهما خدمة متخللة .

هـ - في مجال الشباب

١ - دعم الاندية الرياضية وتأمين الطاقات المادية والتدريبية لها .

٢ - انشاء مراكز شباب في كل الخالدية ، الحمراء ، ناحية السرحان ، ام الجمال ، ام القطيف .

و - في مجال البلديات والمجالس القروية

١ - زيادة دعم المجالس البلدية والقروية في هذه المنطقة للأعباء الكبيرة التي تقع عليها في سبيل تقديم الخدمات اللازمة نتيجة لانتشار التجمعات السكانية على مساحات واسعة .

٢ - ترليح المجالس القروية التالية الى بلديات ، الكوم الاحمر ، عمره وعصيرة جابر ، الأشرفية ، الصالحية ، دير الكهف ، الدفيانته .

٣ - الاسراع في عمليات التنظيم للقرى التي لم يتم فيها ذلك لكي تستطيع المجالس البلدية والقروية تقديم الخدمات لهذه القرى مثل تعبيد الشوارع وتجهيزات المياه والكهرباء .

٣ - في مجال الطرق

العمل على انشاء الطرق التالية

- ١ - طريق دير القن / الجدعا
- ٢ - اقام طريق ام حسين / طريق بغداد
- ٣ - قاسم ابو الفرت - طريق بغداد
- ٤ - انهاء طريق البشرية / دير الكهف
- ٥ - توسيع طريق روضة بسمه / الخالدية
- ٦ - طريق الكوم الاحمر / ام الجمال
- ٧ - تكملة توسعة طريق المرقى / الصداوي
- ٨ - ربط الخالدية / طريق المرقى الزرقاء الجديدة

ج - الكهرباء

لقد اضيئت معظم قرى البادية الشمالية بالكهرباء ، وكان دولة رئيس الوزراء قد افتتح مشكورا البدايات الأولى لهذا المشروع عام ٨٣ وبقيت بعض القرى لم تصلها الكهرباء ، لحد الان وهي رماح ، خشقة القن ، دير القن ، الجدعا ، الرحمت ، منشية الغيات المعزولة ، ام حسين ،

ختاما متعنيا للأردن كل الخير في ظل قائد المسيرة وراعيها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا . الان الكلمة لفضيلة الشيخ ذيب انيس

السيد ذيب انيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل : (يا بني آدم خلوا بي تنكح عند كل مسجد وكلموا واشبهوا ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين) والصلاة والسلام على نبيه القائل : (ما مرأى من اتعبد) وقال : (نعم المال الصالح للرجل الصالح) وقال : (اوصاني خليلي بتسع أوصيكم بهن : الاخلاص في السر والعلن ، والعدل في الرضا والغضب ، والقصد في الفقر والغنى والقصد هنا الاقتصاد الخ الحديث) وعلى آله وصحبه ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .

معالي الرئيس .. حضرات النواب المحترمين ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :-

فلقد اطلعت على مشروع الموازنة لعام ١٩٩٠ م ، نظرت في المبالغ المتعلقة ببند الاتفاق الرئيسية والفرعية ، والتفقات الجارية المدنية منها والعسكرية ، ومبالغ دعم المواد الغذائية ، ومبالغ القروض والتفقات الجارية والرأسمالية ، ومبالغ الإيرادات والتفقات والعجز البالغ (١٨٤) مليون دينار ، وبعد هذا كله أتقدم بعدد من الملاحظات والاقتراحات فيما يتعلق بمشروع الموازنة وتنفيذه :-

أولا : اطلب باعادة النظر في حجم التفقات الكبيرة بالنسبة لبعض المؤسسات الرسمية ، وعلى سبيل المثال مدرسة المستجدين ، ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون وغيرها .

ثانيا : إعادة النظر في عدد أيام الدوام الاسبوعي لدى المؤسسات الرسمية بحيث يصبح خمسة ايام دون ان تقل ساعات العمل الاسبوعي عن ستة وثلاثين ساعة ، وفي اعتقادي ان هذا الاسلوب سيوفر نسبة الصلص من المبالغ التي تنفق لمصروفات السيارات والطاقة الكهربائية والمياه والمحروقات وغيرها .

انني ادعو الحكومة لتشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع .

ثالثا : إعادة النظر في مبدأ استعجار المياني للدوائر الحكومية حيث ان ما ورد ذكره في مشروع الموازنة من مبالغ الامجارات للعام الواحد اربعة ملايين دينار او يزيد ، وامر اعتقادي ان مثل هذا المبلغ يكفي لانشاء العديد من المياني الضرورية للدولة على مراحل بحيث تصير اذيارات اقساما لتعهدني البناء الذين يتالمون المشروع على مراحل .

هكذا من الأشهر

وأبها : أريد ما ذهبت اليه اللجنة المالية بخصوص السفارات والتفصيلات الأودنية في الخارج من حيث اللوازم واللائات والحللات وغيرها بالتدر الذي يناسب هذه المرحلة الحرجة التي قر بها بلادنا .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

بالإضافة إلى أهمية الأرقام والدراسات في مشروع الموازنة وغيره من المشاريع والقوانين إلا أن هناك أمرا هاما يتعلق بالقائمين على أمر هذه الدراسات والمشاريع في مراحل التطبيق ، وقديما قيل : (العدل في نفس القاضي ، لا في نص القانون) . وقديما قيل (الفرس من الفارس) . أن المهم أن تتطابق الأقوال مع الأفعال فكثيرا ما نسمع اهتمام المسؤولين بالقطاع الزراعي مثلا ، والثروة الحيوانية ، وتشجيع المواطنين في هذه المجالات ، ولكننا بكل أسف نرى في التطبيق ما يختلف كل الاختلاف ، كيف نولق بين اهتمام الحكومة في يوم الشجرة الذي يحتفل به كل عام وتنطلق أجهزة الإعلام المرتبة وغير المرتبة في نقل وقائع الاحتفالات الرسمية في غرس الأشجار التي تبلغ عشرات الآلاف وفي نفس الوقت نجد قطاعا كبيرا من المزارعين يرفعون أصواتهم بالشكوى إلى الدوائر الرسمية بالبلديات لعدم توافر الماء لري الأشجار المثمرة المفروسة منذ سنوات ، وبعض المزارعين تقدموا لنا ككتاب يخبروننا بأن الماء قطعت عن بساتينهم المثمرة لقلة توافر المياه معنى هذا أن جهدنا الذي نبذله في كل عام لغرس الأشجار الجديدة يذهب سدى لعدم توافر المياه للأشجار المذرة فخلا عن غيرها .

كل ذلك نسمع في الخطوط والتدوات التي تعقد عن توجه الجهات المسؤولة لدعم الزراعة والمزارعين ولكننا لا نرى شيئا من هذا يذكر ، واننا نعرف عددا من المزارعين تصاب مزرعاتهم بهجمة برد أو صقيع ، فلا يجدون من يدعمهم بالمال لمعاودة الكرة بعد الكرة ، فتكون النتيجة أن يتوقف المزارع وينغمس في كثرة الديون المترتبة عليه ، لذا نتقدم لهذه الحكومة ونطأنها بالدعم الكامل لاخواننا في القطاع الزراعي حتى يستمروا في عطائهم وإنتاجهم ، لعلنا نصل إلى اليوم الذي نأكل فيه مما نزرع ، ونلبس فيه مما نصنع .

وفي قطاع الثروة الحيوانية تطالب بدعم هذا القطاع بتوفير الأعلاف تحت إشراف الحكومة لتأمين الثروة الحيوانية لعلنا نحتاج هذا البلد ونفتينا عن استيراد اللحوم من الخارج التي تكلف ميزانية هذا البلد الأموال الطائلة بالعملة الصعبة ، واذكر الحكومة الموقرة لدراسة مشكلة الجمعية التعاونية لربي الإبقار في منطقة الزرقاء والرصيفة التي قل إنتاجها وتوقف عطاؤها منذ فترة طويلة ولعدة أسباب ، أرحو أن تشكل لجنة رسمية لدراسة هذه الأسباب فقد كانت هذه الجمعية تنجح الثروة والغلاء المستخرج من مادة الحليب ما يصل إلى نسبة ٨٠٪ من الأرباح والحليب الطازج النظيف .

حضرات النواب المحترمين ...

إن الاعتماد على الأرقام والأسباب المادية وحده لا يكفي ، بل لا بد من الارتباط بشرح الله وتطبيق أحكامه حتى يؤدي ذلك إلى مزيد من البركة فيما قلناه ، قال تعالى (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا

لفتحتنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخلفناهم بما كانوا يكسبون) ، وقال تعالى في حق أهل الكتاب ، كذلك كما قال في حقنا (ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ولادخلناهم جنات النعيم ولو أنهم آمنوا بما أنزل إليهم ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم منهم أمة مقتتة وكثير منهم ساء ما يعملون) .

إنني أهيب بالمجلس الكريم الأسراع إلى سن قانون الزكاة انسجاما مع رغبة الشعب المسلم في التوجه نحو الإسلام والذي وافقت عليه الحكومة .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

إننا من هذا المقام لنهيب بهذه الحكومة وهي المسؤولة أمام الله تعالى أن تضع حدا لانتشار الفساد ، وأن تقطع دابر الظلم ، وأن ترد الشعب إلى أعرافنا وأخلاقنا الإسلامية ، وأن الشعب ليتطلع إلى هذه الحكومة ليرى منها ما يثلج صدره ويطمئن قلبه عندما يراها تتوجه نحو : (الله تطيعها ، ونحو الإسلام تحرسه ، وترفع رايته ، وما أجملها كلمة قالها سيدنا عثمان رضي الله عنه : (إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) ، ولقد روي أنه حبس المطر في الأندلس في زمن الخليفة عبدالرحمن الناصر فخرج يستسقي وهو وشعبه ، وكان الامام المنذر بن سعيد هو إمام صلاة الاستسقاء وبعد انتهاء الصلاة التفت المنذر فرأى الخليفة عبدالرحمن يمرغ وجهه في التراب ويبكي ، فنظر منظر في الشعب وقال : (ابشروا برحمة الله ابشروا بالمطر ، فسأل لماذا يبها الشيخ ؟ فقال إذا خضع جبار الأرض رحم جبار السماء) . فأبى شعب يخضع فيه جبار الأرض لله برحم جبار السماء وهو الله سبحانه وتعالى .

واننا نتحنى على ولاية أمورنا أن يفضحوا الله وان يأخذوا الأمة على طريق الجادة ، وان يجنبوها طريق الفساد وسوء الأخلاق ، ومع ادراكنا للقر ببلدنا وقلة موارده ، والتحديات الاقتصادية الكبيرة المحدقة به إلا اننا لم نفقد الأمل ، لقد رقعنا شعارا نعتز به ويعتز به شعبنا كله وهو الإسلام هو الحل الإسلام هو الكفيل والجهة القادرة على حل مشاكلنا جميعا وحل مشاكل غيرنا من العالمين أينما وجدوا وبعد هذا كله اتقدم إليكم ببعض الاقتراحات :-

أولا : تحديد هوية اقتصادنا بأن يكون اقتصادا منسجما مع أحكام الشريعة الفراء .

ثانيا : العمل على إلغاء النظام الربوي في بلدنا لما يرقعه هذا النظام من أذى على صعيد الأفراد والحكومة .

ثالثا : العمل بسياسة التقشف بدءا بالمسؤولين ووصولا إلى كافة أبناء الشعب ، وأطالب بالبعد عن الكماليات ، والحد من استيرادها .

رابعا : استصلاح الأراضي غير المزروعة ، وبخاصة المنطقة الشرقية ، وذلك بتملك هذه الأراضي لمن يزرعها عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من أحيا أرضا ميتة فهي له) .

هكذا من أهل

خاصة : تفعيل دور ديوان المحاسبة والضرب بيد من حديد على المتلاعبين بأموال الشعب من خلال مناصبهم بل يجب اعفاؤهم من مناصبهم ، ثم محاكمتهم .

سادسا : الاستفادة من قطاع طلاب المدارس والجامعات في العمل المنتج في فترات العطلة الرسمية .
سابعاً : أ طالب الحكومة أن تكشف من إشرافها على الشركات والمصانع والمهاتى سواء في القطاع الخاص او العام فان كثيرا من المؤسسات الرسمية يتفق الرصيد الاكبر من ميزانيتها على المباني والادارات والاثاث الى حد البذخ والاسراف مثل كلية الهندسة في جامعة العلوم والتكنولوجيا التي بلغت كلفة مبنائها ٤٠ مليون دينار ولا يزال المآل يطالب ببلغ ٧ ملايين دينار وهناك مدارس كبيرة جدا اقامتها الجهات المسؤولة في اكثر من منطقة من مناطق المملكة الغالية ، في مناطق خالية من السكان ، لم يستعمل منها الا الثلث او الربع وبعضها لا يوجد الا "١٥٠" طالب رغم ان هناك مناطق سكنية مكتظة بالسكان والطلاب ، لا زالت تعيش بلا مدارس مناسبة في الناحية الفنية والادارية . وكذلك الشركات في القطاع الخاص كثيرا من هذه الشركات ما تجميع رأس المال يساوي "٤" ملايين او "٣" فيذهب اكثر رأس هذا المال في اقامة المباني وتأثيثها للاداريين والمكاتب والمهندسين ولقد طفت كثيرا من دول الغرب وامريكا كذلك فأجد الشركات ، من الشركات المؤسسة منذ عشرات السنين والتي انتاجها غذا الاسواق العالمية اجد مكاتب الاداريين من الخشب والزيكو . لماذا ١ حتى تصرف المبالغ في القنوات الانتاجية الصرفة ولا يصرفه المبلغ كله حتى يكون مكتباً فاعلاً لمهندس او مدير كما هي العدى في بلدنا مع الاسف هذه الحالات والاسباب هي من الاسباب التي اوسلنا الى المديونية والفقر البطالة .

معالي الرئيس .. حضرات النواب المحترمين ..

يطيب لي ان اذكر هذه الحكومة يطالب المواطنين في محافظة الزرقاء هذه المحافظة التي اولتني وقما قهاسيا في معركة الانتخابات "٢٥٥١٧" .

اولاً : أطالب بابعاد شيخ التطوير الحضري عن احياء الزرقاء وأخص بالذكر حي جناعة وحي الظاهرية وحي الأمير علي ، والسبب الذي تبرر به دائرة التطوير الحضري تدخلها في هذه الاحياء توفير الخدمات لهذه الاحياء ، وانني أرد على هذا التبرير قائلاً : إن معظم الخدمات متوافرة لدى الاحياء كالمياه والكهرباء والهريد والمجاري والمدارس والمساجد والهاتف والمراكز الصحية .. ولأن سكان هذه الاحياء اقاموا عليها مساكنهم منذ عشرات السنين بشق الانفس وكلفتهم من عرق جبينهم وأموالهم الشيء الكثير وهم جميعهم من الطبقة الفقيرة ، من شريحة العمال والجنود ، وإن تدخل دائرة التطوير الحضري يرتب عليهم أموالاً باهظة لا قبل لهم بها . والمستفيد الأول هي البنوك الأجنبية من جراء المبالغ الزبوية المترتبة على هذه القروض ، وإن بلدنا في هذه المرحلة

المرجوة يحتاج الى اساليب ووسائل تعينه على تأمين لقمة العيش الحلال لأبنائه ، وينتبه لا يحتمل اكثر من هذه ، وإن سكان هذه الاحياء ليتطلعون بعين الامل الى هذه الحكومة الموقرة ان تخطو خطواتها المباركة في تفويض هذه الأرض الى اصحابها القاطنين عليها ، وبذلك تكون قد ادخلت السرور على هذه الطبقة الفقيرة من المواطنين الذين هم جزء من أبناء هذا البلد الغالي ، وبذلك تكون هذه الحكومة قد احيت روح المواطنة وربطت المواطن بهذا البلد حق الارتباط .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

أملانا الدولة : -

وانتقل الى مشكلة طال انتظار القرار في حلها ، وقد اشغلت بال كثير من المواطنين اصحاب العلاقة بها ، وهي مشكلة ما يسمى (أموال الدولة) التي تقع في محافظة الزرقاء ، والتي يملكها المواطنون من أبناء العشائر خصوصاً اخص بالذكر عشائر بني حسن في محافظة الزرقاء كاهراً عن كابر ، وقبل ان تؤسس المملكة ، وأسوة بباقي العشائر في المملكة ، لنا قانوناً تمنى على هذه الحكومة أن تسارع الى تفويض هذه الاراضي وقلبيها لأصحابها والقاطنين فيها ، وهم من أبناء البلد الذين يستحقون الإكرام ، وأن تبعد عنهم شبح الخوف ، واجراءات الهدم التي لم تتوقف منازل المواطنين بحجة انها مقامة على ارض الدولة .

معالي الرئيس .. حضرات النواب .. المحترمين

المخيمات : -

انتقل بالحديث الى مخيمات العائدين والنازحين في محافظة الزرقاء حيث يوجد ثلاث مخيمات في هذه المحافظة : مخيم حطين ، ومخيم الزرقاء ، ومخيم السخنة ، وجميعها بحاجة ماسة الى زيادة الخدمات المتنوعة مثل صيانة الطرق وتعميدها ، وزيادة المداخل لمخيم الزرقاء بسكنة عشرات الاف وليس له الا مدخل واحد مما يسبب الازدحام وعرقلة السير في الدخول والخروج ، وتحتاج هذه المخيمات الى العناية الصحية المستمرة واصلاح الشوارع الداخلية وتعميدها ، والسماح لسكان هذه المخيمات بالتوسع في المباني بالقر الذي تدعو اليه الضرورة حيث الزيادة السكانية ، وزيادة عدد افراد العائلة ، وأن بعض هذه المخيمات مضى على انامته اربعين سنة ، تضاعف في هذه المدة عدد سكانه عشرات المرات ، ومساحة الوحدات السكنية ما زالت كما هي ، وعلى هذا فاني اطالب بالسماح لهم باقامة ابنية متعددة الطوابق .

الشؤون الصحية : -

اما مستشفى الزرقاء ، فقد خاب أملنا في المؤسسة الطبية العلاجية ، حيث استشر المواطنون بانثائها لتحقيق العدل في تقديم الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين في مدنهم وباديهم ، ولكن بعد سنتين من إنشائها ماذا ترى ؟؟ لقد استشرى الاحباط بين المواطنين وذلك بعد ظهور بعض نتائج هذه المؤسسة والتي منها :-
التقليص في خدمات مستشفيات ، وزارة الصحة ، ومجربول ، حيث انشأت في الزرقاء مركزاً طبيعياً

هكذا من الأشغال

مستشفى تعليمي الى مستشفى عام مما يترتب عليه نقص في نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين .
لقد صنفّت المؤسسة مستشفى الزرقاء الحكومي في درجة (ب) مما يترتب عليه نقص وتقليص في
الكم والنوع في الكوادر ، وهبوط مستوى الخدمات ، حيث كنا نظن ان الترجه يسير الى ايجاد مستشفى
بوازي المستشفى الحالي الذي يتسع لـ (٢٥٠) سريرا ، وهو لا يكفي لمحافظة عدد سكانها اكثر من نصف
مليون نسمة ، ولهذا فاني اؤكد ضرورة إنشاء مستشفى جديد للمحافظة وبخاصة ان الارض متوافرة.

لقد احدثت المؤسسة نظاما قريدا من نوعه ، وذلك بربط درجة المستشفى بنوعية الخدمة فالمستشفى
المصنف في درجة (أ) يعطى انواعا خاصة من الادوية والادوات لا تعطى لمستشفى من نوع (ب) . كان المواطن
في (أ) يختلف عنه في (ب) فإن لم يكن حسب هذا التقسيم المواطن في الزرقاء ثاني مدن المملكة في درجة
(أ) فماذا يا ترى يكون مواطن الزرقاء . ١١٢٢١.

إن نقص الأدوية في هذا المستشفى امر ملحوظ لكثيرا ما يطلب من المريض أو ذويه شراء الادوية من
الصيدليات الخاصة بسبب عدم توافرها لدى المستشفى .

وإن كثيرا من المرضى يحملون من قبل اقربائهم الى المستشفى وهو في شدة الالم والمخاطر فيقول له
الدكتور المسؤول او رئيس القسم ، لتجرى العملية لمرضكم هذا بعد شهر لعدم توفر الامكانيات . وهل يبقى
المريض على حالته النفسية المناسبة كإنسان آدمي وهو يعيش بين الامل والالم لمدة شهر ١١١ . اطالب كذلك
بتحسين الخدمة وتوسيع هذا المستشفى الهام في المحافظة الثانية بعد العاصمة عمان .

ان الذي يزور عيادات المستشفى يرى العجب العجيب ، فالاحتفاظ والتقسيمات غير الفنية في البناء ،
والذي احدثته ادارة المستشفى افسد الجو الصحي لهذا البناء ، وارهق العاملين فيه كما اطالب وزارة الصحة زيادة
الاهتمام في المجال الصحي وذلك بزيادة عدد المراكز الصحية في المحافظة وبخاصة المنطقة الواسعة المتراصة
الاطراف منطقة الضليل وغيرها ، والتي تحتاج الى مركز صحي متخصص.

معالي الرئيس .. حضرات النواب .. المحترمين

في مجال التربية والتعليم :-

إنني اطالب بالغاء دوام الفترتين ، والعمل على بناء المدارس والتخلص من الأبنية المستأجرة الضيقة
واللديّة والتي اكثرها غير صالحة للتدريس لا من الناحية الفنية ولا الصحية .
إنني اطرح بين ايديكم مجموعة من الاستفسارات أرجو الاجابة عليها :-

اولا :- لماذا الاصرار على اقامة المدارس في مواقع غير ملائمة كمساحات المدارس القديمة كما حصل في
مدرسة ثانوية قرب قصر شبيب والذي يؤدي الى افساد العملية التعليمية ، والتاثير على
الانشطة .

ثانيا :- لماذا شرعت وزارة التربية في إنشاء نواد للمعلمين في مدن كثيرة الا الزرقاء ، والتي يعمل فيها
سبعمائة معلمين في الاردن .

ثالثا :- لماذا كان نصيب الزرقاء هو حصة الأسد في مدارس نظام الفترتين ؟ ولماذا تداوم هذه المدارس
في بعض المحافظات خمسة ايام في حين انها تداوم في الزرقاء ستة ايام .

في مجال التعليم العالي :-

كما اطالب هذه الحكومة بضرورة الاسراع في انشاء جامعة حكومية لاهل محافظة الزرقاء وهذا حق
طبيعي لا يجوز التسويف فيه ، ولا التأخير ، حيث إن عدد الطلبة الذين يلتحقون بالجامعة الاردنية وحدها
يقرب من خمسة الالف طالب من محافظة الزرقاء ، إن هذا سيجعل الحكومة توتر على ابناء هذه المحافظة تلقات
السفر اليومية المترتبة على ذهابهم الى جامعتي اربد والجامعة الاردنية ، وبهذا يتلاقى هؤلاء الطلاب الكثير
من حوادث الطرق المؤسفة التي يتعرضون لها . وإن ذلك لمن تمام العدل والرفاء بحق هذه المحافظة التي تعطي
لخزينة الدولة الكثير ، ولا تأخذ إلا القليل .

وإن الزرقاء التي تضم سبعمائة معلمين في المملكة بحاجة الى وجود كلية تأهيل للمعلمين فيها لأن أكثر
الملتحقين بعمان هم من الزرقاء .

التمثيل النيابي للمحافظة :-

كذلك اطالب الحكومة باعادة النظر في قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦ فقد اجحف هذا القانون في حق
محافظة الزرقاء إجحافا بالغا من حيث عدد المقاعد المخصصة لهذه المحافظة وإن هذه المحافظة تحتاج الى زيادة
المقاعد من ستة مقاعد كما هو منصوص عليه في القانون المشار اليه ليصل الى خمسة عشر مقعدا لكي تتساوى
مع نسبة غيرها من المحافظات في المملكة . لذا اطالب بانصاف هذه المحافظة من حيث عدد نوابها .

الوضع البيئي :-

أن مدينة الزرقاء محاطة بالعديد من المصانع والمنشآت التي تطلق فضلاتها ، حيث يلمس ذلك كل من
يدخل الى المدينة من جميع مداخلها كآثار مصنع الدباغة وشركة المصفاة ومحطة التنقية في غربة السمرا ومصنع
الكياويات ، ومصنع البيرة التي حرمتها الله .

ومن العجيب ان الحكومة تنلق على محميتي الازرق والشومري في محافظة الزرقاء ، وتهين الاجراء
المناسبة للحيوانات في هاتين المحميتين ولا تهين الاجراء المناسبة في البيئة والسلامة العامة لنصف مليون في
هذه المحافظة .

إن هذه المنشآت قد تسببت في تلوث الحوض المائي لسيل الزرقاء حيث أثقلت المزروعات على جوانبه
وظلمت الاشجار المشجرة لتقوم مقامها المصانع والشركات . وباستطاعتنا ان نقيم المصانع والشركات بعيدة عن
الشارع الرئيسي نحو الصحراء عشرات الكيلو مترات ليبقى الممر الذي يصل بين الزرقاء والعاصمة عمان ممر
اخضر يسر الناظرين .

إنني اطالب باعادة النظر في توافر شروط السلامة العامة في هذه المصانع التي يقطف ثمارها غير سكا:
الزرقاء . وكذلك اذكر منطقة هامة من مناطق محافظة الزرقاء وهي منطقة الازرق والمطلة على المثلث الحدودي:

للمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا . هذا الخط الدولي الذي يمر به المسافرون الحجاج والزوار والسياح بالإضافة إلى السكان الأصليين . فهذه المنطقة تحتاج إلى مستشفى يقوم بحاجة المسافرين والمواطنين على الأقل حالة المرض المفاجئ وحالات الولادة حيث لا يعقل أن تنقل المرأة إلى الزرقاء مسافة ١٠٠ كيلو متر . وكذلك هناك أراضي يملكها المواطنون من أخواتنا الشيشان كاهن عن كاهن وهم يطلبون من الحكومة الموقرة تلويضها اليهم . وكذلك إصصال الكهرباء إلى حي الرثامة المحروم إلى الآن من الكهرباء . وكذلك رش المستنقعات وتطهيرها من البعوض الذي يؤذي المواطنين وينقص عليهم عيشهم بكثافته وقد كثرت الشكاوى من المواطنين في الأزرق من هذا الذي على أولادهم وعائلاتهم إلا أن الجهات المسؤولة ترد عليهم دائما يجب أن يبقى البعوض في المنطقة لانه طعام للطيور المهاجرة . وهل يجوز أن يكون هذا على حساب صحة المواطن الذي تقول عنه أعلى ما فلك .

البلديات :-

لقد ابتليت الزرقاء باللجان البلدية ورغم أننا على موعد مع انتخابات للبلدية إلا أنني أقول أن إنشاء الزرقاء لا يجدون لهم ملاعب أو متزهات . وتستطيع وزارة البلديات عبر متابعة المجلس البلدي أن تساهم في حل هذه المشكلة حيث يلعب الأولاد في الشوارع مما يعرض حياتهم للخطر .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

العمل والعمال :-

الزرقاء - محافظة العمل والعمال ، فمعظم المصانع الكبيرة والهامة تقع ضمن حدودها فالمحطة الحرارية تزود باقي محافظات المملكة بالطاقة الكهربائية ، العمود الفقري للتنمية والصناعة . وكذلك فإن مصفاة البترول تقدم وقود الحياة للمصانع والمشاغل والمؤسسات والمواصلات وغيرها ..

والعمال الذين يشكلون نسبة كبيرة من سكانها يعيشون في مستوى من المعيشة لا يحسدون عليه لثقل معدلات الدخل ، وغلاء الاسعار ، وارتفاع نفقات المعيشة ، يساعد ذلك وجود ثغرات كبيرة في قانون العمل الاردني الذي مضى على آخر تعديل له عقدان من الزمن ، عشرون عاما تطورت فيها البلاد ، واتسعت فيها الصناعة ، وتعقدت فيها الامور وبخاصة أن هذا القانون كان وما زال يراعي مصالح صاحب العمل أكثر مما يراعي مصلحة العامل ، فهو منحاز لجانب الادارات وارباب العمل على حساب العامل الضعيف .

والقانون بشكله الحالي لا يراكب التطورات والمتغيرات ولا ينسجم مع الاتفاقات العربية والدولية وأشهر هنا إلى أهم الثغرات الموجودة في القانون المتعلق في المادتين ١٦ و ١٧ اللتين تعطيان صاحب العمل حق الفصل التعسفي بحجة الاوضاع الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسة .

كذلك فإن بعض المراد في القانون تحد من الحريات النقابية ، وهذا يتناقض مع مسيرتنا الشورية الجديدة وأذكر أيضا بضرورة استحداث التفريغ النقابي ، وعدم التعرض للنقابيين بالفصل ، وهو ما يعني إعطاء النقابيين حصانة نقابية .

أما بالنسبة لقانون الضمان الاجتماعي فيوجد فيه العديد من الثغرات الراجب معالجتها حيث إن الرواتب

التقاعدية مدنية جدا ، ودون مستوى حد الفقر المقع ، وأشير إلى ضرورة الاسراع في تطبيق بند التطبيق الصحي الموجود نظريا في القانون ، ويقتطع بموجبه نسبة ٢٪ من مجمل راتب العامل .

ولا يفوتني ان ابيه إلى قضية الأمراض المهنية التي تصيب العمال نتيجة قيامهم بواجبهم في بناء الوطن ، مثل عمال المناجم والتعدين ، ومجال الاشعة السينية وما شابهها ، وهذا يتطلب معالجة سريعة لهم عن طريق إعطائهم امتيازات خاصة مثل التقاعد المبكر ، وإيجاد عيادات متخصصة بالطب الصناعي للقيام بالمعالجة السريعة قبل استفحال هذه الاصابات ، والمحافظة على سلامة الايدي العاملة .

وفيما يتعلق بالاتحاد العام لتقابات العمال فلا بد من دعمه وإيجاد المناخ المناسب له حتى يأخذ دوره في تبني قضايا العمال والحفاظ على حقوقهم المكتسبة وتحسين أوضاعهم المعيشية لا سيما أن الاتحاد هو المؤسسة التي تقل أكبر شريحة من المجتمع الاردني المنتج .

وكذلك لا بد من اعطاء العمال حرية الانضمام إلى نقاباتهم وإزالة العقوبات التي توضع من قبل بعض اصحاب العمل ، كذلك فأنني اطالب بمايلي :-

- ١ - أن تخضع الشركات والمؤسسات - وهي التي تشكل ركائز مهمة من ركائز الاقتصاد الوطني - أن تخضع لديوان المحاسبة لضمان سلامة الاجراءات المالية المتبعة .
- ٢ - أن تخضع العملية الادارية لمراقبة مجلسكم الكريم ، وذلك للقضاء على الفساد الاداري والشللية التي التي ترسخ الانكسالية والطائفية .
- ٣ - أن تدفع هذه الشركات ضريبة مخصصة للبلديات التي تقع في حدودها .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

ارقام سيارات العمومي (اللوحات) ..

لقد راجعتني المواطنون في محافظة الزرقاء في موضوع الظلم الذي وقع عليهم وعلى أمثالهم من أبناء هذا الوطن العزيز في قيام الحكومة بمصادرة ارقام السيارات العمومي التي باعتها الحكومة قبل عشرين عاما للمواطنين في المملكة بسعر الرقم الواحد (١٠٠٠) دينار تقريبا وأنتي أجزم أن معظم الذين اشتروا هذه الأرقام من شريحة الأيتام والارامل والفقراء الذين كانوا يؤجرون هذه الأرقام لتكون مصدر رزق حلال لعائلاتهم . وإذا بهم قبل ثلاث سنوات يفاجأون من الحكومة بمصادرة هذه الأرقام دون رد المثل أو التعويض . وأن هذا الظلم العظيم لا يتحملة الشعب من الحكومة التي وجدت لرعاية الحقوق ورد المظالم إلى أهلها ، وإقامة العدل والحق بين الناس .

إنني اطالب الحكومة الموقرة ان تعيد النظر في هذه القضية وأن تفاجئ المظلومين من الأراامل والأيتام والضعفاء بخير سار يشرح صدورهم ويسري الهم الذي أصابهم بقرار المصادرة بقرار الحكومة آنذاك ، وأنتا لتتفرون .

هذه من الشواهد

القوات المسلحة -

وانني اطالب بدعم القوات المسلحة الاردنية التي ينتظرها دور كبير في الدفاع عن بلادنا وتحرير أوطاننا وبخاصة ان اليهود لا يفهمون الا لغة القوة ، ولا ينفع معهم الا الجهاد ، وهم الذين ليس لهم عهد ولا ذمة ، ولا سيما انهم قد اقصحو عن حقيقة مطامعهم في إقامة دولة اسرائيل الكبرى بتواطؤ يهود المعسكر الشرقي على ارض فلسطين التي هل في نظرنا من النهر الى البحر ، ولا يجوز التفريط بشئ منها ، والقوات المسلحة الاردنية هي دوع الأردن الحصين الذي هو ارض الرباط ومنطلق التحرير . ومنه دخل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه القدس فاتها ، وكان ارض الحشد في زمن صلاح الدين ولهذا فانا نطمح ان يكون بلدنا مفتاحا لبيت المقدس من جديد . ثم انتقل الى الكلمة الاخيرة وهي مسك الختام عن قضية المسلمين عامة واهل هذا البلد جزء من المسلمين ، قضية فلسطين التي تم التآمر عليها من العالم كله في اعقاب مؤتمر " بال " سنة ١٨٩٧ برئاسة الدكتور ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية والتي قامت بريطانيا على رأس الدول الظالمة بدعم إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين وارسلت وزيرها اللورد " بلفور " سنة ١٩١٧ في الربع الاول من هذا القرن واجتمع بقبادات اليهود وغرس شجرة الزيتون في حشد من رجال اليهود ليدخل في روعهم ويطمئن قلوبهم ان بريطانيا جادة في اقامة دولتهم كما وأيتعمروني ازرع هذه الشجرة . وغد ما علم الشعب الفلسطيني بهذه الخيانة البريطانية اخذ بقمم الثورة بعد الثورة ، الثورات المتوالية حتى عام ١٩٤٨ الذي اعطت بريطانيا فيه الحق لليهود في الاعلان عن دولتهم في ١٥ ايار ١٩٤٨ ، ثم جاءتهم قفزتهم في ١٩٥٦ ثم في ١٩٦٧ وفي كل مرة يحرزون احتلالا لمناطق شاسعة من الاراضي العربية المحيطة بفلسطين . ولقد من الله علينا في هذه الايام بان نشأ جيل لم يكن في عهد النكبتين ، نكبة ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ يحمل اخلاق امتنا ودين امتنا وشعارات امتنا التي حملها الاوائل من ابناء هذه الامة وهي ثورة المساجد ، انتفاضة ١٩٨٧/١٢/٨ . ما على هذه الحكومة الموقرة وعلى الحكومات العربية كلها الا ان يدروا يد العون لهذا الجيل المنتفض الذي تنكر لكل المبادئ التي دخلت بلاده في حين غفلة من ابناء الاقربين . ان الجيل في فلسطين ينظر الى الشعارات المادية العلمانية نظرة الاطفال الى لعبهم ، يرفعون شعار الاسلام من جديد . ما على هذه الاجيال والحكومات الا ان تكون سندنا بجانب هذا الجيل المنتفض لهاخذ حقه ويحرر مقدساته . وارض الاردن هي الهابة الرئيسية لتحرير فلسطين . اسأل الله تعالى ان يولتنا جميعا في ظل هذه الحكومة للأخذ بأسباب القوة والتربية الفاضلة لاجيالنا وابنائنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا فضيلة الشيخ ، الان الكلمة لسعادة الاخ الاستاذ محمد المعمر .

لبيتفضل

المسيد محمد المعمر

معالي الرئيس الزملاء الكرام

ان موازنة اية دولة هي ترجمة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية وتطلعاتها الوطنية والقومية . ولاردن بطموحاته المستقبلية وسياسته القومية ، قد تجاوز الحدود الآمنة لقدرته المادية اللاتية و لقلة موارده وللظروف العالمية .

أضف اليه السياسة المالية المتعثرة والفشل في ضبط موارد الدولة وعدم ضبط سبل الائتلاف ، وعدم الحد من التدهور الاقتصادي .

كل هذا اتضح لنا بعد الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة لعام / ١٩٩٠ وخطاب الموازنة ايضا ، واتضح لنا الصورة الواقعية عن الحقائق المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والمالية لبلدنا .

١. حيث الضائقة الاقتصادية ، وتراجع النمو في البلد ، وارتفاع العجز في الموازنة العامة والاختلال في ميزان المدفوعات ، ثم اللجوء الى المديونية الخارجية والداخلية بفوائدها واقساطها المتراكمة ، والتي تجاوزت الحدود المعقولة لاسكانية سددها ، وتستهلك فائض ومخزونات البلد من العملة الصعبة والفوروات التي يمكن ان تنصرف للمشاريع والتنمية فيه .

٢. أ- إن القروض الخارجية ، كانت حتى عام / ٨٩ (٨٣٠٣.٨) مليون دولار منها (١٧٩٨.٣) مليون دولار كرصيد قائم غير مسدد . نطالب الحكومة بعدم سحبه ليربقى رصيد القروض بعد ذلك (٦٥٠٥.٥) مليون دولار .

ب- لقد قامت الحكومة بإعادة جدولة الديون بعد أن سددت (٩٦٣) مليون دولار من أقساط القروض لعام ١٩٨٨ مما تسبب في إستنزاف الاحتياطي للملكة ، وانخفاض مستواها و ثم تعميم سعر صرف الدينار .

ج- في عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ تم جدولة (١٣٠٠) مليون دولار ، نحتاج إلى (٢٠٣) مليون دولار لتسديد الاقساط والفوائد .

وفي عام ٩١-٩٣ سيتم جدولة (١٣٠٠) مليون دولار ، وسنحتاج أيضا إلى (٢٠٣) مليون دولار ، زيادة عما قبله لتسديد الاقساط والفوائد المستحقة - أي سنحتاج إلى ما يزيد على (٤٠٠) مليون دولار سنويا " لسداد أقساط وفوائد القروض السابقة ولعشر سنوات وماذا عن المبالغ الباقية التي لم يتم جدولتها ، فنحتاج إلى مزيد من القروض لسداد الاقساط والفوائد ، و- الخ .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

٢. أ- إن اعتماد الإيرادات على الضرائب والرسوم في معظمها ، لا تبشر بنمو الاقتصاد ، ولا لحل مشاكل العجز وغيره من مشاكلنا الاقتصادية .

هكذا من الله على

ب- إن تخصيص ٨٪ من الموازنة للتنمية الفعلية (٩٠ مليون دينار) تعطي الانعكاس السليم لمقدار النمو الحقيقي المتوقع ، ولتقدير فرص العمل التي ستوفرها استثمارات القطاع العام ، علماً أن استثمار القطاع الخاص سيكون ١٪ من الناتج المحلي . وهذه النسبة في النمو غير مجدية ولا تحل مشاكل البطالة والمشاكل الاجتماعية الأخرى .

- إضافة لما وصل اليه التضخم المالي من نسبة ٢٥٪ عام ١٩٨٩ وبذلك ستزداد المشاكل الاجتماعية ، من فقر ، وفوارق ماسة في المستوى المعيشي والاجتماعي .

ج- إن علينا إيقاف هذا الغلاء والرجوع بالأسعار الى حد التكلفة الحقيقية والربح المعقول ، والاستفادة من الدعم الذي تقدمه الدولة ، ليصل إلى مستحقيه من المواطنين .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

٤- ومن هنا لا بد من معالجة فعالة ، مخطط ومدروس لها على مستوى الوطن ، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في حل مديونيتها من هذه المعالجة

(١) تنشيط استثمار القطاع العام ، والاشراف على المؤسسات العامة ذات الاستقلال الإداري والمالي واخضاع موازنتها للمصادقة ، وأن تدقق حسابات الشركات العامة والتي تساهم الدولة بنسبة كبيرة من رأسمالها ، من قبل ديوان المحاسبة ، وأن ننظر في سبب تمسرها وسوء إدارتها ومحاسبة القائمين عليها في قصورها وفشلها .

(٢) تنشيط دور القطاع الخاص في التنمية وحماية الانتاج مع توفير الجودة والمواصفات وفتح اسواق خارجية للمنتجات الوطنية ، والطلب من الدول العربية والصديقة ان تعطي افضلية وأولوية لمنتجاتنا الوطنية ، تجاه البضائع الأجنبية مساهمة في قدرتنا الدفاعية والمالية وحل ازممتنا الاقتصادية .

(٣) ايجاد الحوافز للاستثمارات العربية والأجنبية ، واعطاء الثقة والمصادقية لها بما يكفل المنفعة المشتركة ، والحفاظ على حقوق الآخرين .

(٤) المزيد من التدريب للأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة ، واعطاء أولوية العمل للمواطن الأردني ثم تصدير العمالة الزائدة للدول الشقيقة والصديقة ، والطلب منها حمايتها من التسريح واعطاء أولوية لها للظروف التي ذكرت سابقاً .

(٥) استثمار موارد البلد الخام من غاز وبتروول ومعادن وغيرها لتوفير العملات الصعبة ولللمساهمة في تنمية البلد وايجاد موارد قوية له .

(٦) محمل المواطنين لجزء من هذه الضائقة . بالعمل الجاد في زراعتهم وأعمالهم وتقدير قيمة الوقت ، والجديه في العمل في الدوائر والمؤسسات وكل مناهي الحياة والاعتماد عن الامتكاكية واللامبالاة . والعودة إلى التقشف والثقة بالنفس تاركين البلخ والرفاه الزائد إلى حدود الضرورة والحاجة الأساس .

(٧) مساعدة الدول الشقيقة ، القادرة على المساهمة في سداد قروض التسليح ولوائدها ، والبالغة (٢,٥) مليار دولار مساهمة في المجهود القومي زيادة عما تقوم به من دعم مقرر للأعباء القومية التي قررتها مؤتمرات القمة العربية .

(٨) ايجاد (صندوق مساعدة قومي) يساهم فيه كل مواطن ومؤسسة عربية وإسلامية لمساعدة دول المواجهة وعلى رأسها الأردن وللمساعدة ابناء الوطن المحتل في محتتهم لمواجهة العدو الصهيوني (أي أدفع قرشا تحمي شعبا وأرضا) .

(٩) مساعدة افراد القوات المسلحة والشباب في التنمية وفي التحريج وفي مواسم الحصاد ، واقامة مشاريع رائدة وفتح الطرق وتعبيدها وغيرها من النشاطات .

(١٠) المحافظة على الأرض الزراعية الجيدة وتضييق حدود البلدات وعدم السماح بتعمد العمران والمشاريع الإنشائية عليها ، حيث تغطت المنطقة الزراعية في مدة خمسين سنة بالأفلاج والمنشآت الإسمنتية ، وحرم البلد من خيراتها التي كانت يعيش عليها أكثر من ٦ ملايين نسمة ولم يسبق ان تعرضت في ٥٠٠ سنة سابقة لثلث ما تعرضت له في الخمسين سنة الأخيرة .

(١١) الاسراع في إجراء التحقيق في الفساد المالي ومحاسبة كل يد امتدت للانتفاع غير المشروع أو التلبس بالاموال العامة ومحاسبة الذين تسببوا في الحلل الاقتصادي أو هربوا الاموال أو تسببوا في الازمة الاقتصادية .

(١٢) ترشيد الاتفاق الحكومي ، وخاصة ما يتعلق بالايجارات والكهرباء والمحروقات والدراسات والأبحاث ، واقامة الابنية اللازمة في خطة معلومة بدلا من دفع الايجارات ، وكذلك عدم التوسع في الاتفاق الراسمال في الجهات التي لا تعود بمنافع واضحة على اقتصاد البلد ، وإذا ما قدر لمشروع قانون الموازنة أن يصادق عليه وينجح فائتي مع الدعم للقوات المسلحة والأمن العام ، والبلديات ، والتربية والتعليم ، فيما يخص ايجاد فرص عمل للمواطنين ، وايضا مع إنصاف المتقاعدين التدامي ودعم المواد الضرورية ودعم الاعلال معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

اما طلبات الهادبة الشمالية الملحة ، والضرورية والتي هي بحاجة ماسة لها لتنهض وتتطور كبقية المناطق فهي كالتالي .

١- في التربية والتعليم:

١- رفع مستوى التعليم في مدارس الهادبة الشمالية جميعا " وتزويدها بمعلمين الاختصاص والوسائل التعليمية الفنية .

٢- بناء غرف صلبة واجنحة في المدارس المحتاجة منها ، وخاصة مدارس ذكرى أم القطين التي يدرس الطلاب في غرف مستأجرة لا تتم فر فيها السبل الصحية وغير صالحة للتدريس .

هكذا من الأهل

٣- توفير التعليم الجامعي لأبناء البادية الشمالية ، وإبناء البادية عامة والأرياف ، مراعاة لظروفهم وظروف التعليم ، التي لم تكن بالمستوى المعروف والمعهود في بقية المناطق كما نرجو إيجاد مراكز في محافظة المرقن لتأهيل المعلمين .

٤- حل مشكلة مدرسة صباح الثانوية (الفرقة العربية الكبرى) وذلك إما بالحاقها بقسم الثقافة في القرائات السلعة أو تأمين المواصلات لأبناء القرى النائية حتى تؤدي رسالتها التعليمية التي أقيمت وأنشئت لأجلها .

٧. في الزراعة :

- ١- إنشاء المشاريع الزراعية والساح بحفر الآبار الارتوازية .
- ٢- شمول المنطقة وخاصة الشمالية الشرقية منها بمشاريع تطوير الأراضي المرتفعة لوعورتها وصلاحياتها للتشجير ومساعدة الأهالي على إصلاحها .
- ٣- زراعة مشاريع الاعلاف ، وتأمين الاعلاف لأصحاب المواشي بالقدر الكافي وخاصة في سنوات الجفاف .
- ٤- مساعدة أصحاب سيارات خدمة المواشي بإعطاء موعد سنوي لهم وتسهيل الإجراءات لأجل الحصول على رخص السوق . ومعاملة هذه السيارات كوسائل نقل زراعية لخدمة الماشية وعدم معارضتها .
- ٥- عمل السدود الترابية ، والحفر الكبيرة وصيانة السدود القديمة وتأمين المياه لأصحاب المواشي في مناطق البادية .
- ٦- تأمين المياه وحفر الآبار لأهالي البادية الشمالية وعدم تكرار مشكلة العطش ونقص مياه الشرب وخاصة في فصل الصيف .
- ٧- إلزام المزارعين أصحاب الآبار الارتوازية بزراعة نسبة كبيرة من الأرض بالقمح والاعلاف .

٣. الاتصالات والهريد :

إن خدمة الهاتف ، والاتصالات ، متخللة كثيراً في البادية الشمالية ولا مثيل لها في منطقة أخرى . علماً أنها منطقة واسعة وهي بحاجة لما يلي :-

- ١- توفير الخدمة الآلية المباشرة في كل القرى والمكاتب البريدية .
- ٢- فتح مكاتب بريد في القرى الكبيرة مثل / المكيفته / الرفاعيات / الكرم الاحمر أم السرب دير الكهف / الصالحية / المنصورة / جابر / نابلة / العاجب / وغيرها من القرى .
- ٣- فتح مكاتب بريد مصفرة في بقية القرى وشمولها بخطة سريعة للخدمة الهاتفية الآلية وتحسين أداء الاتصالات وخدمة البريد .

٤. الاشتغال العامة والطرق :

أ- إن عدداً من القرى لم تصلها الطرق المعبدة بعد وهي بحاجة ماسة لإيصال الطرق المعبدة لها مثل طريق :-

- ١- دير القن - الجدعا - مثناة راجل - السويلمه - ثم غدبر الناقة طريق نابلة .
- ٢- طريق أم حسين اربنية التميمات خط بغداد . طريق الصفاري الشبيكة .
- ب- هناك طرق ضرورية لخدمة المنطقة مثل / طريق الدليانة خط بغداد ثم سبع صير الكرم الاحمر مروراً بحي جدوع . طريق رباح الاتوستراه الدولي . ثم طريق السعيدية الخالدية وطريق البشرية الازرق (٣٠) كم وهذه الطرق ضرورية لربط المنطقة بالاسواق والمناطق المهمة ولتوفير على المواطنين والمزارعين

ج- فتح الطرق الزراعية في مناطق السرحان والوسط والمنطقة الشرقية لخدمة المزارعين ، وتطوير المنطقة وتوسيع الرقعة الزراعية خاصة الأراضي الوعرة .

٥. الكهرباء :

لا تزال عدة قرى لم تدار ولم تصلها الكهرباء بالرغم من الوعد السابقة وأمرها لا يحتمل التأخير وهي :

- ١- أم حسين ، اربنية التميمات ، تل رباح ، المدور ، خشعة القن ، مثناة راجل ، حي المعازرة الرفاعيات ، حي جدوع الكرم الاحمر ، غدبر الناقة ، المعزولة وغيرها من الاحياء .
- ٢- رفع عبء نفقة قديم الكهرباء والمواد المتعلقة بها عن كاهل المواطن في البلدات والمجالس المحلية

٦. الصحة :

- ١- توفير الادوية وتوسيع التأمين الصحي ليشمل العائلات الفقيرة الكثيرة في المنطقة .
- ٢- تأمين الاطباء للمراكز الصحية وتأمين المانوية الليلية فيها والاسراع في ايصال الكهرباء لمركز صحي سما السرحان ، وبناء مراكز صحية في القرى التالية :
- عمره وعميرة / الرفاعيات / البشرية / دير الكهف / المكيفته / وفتح العبادات في القرى التي لم يوجد فيها عيادات مثل مدور القن / الخشاع والحسينية وغيرها .
- ٣- مستشفى الفرق الحكومي يطالب المواطنون بتطويره وتزويده بكل ما يحتاج من أطباء وأدوية ولوازم . لانه يخدم منطقة واسعة ويحتاج الى عناية ومساعدة ليعمل المواطنون بكفاءة وفعالية ثم هناك مستشفى الروشد الذي يحتاج للتجهيز والعناية .

٧. أما بقية الطلبات :

- ١- فتح نوادي للشباب ودعم النشاط الثقافي والرياضي لأبناء المنطقة .
- ٢- فتح الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية الاجتماعية في قرى البادية وخاصة الشرقية منها

هكذا من الأهل

لافتقارها لهذه المراكز والجمعيات للنهوض بالمرأة والطفل . وتوسيع وشمول خدمة صندوق المعونة الوطنية ليشمل العائلات الفقيرة في كل المنطقة .

٣- رفع عدد من المجالس المحلية الى بلديات والتي تقدم اهلها بطلبات للوزارة المعنية لرفع قراهم الى مجالس بلدية .

- تحسين أوضاع البلديات ، والمجالس المحلية . وتحسين أوضاع رؤسائها من حيث المرتب والمكافأة .

٤- تأمين الأئمة للمساجد في عدد من القرى والتي لا يوجد فيها أئمة .

٥ - الإسراع في الافراز والتسمية للأراضي في القرى الشرقية وتفويض أراضي الخزينة والأراضي الشرقية على أصحابها وأصحاب الحقوق فيها والذين يتقاسمونهم ويضعون اليد عليها منذ مدة طويلة . وحل مشكلة أراضي الشيوع في داخل حدود البلديات خاصة للأراضي المسجلة سابقا . لأنها تعيق نمو وتطوير المجتمع في هذه المناطق كما هو في بلدية الحمراء .

٦- إقامة مشاريع تنمية زراعية في المنطقة ومصنع بندوق للمزارعين في المحافظة مع النظر في ديون المزارعين وإسعار المواد الزراعية هذه المطالب واقعية وضرورية لرفع مستوى أهل المنطقة وتنميتها وهي منطقة عانت من الحرمان والتجاهل مدة طويلة آمليين إعادة الثقة والاطمئنان لاهلها ولإسراع في تنفيذها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا سعادة الاخ . الان الكلمة لسعادة السيد سمير قعوار . تفضل

السيد سمير قعوار

سعادة الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين .

انها لمناسبة خيرة أغتنتها لأقدم الى قائد هذا الوطن ورمز تقدمه وأزدهاره وراعي مجريته الديمقراطية أسى آيات الولاء داعيا الله أن يبقيه ذخرا وسندا لهذا الوطن ولكل ابنائه .

كما أقدم لحكومة دولة السيد مضر بدران التقدير لما أظهرته من تصميم على انجاح مجريتنا الديمقراطية وشعارها المشاركة الفعلية بين السلطين التنفيذية والتشريعية .

لقد شاركت في جلسات اللجنة المالية للجمعية عن مجلسكم الموقر لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام (١٩٩٠) ، وبالرغم من التوصيات التي انبثقت عن اللجنة في تقريرها المقدم الى مجلسكم . الا ان واجبا المسؤولية يقتضي مني مكاشفتكم ببعض القضايا العامة التي اعتقد انها تتصل بالامن الوطني والقومي بقدر ما تتصل بالحياة اليومية للمواطن الاردني .

سعادة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين .

ان الحقيقة السياسية الاولى التي تواجها ونحن نبحث وثيقة الموازنة العامة ، هي أننا ندخل مجبرين الى منعطف تاريخي جديد بمعالم ينبغي أن تكون مختلفة تماما . ان الدخول الى تشكيل وطني جديد مسألة ذات طابع بعيد المدى أشد ما يخضع له من ضغوط واعتبارات / هو محدودية الموارد وعدم القدرة على تحميل الموازنة العامة اية أعباء اضافية .

إنها أيها الاخوة معادلة شاقة تستوجب الوعي على مجموعة من الحقائق الصعبة . حقيقة أن هناك تكاليف سياسية واجتماعية ينبغي أن نتحملها بوعي كامل لكن بحرص كلي يستوجب أن لا يكون الثمن فوق طاقة الاحتمال / ولعلني بغير حاجة الى أن أشير لما تشاركنا به دول عربية شقيقة ودول أخرى عديدة من الاجتهاد في تخفيف نفسها دفع تكاليف سياسية أثناء الالتزام بتنفيذ الموائيق والتعاقدات الدولية لبرامج التصحيح الاقتصادي / ان احترام الموائيق والاتفاقيات الدولية هو الاساس الذي ضمن لنا في الاردن باستمرار المصادقية والثقة العالمية وهو الرصيد الذي ينبغي أن نحافظ عليه ، لكن مع الحرص الكامل على ألا يؤثر ذلك على الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي .

لقد تحمل الاردن تاريخيا ، بحكم موقعه وقيادته وبناءه الداخلي / تحمل مسؤوليات الريادة في أكلال القضايا القومية والحفاظ على النظام العربي . ولعلني أكرر هنا بديهية معروفة لكنها تحتاج في هذا المقام الى أضائة جديدة . فالاردن يحتل موقع العصب المركزي في الأمن القومي العربي ، واي اختلال في بنية هذا العصب ستؤثر على أمن واستقرار الدول الشقيقة الأخرى بشكل فوري وبدون إستثناء . لقد استحق الوقت الذي بات فيه على كافة الدول الشقيقة أن تؤمن ايمانا صادقا وراسخا بأن الاستثمار في الأمن الوطني الأردني هو استثمار فوري / ومؤجل في الأمن القومي العربي وأمن كل دولة شقيقة على حده . وهذا ما يقودنا الى التأكيد أن دعم القوات المسلحة الأردنية هو واجب عربي قومي بقدر ما هو التزام أردني ثابت .

غير أنني أيها الاخوة أرى من الواجب التنبيه الى قضية في منتهى الاهمية / وهي مسألة ترتيب البيت الاردني الداخلي ترتيبا واضحا المعالم بشكل لا يقبل التأويل وذلك قبل أن نعيد طرح موضوع الدعم العربي لاتصاندا الوطني ولأمننا الاجتماعي ولقدرتنا الدفاعية باعتبارها جميعا خطوط الدفاع الأولى عن الدول العربية الشقيقة المجاورة وعن الأمن القومي برمته . فاعادة ترتيب البيت الاردني الداخلي ووضعه في مساره المستقبلي الصحيح ، هو قوة الاقتناع التي تضمن مصداقيتنا في التوجه الى الدول الشقيقة لغنى بمسؤولياتها تجاهنا .

وان إعادة ترتيب البيت الاردني في قناعاتي ، هي مسألة ادارية تعتمد على القرار السياسي المركزي . لمشكلتنا في الاردن تكمن في وجود طاقات هائلة لكنها غير مستغلة . وان الاستغلال الحقيقي المبرمج لهذه الامكانيات اللاتية لن يتم الا بتحديث اداري ، أجيئ لنفسي أن أصله بالتشوير الجليلي .

إنها أيها الاخوة قضية سبقتنا لمعالجتها دول وشعوب عديدة من التي استطاعت ان تنقل نفسها الى مراحل تطور مختلفة جليا . تواجه فيها التحديات الموضوعية بالابداع الاداري . حتى لا أدخل بالتفاصيل

هكذا من الأهل

الفنية لهذه القضية التي اعتقد أنها مصيرية ، فأنتي أرى أن التأهيل المكثف لمجموعة من شبابنا الواعد ، بإيادهم للتدريب الميداني والاكاديمي المتخصص في المراكز الدولية الموثوقة في مجالات الادارة والمال والاقتصاد ، قد يكون المدخل القوي لبرنامج تصحيح بنية صناعة القرار على قواعد مؤسسية . ولا يعيبنا ونحن نتابع برنامج التأهيل الاداري هذا ، ان نستعين بالكفاءات الاستشارية الاردنية والعربية الموزعة على المهاجر بحيث نخرج من الشرنقة التي نتحرك داخلها اداريا واقتصاديا وماليا . ولقد تحول بلدنا في السنوات الاخيرة الى دولة لجان ترتبط فيها كل لجنة بلجنة أعلى تلفقها فاعليتها ، ولا يخرجنا من هذه الدائرة المفرغة القاتلة سوى اعتماد القرار المؤسسي في اطار بنية ادارية شاملة مطلوب تحديثها بطريا .

سعادة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين

ان هذه الرؤية الشمولية تقودني الى عرض مجموعة من الملاحظات التفصيلية عن واقع ميداني يحتاج الى التصحيح السريع .

اولا : ان تشتت القرار المركزي في التخطيط الاقتصادي والمالي ، وما يترتب عليه من مديونية أو اكتفاء ، يجعلنا نرى العودة الى وزارة اقتصاد وطني تأخذ طابع المرجعية في دراسة الامكانيات الوطنية من زراعة وصناعة وتعمدين ، وتتحول في نفس الوقت ترويجها اعلاميا وباللحقيين التجاريين الكفاء ، تاهيلا وتدريباً لتسويق المنتجات الاردنية واستقطاب الاستثمار العربي والدولي لهذه المشاريع .

ان وجود وزارة اقتصاد وطني بهذا المعنى والصلاحيات ، من شأنه ان يخلص الازدواجية والتضارب والبيروقراطية ، واذا ما توفر لهذه الوزارة مراكز او بنوك معلومات متكاملة تضم مع الارقام القطاعية كافة الابحاث والدراسات المتخصصة ، فأنتنا نكون قد دخلنا الطريق السليم في معالجة اختناقات وعجز القطاعات الخدمية والتنمية برمتها .

ثانيا : ان نظرة دقيقة الى واقع وزارات وما يتصل بها من مؤسسات وهيئات ودوائر ، تبين وجود تضارب فادح في الصلاحيات والمسؤوليات والاهداف نتيجتها تعطيل الفاعلية وانعكاسها سلبيا على المواطن لقضية لها طابع وطني ملح مثل قضية المياه والتي نعرف أنها أصبحت على مشارف الازمة تستوجب انشاء هيئة عليا لتحديد مصادر هذه الثروة وتحديد طرق استعمالها واستخدامها وفق برنامج يأخذ بالاعتبار كافة الحاجات الزراعية والصناعية بالإضافة الى استخدام الشرب .

واذا كنا في الاردن نستشعر حالها معالمة ازمة مائية باتت متطورة ، فإن الوضع المائي في الشرق الاوسط كله أصبح بشكل قضية سياسية ملحة تستوجب العلاج بمنطق المشاركة ، حيث أن (٦٥٪) من المياه العربية مصادرها من جبال أنيرنيا وتركيا ، مما يجعلها قضية سياسية لا تترك خيارا لدينا سوى المبادرة لانشاء هيئة اقليمية عليا للمياه تحدد مصادرها وكمياتها واستعمالها وتضع لها اسعراتها القصور والعمدة الذي .

ثالثا : ان الحديث عن المياه هو حديث مباشر عن الزراعة وموضوع الأمن الغذائي . وهذا يقودنا الى ملاحظة تتصل بسلطة وادي الاردن ووزارة المياه والري . وأن ارتباط الاولى بالثانية مسألة ثبت أنها غير منطقية تماما . وذلك أن اختصاصات سلطة وادي الاردن تتجاوز الاهداف المحددة لوزارة المياه والري . وهذا ينسحب ايضا مع دمج مؤسسة المواصلات مع وزارة النقل . أنتنا ونحن ندعو الى مراجعة انتاجية مختلف المؤسسات والوزارات ، ترى ضرورة أن نشير الى وجود ثلاث شركات امتياز لها علاقة مباشرة مع المواطن وهي شركة الكهرباء ومصفاة البترول وشركة الاسمنت ، فلا بد من اجراء مراجعة تقييمية لتحديد التزامات هذه الشركات نحو الدولة والمواطن من حيث الكفاءة والاداء وتخفيض الكلفة والعبء ورفع المردود .

رابعا : ان احدا لا يجادل في الجدوى الادارية والاستثمارية لربط المؤسسات والهيئات المتماثلة الاغراض ، غير ان ذلك يستدعي مسحا دقيقا مسبقا ، وتحديدنا تنمويا مبرمجا بوضوح . ولعل هذا يلضي بنا الى موضوع طالما اخضعناه للدراسة والنقاش لكن بدون ان نقله الى حيز التنفيذ ، وأقصد بذلك دور القطاع الخاص باعتباره رديفا رئيسيا رائدا للقطاع العام . فقد حان الوقت ليشعر المواطن العادي مهما كانت قدرته على التوظيف الاستثماري ، بأنه مشارك فاعل في اعادة بناء الاقتصاد الوطني ودفع عملية التنمية بمردودات تصيب وتعم الجميع .

ان ما يحتاجه القطاع الخاص ليعتري هذه المسؤولية والمشاركة هو الثقة والاطمئنان . الثقة التي لا تتأثر الا بالضوابط والضمانات والتشريعات الحديثة المتطورة والمستقرة القائمة على أرضية الاستقرار الامني والسياسي ، وعلى قاعدة الفكر المؤسسي . فليست المسألة شعارات ودعوات مجردة بقدر ما هي فط تفكير عام يستوجب جهد كافة السلطات جنبها الى جنب . واذا كنا امضينا عدة سنوات في مراجعة هذا الموضوع والمطالبة به ، فقد حان الوقت لان نتحمل مسؤولياتنا في وضع المطالبة موضع التنفيذ .

وغني عن القول ايها الاخوة ان لدى هذا البلد ، بأبنائه المقيمين والمغتربين طاقات مالية تبحر بصدق عن مجالات الاستثمار الوطني المحمية بالرعاية والثقة . يتوافق ذلك مع مجالات كانه بشكل هائل في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية المستكملة للجدري الاقتصادية . ان الموقع الجغرافي الوسيط للاردن وعلاقاته المميزة وسط مجلس التعاون العربي وكذلك سلسلة الاتفاقيات التجارية مع الدول الشقيقة والصديقة ، هي مسألة تضمن بشكل مسبق فاعلية الصناعات التصديرية ودورها المفترض في التشغيل واستيعاب البطالة وتوليد العملات الصعبة القادرة على تصحيح عجز الميزان التجارية . وهنا اشير ايها الاخوة الى موضوع التسويق الزراعي باعتباره قضية ملحة . فقد أصبح لزاما ان نعيد النظر بالشركة الاردنية تسويق وتصنيع

هكذا من المأهول

المنتجعات الزراعية من أجل جعلها مؤسسة بالجهد الذي يؤهلها لتحمل مسؤوليات استلام الناتج الزراعي وتدريبه وإيصاله للمستهلك المحلي بإقصر الطرق وبأرخص الاثمان ، وكذلك القيام بعمليات التصدير من خلال مسوقين قادرين على الترويج في الدول العربية والاوربية .

كما يلتزم ان تكون هذه المؤسسة قادرة على الاتفاق مع شركات الطيران وخاصة الاردنية لايصال الناتج الوطني للبلدان الاوربية وتصنيع الفائض منه وتسويقه باحدث الطرق حتى وان اقتضى ذلك التعاون مع الشركات الدولية الضليعة ذات الاختصاص .

سعادة الرئيس حضرات النواب المحترمين

لا بد من التأكيد على قضية في غاية الاهمية الا وهي أن هذه الموازنة التي اعتبرتها اللجنة المالية كما يعتبرها مجلسكم المقرر السياسة الاقتصادية لعام ١٩٩٠ م ، ولكننا نلاحظ ان البنك المركزي قد قرر تعويم سعر الفائدة ، وعليه ارجو ان اؤكد على ضرورة التوافق بين قرار تعويم سعر الفائدة وسياسة الحكومة لتشجيع الاستثمار لرؤوس الاموال الاردنية في مشاريع التنمية .

وليسما يتصل بقطاع الاسكان اتصالا مباشرا برسائل التمويل فإنتني أمل من الحكومة ان تعيد النظر في هذه الوسائل ، وان توسع قاعدة المستفيدين من تخفيض القوائد بالكلفة الادارية كما وعد دولة الرئيس وزيادة سنوات السداد شريطة ان لا يتحمل المواطن المستفيد اكثر من (٢٥٪) من مجموع دخله قسما لمنزله .

كما وان موضوع الامن الاجتماعي باعتباره يتصل مباشرة بالامن الاقتصادي والسياسي وبالتخطيط التنموي ، يضعنا مباشرة أمام القطاع الشبابي الذي اصبح يشكل قرابة (٦٠٪) من المجتمع الاردني . ومع ذلك فإنتنا ، بالحساب الدقيق ، نجد ان حصة الاتفاق على هذا القطاع الشبابي لا تتناسب مطلقا مع اهميته في التركيب الاجتماعي وفي كونه ذخيرة المستقبل . ويتصل هذا بمشكلة الخدمات الرياضية والثقافية ، كما يتصل بالجامعات التي تعاني الان من تسرب الكفاءات التعليمية الى الخارج ، وهذا بدوره يتعكس على ضآلة المشاركة من طرف الجامعات ، اساتذة وطلابا ، في نشاطات وفعاليات الحياة العامة .

وارد ان اذكر هنا من اهم اهداف تأسيس سلطة وادي الاردن ايجاد مراكز اجتماعية وثقافية ورياضية وشبابية كجزء رئيسي وأساسي من خطة شاملة لتنمية غور الاردن .

ولكن هذا البعد الاجتماعي الهام وللأسف لم يلق أي عناية واهتمام من قبل السلطة ولم يندرج أي مشروع يذكر مما ذكرت سابقا على امتداد غور الاردن مما أدى الى ضياع وتسيب عميقين يعاني منهما شباب الاغوار ، وهذه قضية يجب الاهتمام بها وتناولها على محمل الجد والعناية والاسراع بانشاء المراكز الثقافية والرياضية والاجتماعية بشكل يلقى احتياجات وطموحات شبابنا هناك .

سعادة الرئيس حضرات النواب المحترمين

مع شكري الجزيل وموافقتي للاخوة الافاضل نواب محافظة البلقاء الذين سبقوني في الحديث عن مطالب ورسوم أبناء هذه المحافظة وتوجيهها من قبل الدكتور عبدالله النصور حسب الوزارات والمؤسسات المختصة بهذه اللطال ، فإنتني اضيف الى ذلك كله ان موازنة عام ١٩٩٠ م لا تحتمل زيادة عبء مالي جديد ، لكنني اؤكد ان مطالب محافظة البلقاء بكل تفاصيلها لا تحمل الخزينة أعباء جديدة لكنها تتطلب ترتيبات إدارية مدروسة ، لذا ارجو النظر اليها بعناية نظرا لارتباط هذه المطالب الحيوية باحتياجات المراتن اليومية ، كما أ هناك مطالب هي من اختصاص الشركات المساهمة العامة في المحافظة كشركة الاسمنت والكهرباء الاردنية وغيرها من الشركات العاملة في المحافظة التي يجب ان تؤدي ما عليها من واجبات تجاه المواطنين .

وفي هذا المقام لا بد لي من التأكيد على مجموعة من الحقائق الهامة المتعلقة بمحافظة البلقاء :-

- الايمان بأن الغور هو الخط الامامي الاستراتيجي لهذا الوطن . وانه الى جانب ذلك هو موئل الامن الغذائي وهو مستودع الاستثمار المالي والبشري المتوفر هناك بكميات هائلة لا تحتاج الا للقرار السياسي المتكامل بوعي ، والهادف الى تثبيت الناس وردتهم بأرضهم ربطا معاشيا عضيا .

وفي اعتقادي ان الترجمة السياسية المفترضة لخصوصيات منطقة الغور ، تستوجب الاسراع في تنظيم القرى والمدن وتوفير الخدمات التعليمية والصحية التي تضمن الاستقرار الامني والنفس والمعاشي .

- وبالنسبة لمخيم البقعة ولاحنا هناك فإنتني اؤكد وأوافق على ما ذكره زملائي نواب محافظة البلقاء ، واطالب بتخفيف معاناة سكان المخيم ، هذه المعاناة اليومية الناتجة عن سوء الارضاح الصحية والمعاشية وتدني المرافق العامة والاكتظاظ السكاني الذي يندرج بازمات اجتماعية اذا لم ننتبه لها ونتلقي ابعادها .

ان دعم لجنة الخدمات في المخيم وضرورة الاتصال بها من قبل وزارات الخدمات للوقوف على احتياجات المواطنين امر يتطلب السرعة القصوى والدراسة السريعة ووضع الحلول الجذرية لازالة المعاناة اليومية عن أهلنا واخواننا في المخيم .

ولعل من اول هموم أبناء المحافظة ضرورة اعادة النظر في التقسيمات الادارية القائمة حاليا ومنع بعض المناطق صلاحيات ادارية جديدة ، مع الاهتمام برفع المجالس القروية في المحافظة الى بلديات وفق القانون والنظام وبناء على التزايد السكاني وذلك بقرارات الزامية بعيدة عن الامزجة والمصالح المرفده .

- ان الاهتمام بالشؤون الصحية في المحافظة وخاصة مستشفيات ديرعلا والشونة الجنوبية ومجهزها بالطواقم الطبية المتخصصة والجهاز الفنية يقع في مقدمة الاولويات التي يجب ان توليها العناية .

- كما ان تحسين اوضاع المراكز الصحية لتفي بالغرض الذي انشئت من اجله يلح علينا الان ويتوجب الاسراع في اعادة التخصصات الطبية الى هذه المراكز في كافة التجمعات السكنية في المحافظة .
- ان توفر الايدي العاملة المطلوبة للعمل في مشاريع التنمية الشاملة في الاغوار يحتم الان انشاء كلية مجتمع مؤهلة لتوفر لسوق العمل ما يحتاج اليه من تخصصات من ابناء المنطقة الذين يجب ان تعطى ايام الاولوية في التعيين في مؤسسات الدولة .
- ان انشاء مدرسة شاملة في الاغوار الى جانب كلية المجتمع يساعد على تأهيل الايدي العاملة واحلالها محل الايدي الاجنبية ويساعد على حل مشكلة البطالة التي يعاني منها سكان المحافظة .
- ان الاسراع في بناء سد الكرامة سيساهم في توزيع الأراضي الزراعية ويساعد في تشغيل الايدي العاملة ، علما بان هذا السد لا يتعارض مع المشاريع التنموية انشاؤها ، اذا اخذنا في الاعتبار ان معظم مياه ذلك السد من المياه الفائضة في فصل الشتاء .
- سأتناول قضية في منتهى الهمية وارجو من الحكومة العمل على مرفقة التفاصيل الا وهي قضية مشروع الحقن الاسمنتي لتعليق سد الملك طلال لتقوية مشروع السد وما تبعد من اتفاقيات لاحقة بما يسمى بالحقن الكيماوي لتقوية جسم السد والذي بات يشهد شكوكا كبيرة حول صلاحيته وتأخير تنفيذه وكيفية الوصول الى هذه الاتفاقيات مع الشركات المنفذة ومدى تأهيل هذه الشركات للقيام بانجاز هذه المشروع .
- ان ايجاد الخدمات العامة للقرى والتجمعات السكنية المحرومة منها وخاصة خدمات الكهرباء سواء في الاغوار او قرى الشفا والشاغورية ، سيساعد على تحسين الارض في تلك المناطق ، مؤكدا ان معظم هذه القرى لها الحق في توصيل الكهرباء وحسب الخطة التنموية في عام ١٩٨٩ م .
- ان قضية البيئة وما يرتبط بها من قضايا تنموية وصحية وسياحية وانتاجية لهو امر يدعو الى الاهتمام والعناية والتركيز . كما يجب ازالة كل ملوثات البيئة في مدن وقرى المحافظة والمخيم . ان حاجة ابناء المحافظة الى توسيع قاعدة التعليم الجامعي التخصصي أصبحت ملحة ، خاصة وان محافظة البلقاء ، تعاني من نقص في نسبة مثل هؤلاء المؤهلين ، مما يساعد على تفاقم مشكلة البطالة .
- ولا بد من التذكير بضرورة الاسراع في اخراج المدينة الرياضية بالسلط الى حيز الوجود لتؤدي دورا في خدمة الرياضة والشباب في المحافظة .
- ان مشكلة البطالة في المحافظة والاعتماد الاجتماعية لهذه القضية يفرس علينا الان اعتبار ترويج القطاعات الصناعية والانتاجية على المحافظة قضية بالغة الهمية . ومن هنا فانني اطالب بانشاء

- مدينة صناعية في السلط من قبل مؤسسة المدن الصناعية ، واذا تعدد ذلك مساعدة البلدية إلى مؤسسة الاعمار لأشياء مثل هذه المدينة ومنحها نفس الامتيازات والتسهيلات حيث ان الهدف واحد ، والاعتماد الايجابية واضحة المعالم .
- ان تحسين المرافق العامة وخاصة في مناطق السياحة الشترية والصيفية لهر مدعاة استقطاب رؤوس الاموال لتأسيس المشاريع السياحية في المحافظة والتي توفر فرصا للعمل لابناء المحافظة وتتيح مجالات واسعة للسياحة الشعبية .
- سعادة الرئيس ...
- حضرات النواب المحترمين .
- ان هذا الاسلوب المتقدم من المعالجة السياسية والرقمية التي يتولاها مجلسكم الموقر لمشروع الموازنة العامة لهر الدليل الملموس على أصالة الفكر الديمقراطي ، وقدرته على مواجهة الازمات والمتغيرات بقوة ووعي ومسؤولية ، رائدنا وقائدنا جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ذكرا لهذا الوطن وهذا الشعب .

والسلام عليكم

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا سعادة الاخ ، سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات
فليتفضل

السيد عبد اللطيف عربيات

هكذا من المأهول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الأمين

وبنا الفتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين

الآن رئيس المجلس ... الاخوة الزملاء

أود أن أشكر جميع الذين قاموا بأعداد هذه الموازنة وعلى كافة المستويات ، كما أشكر اللجنة المالية على جهودها الكبيرة التي بذلتها في البحث والاستقصاء لبرنامج الموازنة وعلى ملاحظاتها وتوصياتها القيمة التي اغنتنا عن الكثير من الجهد والبحث .

الآن الرئيس ... الاخوة الزملاء

أنا ليسرنا أن نجد في مطلع تقرير اللجنة المالية الإشارة بأن خطاب الموازنة جاء هذه المرة متمسكا بدرجة عالية من المسؤولية والواقعية والموضوعية وأنه كشف قدرا من الحقائق المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في المملكة .

ولكننا لا زلنا نشعر بأن خطاب الموازنة لعام ١٩٩٠ يفتقر الى فلسفة عامة تحكم مشروع قانون الموازنة وتحدد المنطلقات العامة التي تنطلق منها الحكومة ، كخطوط عريضة يمكن أن تسترشد بها وتحدد سلوكها في السنة المالية المقبلة ، باعتبار أن مشروع الموازنة هو خطة قصيرة الاجل لمدة عام واحد . والاصل في ذلك أن تكون متسجمة مع الخطة العامة للدولة تساهم في الجهاز جزء من أهدافها المرسومة ضمن الخطة طويلة الاجل .

ومن هنا فالتناظر بين مطالب الحكومة بضرورة توضيح فلسفتها في هذا الباب والذي كنا نتمنى أن يقدم مع مشروع الموازنة لنستطيع فهم الاساس الذي استند اليه في توزيع الارواق الواردة في مشروع الموازنة .

وعلى ضوء استعراض خطاب مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ فإني أسجل الملاحظات التالية :

أولا : أن قوة العمل المتوافرة لدى الأردن أصبحت تثقل كاهله نتيجة لوجود قوة مماثلة في اسواق العمالة المجاورة - مما أدى الى ارتفاع نسب البطالة في كثير من قطاعات العمالة المختلفة . وهذا يستدعي أن تقوم الحكومة بإعادة تأهيل هذه الكوادر بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل وكذلك تعديل خطط الاعداد للقوى العاملة ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق وضع خطة شاملة للقوى العاملة مبنية على دراسات ومسوحات ميدانية واقعية تثقل قوى العرض والطلب في السوق المحلي والاسواق العربية والدولية الاخرى .

وأما فيما يتعلق بالبطالة فإنها قد وصلت الى نسب عالية تجاوزت مؤشرات الخط الاحمر للبطالة المتعارف عليها عالميا . لذلك فإننا نرى أنه لا بد من وضع سياسة مشتركة بين القطاع العام والقطاع

الخاص للمساهمة في حل هذه المشكلة التي تواجه المجتمع الأردني ونجد من فاعليته ، وعن طريق

تشجيع الاستثمار والاقادة من المشاريع الصغيرة ذات فرص العمالة الواسعة .

ثانيا : أن تمويل العجز بالتوسع غير المنضبط في الاقتراض أمر لا يحمده عقبا ، ولذلك فإننا نرى أن لا تتكرر هذه التجربة في الاقتراض ، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق وضع سياسات عامة تضبط هذا الأمر .

ومن هنا فإننا نرى أهمية إعادة النظر في قانون الدين العام الداخلي وبالذات المادة الخامسة منه والتي تحدد حجم الاقتراض الداخلي ليصار الى تعديله بما يتناسب والظروف الحالية وما يكفل اللجوء الى الحد الأدنى من الاقتراض . كما أننا نرى أهمية وضع قانون للدين العام الخارجي وضوابط محددة لسلوك الحكومة في الاقتراض الخارجي .

ثالثا : أن النمو المتحقق في قطاعات الانتاج السلمي المباشر وبالذات الصناعات الاستخراجية بحاجة الى إعادة دراسة وتقييم لهذه التجارب للعمل على تلافي الكثير من هدر الموارد المتمثل في عدم الاستغلال الأمثل لهذه الصناعات ، بالإضافة الى الاتفاق غير المبرر والذي لا يحكمه ضوابط معقولة تتماشى مع سياسات سوق العمالة المحلي وحتى بعض الاسواق المجاورة .

وإني أقترح هنا تشكيل لجنة من الخبراء يمثل فيها المجلس والحكومة لدراسة هذه الصناعات للعمل على تعزيز ودعم ايجابياتها وتصحيح المسارات السلبية فيها (أن وجدت) حتى تضمن حسن التوظيف وقوة العمل بما يعود على مجتمعنا بالخير والنفع العام . كما أننا نطالب بأن تظهر موازنات المؤسسات العامة والشركات العامة التي تمتلكها الحكومة ٥١٪ وأكثر من أسهمها ضمن الموازنة العامة للدولة .

رابعا : أننا نتفق مع الحكومة بأن ميزان المدفوعات لم يلق عناية كافية وأن احتياطي المملكة من العملات الأجنبية قد انخفض الى ما دون نقطة الخطر ، ولذلك فإننا نطالب بوضع سياسة حكيمة لضبط ذلك واعطاء المجلس تقريرا شهريا عن مدى التقدم في هذه السياسة وعن ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملات الأجنبية ، ليتسنى لنا متابعة ذلك والعمل على تدارس الأمر قبل وقوع الخطر .

ويجب أن لا ننسى هنا مساهمة من تسبب في مثل هذا الوضع الذي أدى الى خلخلة البنية الاقتصادية وزعزعة ثقة المواطن في اقتصاده الوطني ، وبالتالي ظهور العديد من المشاكل الحياتية التي يعاني منها المواطنون .

خامسا : أن برنامج التصميم الهيكلي الاقتصادي الهادف لإعادة الثقة في الاقتصاد الوطني لم يوت ثماره المرجوة نسبيا حتى الآن ، ففرص العمل التي تم توفيرها لم تتجاوز نسبة ١٪ من الاعداد الفعلية للعاملين في القطاع العام ومؤسساته أو القطاع الخاص ، كذلك في حين أن نسبة البطالة تجاوزت

هكذا من أجل

١٤٪ ، وهذا نذير خطر لا بد من إعادة دراسته والعمل على وضع حد له . وأما فيما يخص البناء التدريجي للاحتياطي الوطني من العملات الأجنبية وما تحقق خلال العام المنصرم فإن ذلك كان على حساب عدم تسديد أقساط الدين العام وليس كنتائج لآلية تصحيح حقيقية .

وأما فيما يخص السياسات النقدية والمالية التي تبنتها الحكومة منذ كانت إجراءً علاجياً لم يعط ثماراً جيدة نسبياً ، ونحن نرى أن هذه السياسات يجب أن تكون وقائية وعلاجية واقعية تتماشى مع قدرة الاقتصاد الوطني وقدرة المواطن على التحمل ومواجهة التكلفة المعيشية المرتفعة بشكل متزايد .

سادساً : أن الزيادة التي حصلت على الإيرادات المحلية والتي تجاوزت ٨٪ عما كان مقدراً لها ، لم تكن هذه الزيادة نتيجة لسياسات وإجراءات مالية تصحيحية وإنما كانت نتيجة لفرض ضرائب ورسوم جديدة وانخفاض سعر الدينار ، كل هذا يحمله المواطن ودفع ثمنه من قوت يومه ورواق عياله .

سابعاً : أن الأردنيين العاملين في الخارج يمكن أن يساهموا مساهمة فعالة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتعزيز ميزان المدفوعات كجزء أساسي من ميزان المدفوعات في بلدهم ، ومن هنا فإننا نطالب الحكومة بوضع سياسات تشجيعية لزيادة نسب حركات الأردنيين العاملين في الخارج مما يخدم اقتصادنا ويقلل من اعتمادنا على القروض أو المعونات الخارجية .

ثامناً : أن تفسير اللجوء ما بين الاتفاق العام والنتائج المحلي أو ما بين الموارد المحلية واستعمالاتها والتي وصلت ٧٠٪ لا يكون إلا من خلال حسن استخدام هذه الموارد . وهذا لن يتأتى إلا بتrophy إدارة فاعلة أمينة قوية . وفي هذا المجال فإننا نؤكد على أن تلعب إجراءات التطهير والتطوير الإداري دوراً أساسياً في تعزيز هذا الجانب ومحاربة الفساد الإداري والمالي ، ووضع حد لسوء استخدام المال العام ، وإعادة النظر في النسيج الإداري للدولة ودراسة هياكلها التنظيمية وأنظمتها الإدارية ، وأن يركز ذلك كله على تعزيز أجهزة الدولة بكفاءات مخصصة أمينة قوية قادرة على العطاء . وفي هذا المجال فإننا نؤكد على أهمية إنشاء رقابة إدارية بمستوى الرقابة المالية من خلال ديوان المحاسبة وأن نؤكد على أهمية قانون واستقلال هاتين السلطتين (ويعرب قانون خاص) ووظيفتهما بشكل ما في مجلس الأمة لضمان الحصانة لهما .

تاسعاً : أننا نؤكد على الحد من التوظيف خارج نظام الخدمة المدنية (ونعني بذلك الحد من التوظيف بعقود) في الأعمال الحكومية إلا في الحالات الخاصة والمهورة بشكل دقيق وواضح ، ومحاربة توظيف من لا يكون منتجاً وفعالاً ، وإعادة النظر في التفاوت الهائل في الرواتب داخل المؤسسات الحكومية وبين رواتب أمثالهم في المؤسسات العامة والشركات التي تساهم الدولة بنسب عالية .

عاشر : إن دعم الحكومة للبراد الترميمية باستمرار أمر نكدره ، إلا أن هذا الدعم ، لم يوجه بشكل أساسي

للثقات التي يجب أن تستفيد منه فعلاً ، وهذا يتطلب إعادة النظر في السياسة التموينية ودعم الحاجات الأساسية ووضع سلم أولويات لهذه الحاجات ، وضمان أن يكون المستفيد الأكبر من هذا الدعم هم أصحاب الدخول المتدنية .

أن واقع الاسعار لمختلف المواد الأساسية للمواطن بحاجة إلى سياسة جديدة حازمة ، وواعية لكل متطلبات التغيرات الداخلية والخارجية فنحن بحاجة إلى تنظيم على شكل تشريع خاص ينظم ويراقب اسعار المواد غير المدعومة والتي تضاعف سعر بعضها عدة مرات وهذا امر معمول به في كثير من بلدان العالم .

- أن تطوير صندوق المعونة الوطنية وتفعيل دوره في مواجهة جيوب الفقر ، والاسراع في اخراج صندوق التشغيل والتنمية إلى حيز الوجود ووضع خطةعملية لدوره في مجابهة البطالة امر لا ينبغي التأخير .

- أن تطوير صندوق الزكاة ليصبح مؤسسة للريضة الزكاة وفتح النافذة الاسلامية على البنوك والاقتصاد يساعد على حل مشكلة الفقر وتعزيز القيمة الاقتصادية والإجتماعية ، ويمكن جميع الناس من المشاركة في تنمية البلد وتعزيز الاقتصاد الوطني ، وكذلك استقطاب رؤوس الأموال الإسلامية من الخارج .

وبهذه المناسبة فأنني اشكر دولة رئيس الوزراء والوزارات على الاجراءات التي اتخذت بشأن تنفيذ بعض طلبات الكتلة الاسلامية ومنها تشكيل لجنة لدراسة موضوع القروض الزراعية والاسكان لتكون بدون فوائد وقيمة الكلفة المخفلة .

حادى عشر : أننا نؤكد على ما ورد في تقرير اللجنة المالية بخصوص تهريب الموازنة واطهار الانفاق والإيراد منفصلين عن التمويل ، وكذلك تهريب الموازنة وفق الأقاليم التنموية إضافة للتهريب حسب الوزارات والدوائر ، لما في ذلك من دعم للفهرم اللامركزية وزيادة في الاضرار والمتابعة والتدعيم من قبل السلطات المحلية في المحافظات ، وكذلك ترفير النفقات المالية والإدارية التي تتطلبها الإدارة المركزية لجميع الوحدات والمراق العامة .

ثاني عشر : أن إعادة النظر في التنظيم الضريبي ليتناسب مع الخدمات الفعلية والدخل الحقيقي للمواطن امر تتطلبه المرحلة الصعبة التي يواجهها أصحاب الدخل المحدود من صفار المزارعين والعمال والموظفين والمتقاعدين وخاصة القدامى منهم . كما أن التفاوت الكبير وغير الحقيقي أو الفعلي في ضرائب المسكنات بين ما تمت اضافته في فترات التمدد الاقتصادي والواقع الفعلي الحالي للمواطنين وكذلك رخص التلفزيون مضافة على عداد الكهرباء ، كل ذلك يحتاج إلى إعادة النظر في هذا النوع من الضرائب لمراعاة الواقع الفعلي الذي يعيشه المواطن .

هكذا من المراحل

ثالث عشر : ان الفقرات التي وردت في نظام الخدمة المرتبة رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ والحيف الذي لحق ببعض فئات الموظفين وخاصة الموظفين من الفئة الرابعة وبعض فئات المهندسين في المؤسسات العامة والذين طبق عليهم هذا النظام ، وأخص بالذكر بعض التجاوزات التي تمت قبيل تطبيق هذا النظام بيوم أو يومين ، وكذلك الحيف الذي لحق بالمقاعد المتقدمين من عسكريين ومدنيين كل ذلك يحتاج إعادة الدراسة وانصاف هذه الفئات بروح العدالة والمساواة .

رابع عشر : وأما بخصوص الجامعات والتعليم العالي، فانتني أريد دعم هذا القطاع وعدم حسم أي مبلغ من مخصصاته الواردة في مشروع الموازنة ، وبجانب ذلك فانتني أرى ما يلي :

١- الجامعات مؤسسات عامة تقوم بخدمات من سوية مستواها الأكاديمي والعلمي الى مختلف القطاعات في المجتمع بجانب عملها التعليمي وتدريبها يكون على اساس هذه الخدمات ومدى نجاحها في تأدية هذه المهمات .

٢- انتني مع استقلال الجامعات ومع الحرية الأكاديمية المستولة ولكنني ايضا مع المشاركة المثلثة لكل المعنيين من أكاديميين ووسمين وشعبيين لرسم سياسات واضحة خاضعة للتقويم من خلال مجالس الامناء والتي يلزم أن تضم كل هؤلاء ضمان لخدمة أهداف الشعب والامة بصورة فعالة .

٣- إعادة النظر في اسس القبول في هذه الجامعات وتجاوز النظريات التقليدية المتبعة بهذا الخصوص ومناقشة هذه الاسس على مستوى وطني خدمة لأبنائنا واعدادهم بصورة تحفظ احيائنا القادمة من العيث والضياح وتوفر على خزينة الدولة التكاليف الباهظة في حالة تعليمهم واعدادهم في الخارج .

٤- لقد نصت قوانين جامعاتنا صراحة على أن التعليم الجامعي يكون في اللغة العربية واعطت استثناء خاصا لحالات معينة يمكن أن تحتاج اليها ولكن المؤسف ان الاصل أصبح استثناء والاستثناء أصبح اصلا .

٥- ان مجمع اللغة العربية الاردني الذي قدم خدمات علمية وأكاديمية جليلة وقام بترجمة ما يقارب عشرين مرجعا من امهات الكتب العالمية في العلوم الطبيعية وقدمها للجامعات الاردنية والعربية من أجل دعم التدريس باللغة العربية يستحق الدعم من الموازنة العامة للدولة ومن موازنات الجامعات ويستحق القناء والتقدير من العرب جميعا على ما قدمه من خدمات على مستوى التعليم العالي .

وأما ما يخص محافظة البلقاء ومطالب الاخرة الاحية الذين شرفوني بحمل الامانة فانتني اؤكد لهم بان القضايا الكبرى للاردن تشمل القضايا الصغرى وأن تنمية الارهن المربط وتبني همومه تشمل تنمية المحافظات والفوائد الانتعابية كلها . انتني اقدر كل التقدير محلووية الموازنة والرحلة التي يجتازها هذا البلد وكذلك المطالب

التي تبناها اخواني نواب محافظة البلقاء ...

الا انتني اعتمادا على حسن الادارة في التوزيع للبند العامة في الموازنة وحسن المسؤولية عند المعنيين ، وكذلك الاستغلال الامثل للأمكنات المتوافرة من الآليات والمواد واعتماد مبدأ الأولويات والتخطيط السليم للأعوام القادمة فانتني اورد المطالب التالية :

أ- البيئة وأمن المجتمع :

لا زالت مصادر التلوث تنفث سمومها من مصادر صنعتها بأيدينا في كثير من الحالات ، والأمر جدا خطير ويستحق الدراسة والمساولة ايضا مثل :

- ١- محطات التنقية في البقعة وسيل الزرقاء وسد الملك طلال وأراضي لواء دير علا ووادي السلط ووادي شعيب ومرورا بأراضي لواء الشونة .
- ٢- محارق النفايات ومواقع بعضها غير الملائم .
- ٣- استخدام الاسمدة الطبيعية بصورة غير ملائمة خاصة في مزارع الاغوار .
- ٤- عمليات الرش لمكافحة الامراض والحشرات وما تسببه من تسم للمادة الغذائية للانسان .
- ٥- الرمال في ماحص والفيحص وحوض البقعة وما تحدثه من اضرار وتشوهات في البيئة الطبيعية واخطار مادية على المناطق السكنية المجاورة .
- ٦- المياه العادمة ومخلفات المصانع في البقعة ووادي الزرقاء .

في مجال الزراعة والري :

- ١- ان سوء استخدام مصادر المياه في المحافظة خاصة في لواتي دير علا والشونة الجنوبية سبب اضرارا بليغة للمزارعين ، فارتفاع كلفة المياه وتلوثها كما هي الحال في المياه التي تصل من سد الملك طلال لدير علا أو الأبار الملوثة في منطقة الرامه وجر المياه الى مناطق اخرى لاهداف غير زراعية كل ذلك يحتاج الى مراجعة ودراسة واجراءات سريعة .
- ٢- ان الطرق الزراعية والاهتمام بها في المناطق الغورية والشفا وحماية المزارعين في عمليات التسويق والتوريد للمصانع والشركات ومشاكل الملكية في حوض القناة في لواء دير علا والشونة ، وتشجيع استغلال الاراضي الجبلية عن طريق الارشاد والتوجيه وتعميم استخدام المكنة الزراعية كل ذلك يحتاج الى عناية المستولين واهتمامهم .

٣- في مجال الخدمات الصحية والبلدية والاجتماعية :

- ١- الطريق العام المحاذي لمخيم البقعة يزيد خطورة على الشارع العام المحاذي للجامعة الأردنية من حيث الكثافة المرورية فهو بحاجة الى اضاءة كافية واشارات مرورية تحد من حوادث السير المتلاحقة

هكذا من الأهل

٢- مخيم البقعة يعاني من ضيق كبير في مساحته ووحداته السكنية كذلك فهو بحاجة الى مستشفى طوارئ على الأقل ومكاتب للجوازات والأحوال المدنية ودعم لجنة الخدمات وتفصيل دورها وكنت قد بحثت هذه الامور مع دولة الرئيس .

٣- المجالس البلديات القروية في المحافظة مثقلة بديونها وتتطلع الى اعادة جدولة هذه الديون وانصافها في عائدات المحروقات ودعم المجالس القروية وتوفير الخدمات الفنية لها .

٤- الخدمات الهاتفية توفّر الكهرباء بصورة فعلية متوازنة بين المناطق أمر في غاية الأهمية لتجاوز الفترات في هذه الخدمات والتي تتطلب بذل الجهد لازالة بعض العوائق التي اعاققتها في السابق فقرى جلعاد والشرقة والجواسرة وسرميا وجريش وعليقون ومدرسة طهره الرمل والرويحة وضرار والطوال الشمالي والجنوبي وام زيتونة /مغارب السلط ويطنا وجسر وادي شعيب ضمن هذه الصورة التي اشرت اليها .

٥- ان مستشفى الحسين بالسلط من أقدم مستشفيات المملكة نراه قد حول الى مستشفى عام بعد ان كان مستشفى تعليميا ، ولواء ديرعلا قد فقد المستشفى الذي كان في منطقة معدى واللواء بدون مستشفى كما ان المراكز الصحية في المحافظة ليست في المستوى اللائق كل ذلك يتطلب اعادة النظر في التنظيم المؤسسي للقطاع الصحي لتصل الى عدالة في الخدمات تتناسب مع مقدار الاتفاق بين المؤسسة الطبية ووزارة الصحة .

٦- هناك نقص في الائمة والوعاظ في مساجد المحافظة وضعف في تأهيلهم كما ان اضرحة الصحابة في المحافظة بحاجة الى عناية تجعل منها مراكز اشعاع حضاري . واننا اقترح ان تقوم وزارة الاوقاف بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بتكليف المؤهلين من معلمي التربية الاسلامية في القرى التي يعملون بها ليقوموا بالامامة والخطابة سدا لهذه الحاجة .

كما انني اطالب الحكومة بإصدار تعليمات الى المؤسسات الحكومية والعامّة بإفصاح المجال للعاملين في تلك المؤسسات بأداء الصلاة في اوقاتها وتأمين الاماكن اللازمة لذلك .

٧- ان الطرق القروية والزراعية في المحافظة من حيث شقها وصيانتها لا تحتاج لاكثر من عناية المسؤولين واستخدام الآليات المتوافرة والتوزيع الامثل لما لديهم من مخصصات ، لذا فان طرق القروية من مثل طريق السليحي ابر الرتم والرامة الجلد والصبيحي سيل الزرقاء والسلط عيرا الكرامة وما هو في واقعهما يأتي ضمن هذا المجهود .

٨- ان حاجات قطاع الشباب والمراكز الاجتماعية والثقافية والرياضية تقع في اولويات مطالب المحافظة، فهذه القطاع يقع على عاتق بناء القدرات الاجتماعية التي تقود التغيير الاجتماعي الهادف ، كما نؤكد على نوادي المعلمين وتابعهم لإعطاء قطاع المعلمين بعض ما يستحقونه من رعاية وتكريم . كما انني ادهم الى الامادة من مركز الأميرة رحمة ومركز التنمية الاجتماعية في علان بصورة امثل

٩- ان الادارة اللامركزية مطلب اجتماعي واقتصادي وتربوي تؤكد عليه وتطالب بتدعيم فكرته في مجالات الادارة والتربية والصحة وغيرها وقد ثبت نجاح هذا النوع من الادارة في الدول المتقدمة وهي أساس في الحياة الديمقراطية وفي تراثنا الحضاري .
واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد نايف ابو تايه

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبدالله حبيب الله .
سعادة الرئيس ...
حضرات النواب المحترمين ،

استمعت الى الكلمات الصيبيه للزملاء النواب خلال يومين من الاسبوع المنصرم ونود ان نشكر معالي الدكتور عبدالله النسور رئيس اللجنة المالية واللجنة الموقرة على الدراسة المستفيضة الذين دأبو عليها فترة غير قليلة والامل يحلوهم بالله عز وجل بأن يسيروا دفة السفينة الى شاطئ السلام .

ان المتطلع الى الاردن والمؤامرات المحاكه ضده يجعله يراجع حساباته الف مره ، وأتساءل هنا لماذا الاردن ولصالحه من التآمر الداخلي والخارجي على هذا البلد الطيب

لذا ارجو ان نبدأ بحاسبة انفسنا قبل الاخرين فالاردن بلد الصمود والتحدي ولن يركع مهما كانت الصعاب الا لله جلت قدرته ، فليفهم هذا كائنا من كان فالحسين قائد هذا الوطن دأب بقوة وعزم ويتولى من الله عز وجل على ما يقارب الاربعين عاما في بناء هذا الاردن الشامخ المزدهر يساعده ويشد على يده شقيقه المؤمن الطيب بالاضافة الى جهوده في توجيه وتصويب مسيرة الامة العربية نحر كل ما يضمن لها بقاؤها وقوتها بين الامم ، وكذلك جهد جلالته الذي لا يطاق له جهد في الدفاع عن قضية فلسطين الابهة قضية العرب الاولى في كل المحافل وعلى كافة الاصعدة.

سعادة الرئيس ... حضرات الزملاء الكرام ،

جيشنا العربي الذي ابى الحسين الا ان يحمل هذا الاسم هو سياج هذا البلد فكلنا ينأى بقرار العين وهو يعرف بأن اسود الحسين تحمي حدوده وترهب عدوه وتعمز صديقه.

هذا الجيش يستحق منا كتواب للامة كل تقدير واحترام ودعم مادي ومعنوي بشكل يحاسبه الا الله والضمائر الحرة ، لان تاريخه حافل بالبطولات العربية ولم يتهان يوما بالدفاع عن ديار العرب جميعا ، فلنجعل له اهم بكل شئ ولنوفر له كما قال الحسين كل غالبي ونفيس حتى يلود عن حمى الاردن الطاهر ، لذا

هكذا من الأهل

أقننى على الحكومة الموقرة برفع مرتبات افراده وضباطه وقادته حتى يطمئن العسكرى الشجاع بأن هناك من يحمي اهلنا واطفالنا كما يحميننا . كما اطالب بتسوية معيشة المتقاعدين السابقين . وأن تبقى ميزانية الجيش مرفعة عن النقاش الدائم . كما أرجو ان تبقى مؤسسات هذا الجيش عسكرية . لذا اوصي الحكومة بضم المؤسسة الطبية العلاجية الى وزارة الصحة وأن تبقى مؤسسة الجيش الطبيه هي كما اسمها جلالة الملك " الخدمات الطبية الملكية هكذا تبقى الجيش بعيدا عن النقاش الذى لا يفيد دوما .

كما انتنى اطلب من الحكومة معالجة موضوع المياه والسياسة المائية في الاردن بشكل حازم وحاسم حيث ان الشركات التجارية الزراعية تضع يدها على منابع مائه في الاردن وهي شركات قليلة الفائدة والمواطنين الاردنيين بأى حال من الاحوال . وكذلك عدادات المياه ارجو من وزير المياه الموقر تغييرها حيث انها تسير بسرعة كبيرة على غير القراءه الصحيحه .

اما المواطن الشريف الذى عو عماد هذا الوطن فأنتنى اطلب من الحكومة توفير السلع الضرورية له ودعمها كاملا بالسعر الذى يتناسب مع دخله المالى .

سعادة الرئيس .

حضرات النواب الكرام .

أرجو ان اعرض على مسامع الحكومة بعض المطالب التي تحتاج الى قرارات فقط .

١ - تحويل المدارس في قرى بادية الجنوب الى مدارس تابعه الى الثقافة العسكرية حيث انها اثبتت جدارتها في مجال التعليم هناك .

٢ - دعم موازنات المجالس القروية في البادية الجنوبية لتمكينها من خدمة المجتمعات المحليه، وذلك بتفعيل دور الشركات العاملة هناك مثل شركة اللوسفات في الحسا والشبديه وشركة الاسمنت واليوتاس بوضع برنامج للتدريب لابناء المنطقة والاستفادة من خدماتهم فيها كذلك دعم ميزانية هذه المجالس وترقيتها الى بلديات لاتها تواجه صعوبات ماله لتتفيل مشاريعها والعمل على انشاء مديريات ناحيه في تلك المناطق .

٣ - كما واننا نشكر الحكومة الموقرة بتوفيرها الاعلاف والمياه في البادية لنقل الى دولة الرئيس مضر بدران تحية كل بدوي شريف في البادية سواء في الشمال او الوسط او الجنوب . لفرجو اتخاذه الاجراءات اللازمة لكامل الموسم والموسم القادم لتأخر هطول الامطار وانحسارها هذا العام وحل المشكله مستقبلا من خلال انشاء مصنع للاعلاف ان كان بالاسكان . وان كان لا يفوتني بأن حكومة دولة الرئيس مضر بدران اعطت الكثير الكثير ووعدت وصدق الوعد في وقت لا يتجاوز الشهر وهذا قلما نجده في بلد فقير مثل الاردن حيث لا يتحول ولا مصادره ولا أرصده فلنشدد جميعا علي يد الرئيس بالصدق والايمان بالله عز وجل حتى يقرود المسيرة بالامل والانتما . كما عهدناه .

وانتني اذ اتوجه بالشكر للبارى عز وجل على نعمته على هذا البلد الطيب ثم بالشكر لباني هذا الوطن صقر قریش الهاشمي الاول وحفيد الرسول العظيم (صلى الله عليه وسلم) جلالة الملك المفدى واخيه سمو الحسن بن طلال .

ويجب ان لا ننسى اشقاؤنا العرب وعلى رأسهم صاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبدالعزيز آل سعود الذى ما توان لحظة لتقديم العون والمساعدة لبلده الثاني الاردن . وسمو ولي عهده الامين الامير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود . وجلالة السلطان قابوس المعظم . وسيادة الرئيس المقدم المهيب صدام حسين . وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وصاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح .

سعادة الرئيس .

الزملاء الكرام .

لندعو الله جميعا بأن يحفظ الله جلته قدرته الاردن من كل سوء في ظل صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم والله من وراء القصد .

بسم الله الرحمن الرحيم " وقل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد زياد ابو ملحوظ
شكرا سعادة الخ . سعادة الاستاذ زياد ابو ملحوظ فليتفضل .

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

معالي الرئيس السادة الزملاء الاكابر السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في بداية كلمتي هذه اقدم جزيل شكرى لاجزاء اللجنة المالية على الجهود الكبيرة التي بذلها في بحث ودراسة قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ م حيث ظهر فيها سياسة التقشف وذلك لتتوافق مع الاحوال الاقتصادية التي نعيشها حاليا

لو نظرنا حولنا لوجدنا بأن الظروف المحيطة ببلدنا العزيز عسيرة وصعبة جدا وملامح المرحلة المقبلة غير واضحة المعالم وكل ذلك بسبب المديونية التي اثقلت كامل اقتصادنا حيث بلغت في مجموعها حوالي ثمانية مليارات من الدولارات .

هكذا من الشرح

معالي الرئيس.... اخواني النواب الكرام

ان لسنوات مضت من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ والقروض تتدفق علينا والمشاريع تنشأ وتقام بلا حساب ودون دراسة لجودها الاقتصادية بصورة جادة حتى تتوافق واوضاعنا المالية فكم من المشاريع اقيمت ولم تكن بحاجة ماسة اليها فكان من الاولى والاجدر ان تقام المشاريع حسب الاولويات المطروحة والحاجة لها وقد قيل....

من اصرف ولم يحسب... افلس ولم يدري ...

فحسبي الله ونعم الوكيل .

والان وقد عادت الديمقراطية تنشر ظلالها فوق وطننا الغالي وما نحن في مجلسنا هذا نتشاور وندرس مرازمتنا العامة قدر استطاعتنا لكي تقدم خلاصة ما نقره الى حكومتنا الرشيدة حتى تيسر اعمال الدولة بكل حكمة واخلاص وتقان وموضوعية

معالي الرئيس زملائي الكرام

لا اريد ان اتطرق الى الموازنة بالنقد فقد اخذت حقها الكامل من اللجنة المالية ومن مناقشات زملائي النواب الكرام وقد اعطوها حقها في الدراسة والتدقيق ، لقد طالب زملائي الكثير الكثير الى ما يحتاجه محافظاتهم ومناطقهم ولهم الحق وانا سوف اكون حريصا حتى لا اكلف الدولة اية مطالب اضافية اخرى تزيد كاهل النفقات المتضخمة ... لذا فأسمحوا لي ان ابدي بعض الملاحظات والطلبات الملحة العامة

اولا : من اجل الحفاظ على اردن قوي عزيز لا بد من الاهتمام المتزايد والمركز على اعداد قواتنا المسلحة برفع كفاءتها القتالية وذلك بتحديث اسلحتها ومعداتنا الحربية لكي تكون في مستوى التحديات والمواجهة التي نتعرض لها من عدونا الصهيوني . كما يجب زيادة الاهتمام بالجيش الشعبي ليكون رديفا لقواتنا المسلحة الباسلة . وكذلك مواصلة الاهتمام بجهاز الامن العام وعدم المساس بمخصصاته فهو رمز الاستقرار والامن لهذا البلد .

كما اطالب باعادة دراسة قانون خدمة العلم بحيث نستفيد من المؤهلات المهدورة وذلك بالاستفادة من كل مكلف ضمن اختصاصه المهني او اختصاصه العلمي .

ثانيا : مطالبة الحكومة باستمرار بدعم المواد الغذائية الاساسية وافساح المجال امام القطاع الخاص باستيراد السلع الضرورية وفتح باب المنافسة لما فيه مصلحة المواطن .

ثالثا : دعم بعض العلاجات الطبية الضرورية للوي الامراض المزمنة مثل مرض السكري والضغط والازما وكذلك دعم الصناعات الدوائية المحلية حيث اثبتت فعاليتها امام سوق الدواء الاجنبي .

رابعا : منع استيراد الخمور والعمود وأدوات التجميل والكثير من الكماليات التي تستطيع الاستغناء عنها .

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة صباح يوم السبت ٢/٣/١٩٩٠ ميلادية

خامسا : المطالبة بإنشاء مصانع جديدة للصناعات الحقيقية لامتصاص المزيد من العاطلين عن العمل وذلك بالتعاون مع دول مجلس التعاون العربي .

سادسا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بإدراج موازنة المؤسسات العامة ضمن مشروع قانون الموازنة حتى تكون تحت رقابة ومحاسبة مجلس النواب .

سابعا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بتحصيل رسوم التلفزيون من المالكين فقط .

ثامنا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بأن تقوم الحكومة بضبط الاتفاق في حسابات الشركات المساهمة العامة مع وقف البلخ والاسرار وسوء الإدارة .

تاسعا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بعدم الاحالات المبكرة على التقاعد ما دام الانسان قادرا على العمل والانتاج .

عاشرا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بحث الحكومة على دراسة اوضاع الشركات والمؤسسات العامة وتوحيد التشابه منها والاستغناء عن الشركات التي استنفدت اغراضها وذلك تجنبيا للأزدواجية والتقليل من هدر الاموال العامة مثل سلطة اقليم العقبة وسلطة وادي الاردن ودائرة التطوير الحضري .

حادي عشر : ان ربط المستشفيات العسكرية والحكومية بالمؤسسة الطبية العلاجية تطور هام لمصلحة المواطن ولكن توفيرها للمال والجهد ارى واطالب بدمج المؤسسة الطبية العلاجية ووزارة الصحة وذلك لابعاد الازدواجية بينهما .

ثاني عشر : العمل على نقل مراكز إدارات الشركات المساهمة العامة الموجودة في العاصمة الى مناطق تواجدها وذلك لتقليل النفقات وزيادة الاشراف وضبط العمل .

ثالث عشر : اؤكد كل التأكيد واطالب الحكومة بتحسين اوضاع واحوال المستخدمين في القطاع العام والخاص وذلك بوضع الحد الأدنى من الاجور وسقف اعلى لرواتب ومخصصات مديري ومجالس إدارات الشركات الذين يتقاضون رواتب واجور باهظة والحد من استيراد العمالة من الخارج مثل المرضين والسواقين والعمال والفنيين والعمال .

رابع عشر : تشكيل لجنة من مجلس الامة للاتصال بالدول العربية الشقيقة من اجل اطلاعهم على اوضاعنا الاقتصادية وحثهم على تقديم المساعدات لاجتياز الازمة الاقتصادية الخائفة التي نمر بها .

خامس عشر : مطالبة الحكومة بحث وكالة الغوث على تحسين الاوضاع المعيشية للمخيمات الفلسطينية وذلك بالاهتمام بالاضاع الصحية والاجتماعية وتقديم الخدمات الاساسية لهم وتحسين اوضاع قطاع التعليم والموظفين العاملين في وكالة الغوث ... كما اطالب الحكومة بأن توقف عمليات التصليحة التي تقوم بها وكالة الغوث وذلك بتقليص تقديم الخدمات وخاصة للاطفال والحوامل .

هكذا من الأهل

عشر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المتعقد صباح يوم السبت ٢/٣/١٩٩٠ ميلادية

سادس عشر: العمل على تنقية الأجواء البيئية في محافظة الزرقاء من الروائح المنبعثة من محطة تنقية الحربة السوداء ومصفاة البترول ومسلخ الدواجن في الضليل وذلك لانتهاج جميعا تهدد مناطق الضليل والهاشمية والحالدية ولا يفوتني أن انوه بالعمل على تخفيف بركة البيبي والتي تشكل خطرا على أبناء المنطقة المحيطة بها .

سابع عشر: العمل على إنشاء مركز للدفاع المدني في منطقة وادي الضليل ليقدم مناطق الضليل والحلابات والديهم والحالدية والمبروكة والمشرقة .

ثامن عشر: استصلاح الأراضي الزراعية للمنطقة الشرقية في الأردن (الأزرق) ، الضليل ، ودعم المزارعين بقروض وتوفير الاعلال المدعومة لمزاريعي الاقار والاعتماد والدواجن في منطقة الضليل والبادية والعمل على تشجيع تربية الاسماك ... حيث تتوفر المياه في مناطق الأزرق والقتية ومنطقة سيل الزرقاء وكذلك الاهتمام بحماية الشومري والمناطق الرعوية .

تاسع عشر: العمل على الاسراع بافراز الأراضي الواقعة ضمن حدود التنظيم لهلدبات مدينة الزرقاء والرصيفة وتسجيلها لاصحابها مقابل دفع (بدل مثل) ومزي بالمبلديات المذكورة لكي تقوم بتأمين الخدمات العامة لتلك المناطق .

عشرون: المطالبة بحث شركة الفوسفات بالتخلي عن الأراضي المقام عليها أبنية ومزارع الدين وضعا ابدتهم على هذه الأراضي قبل امتياز الشركة المذكورة .

واحد وعشرون: العمل على ايقال مشاريع التطوير الحضري داخل تنظيم بلديتي الزرقاء والرصيفة في احياء جنازة والامير علي وحي الظاهرية وأن يتحرك التنظيم لهلدبات تلك المناطق .

اثنان وعشرون: إنشاء كلية زراعية متوسطة في منطقة وادي الضليل سيما وأنه يتوفر في المنطقة بناه جاهز ويمكن استغلاله لهذا الغرض .

ثالث وعشرون: اطالب الحكومة على اخراج مشروع المدينة الرياضية الى حيز التنفيذ حيث تمت الدراسات اللازمة وأعدت المخططات واستمكت الأراضي المقررة . كما اطالب بدعم النوادي الرياضية والثقافية للشباب في مدينتي الزرقاء والرصيفة ومخيمات حطين والزرقاء والسفنة .

الرابع والعشرون: اطالب الحكومة الاهتمام بالمناطق القريبة من سيل الزرقاء في محافظة الزرقاء من حيث توفير الخدمات من طرق زراعية وكهرباء وهاتف وخاصة مرحب وجريبة والرياض وشومر . والعالوك والكشفه وام رمانه وخاصة بان المنطقة الغربية هي التوسع الطبيعي لمدينة الزرقاء .

معالي الرئيس ... الاخيرة الزملاء ...

لا بد في ختام كلمتي ان اوجه تحية المحبة والتقدير لاهلنا الصامدين في المحتل من أرضنا الغالية فلسطين

عشر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المتعقد صباح يوم السبت ٢/٣/١٩٩٠ ميلادية

ولي قطع غزه المناضل تحية اجلال واكبار لانتفاضتهم الباسلة التي تثلج مضاجع العدو الصهيوني الغادر.

أن املي كبير بدعم الاشقاء العرب لاهلنا هناك كما لا يفوتني ان استنكر واشجب بشدة سياسة الدول الاستعمارية شرقية وغربية وذلك لهدلها الجهود والاموال والمساعدات وتوفير الفرص لهجرة اليهود من اورشليم الشرقية والاتحاد السوفيتي الى فلسطين ... وهذا مؤشر خطير يدل على نوايا الاستعمار والصهيونية العالمية لتوطن مزيد من اليهود في فلسطين بعكس ما ينادون به من سلام وألف .

ولا يفوتني الا ان اتقدم بالشكر الجزيل لكل مسؤول ومواطن حر شريف يقدم ما يستطيع لخدمة هذا الوطن الغالي والحفاظ عليه كرميا غزيرا صامدا مصاندا من كل سؤ بأذن الله .

" رينا لا تزاخذنا إن تسينا أو اخطأنا ، رينا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، رينا ولا تحمنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر لنا ، وارحمنا ، انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي نائب رئيس المجلس شكرا سعادة الاخ ، سعادة الدكتور محمد طلب ابو عليم السيد محمد طلب ابو عليم

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل يا ايها الكافرون . لا اعبد ما تعبدون . ولا أنتم عابدون ما اعبد ولا انا عابد ما عبدتم . ولا انتم عابدون ما اعد . لكم دينكم ولي دين) .

السيد الرئيس ...

- بشهادة ابي جهل القرشي الاردني جنة .

- وادعاء يهود اليوم الأردن أرض العود .

نحن الآن بالجنته ، ولكن الشياطين سيطروا لفترة على هذه الجنته وأطعموا ابناء هذا البلد التفاحه . ومن هنا بدأ الشقاء .

نحن الآن اشقياء ، والشياطين يملأين الدولارات سعنا . وانتي اندرهم بأن عذاب الله شديد وان ساعتهم أتت فلا مفر لهم من اكبال الحديد .

السيد الرئيس ...

جاءت الديمقراطية تحمل آلام وآمال هذا الشعب الطيب وجاء ثواب الامه على أنهم ملائكة الرحمة وجاءت كرمه الانتفاذ بوعود . وبدأ الحوار والجندال والمحاولات لاجهاد حلول للمعجزات . والشعب يترقب ويتكلم ويتتقد .

الثواب يطلبون الكثير والحكومة عاجزه عن فعل الكثير .

عُضْرُ الْجُلُوسَةِ الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ مِنْ الدُّورَةِ الْعَادِيَةِ الْاُولَى الْمُنْعَدَةِ صَبَاحَ يَوْمِ السَّبْتِ ٢/٣/١٩٩٠ مِيلَادِيَّةً

وَهُنَا دَوْرُ الشَّيَاطِينِ - حَاسِبُوا الْحُكُومَةَ حَاسِبُوا التُّوَابِ اَلَا نَعْرِفُ كُلَّنَا اَنْ الْبَلَدَ فِي ضَائِقَةٍ خَائِفَةٍ ؟

اَلَا نَعْرِفُ كُلَّنَا اَنْ التُّوَابِ اَتُوا لِلْمُطَالَبَةِ وَالْمَرَاقِبَةِ وَالْمَحَاسِبَةِ وَالْمُشَارَكَةِ فِي الْحُلُولِ ؟

اَلَا نَعْرِفُ مُسَبِّقًا اَنْ الرُّوْضَ الْاِقْتِسَادِي بِحَاجَةٍ اِلَى الصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَتَكَاتُفِ الْجُهِودِ وَفَاءَ لِهَذَا الْوَلَدِ ؟

لِمَاذَا كُلُّ هَذَا الْهَرَجِ ؟

السَّيِّدُ الرَّئِيسُ...

اَنْ الرُّوْشِدَ وَالسُّلْطَ ، وَجَابِرَ وَالْعَقِيَّةَ ، وَالشُّرُونَ وَالْاَزْوَاقَ وَامَ الْقَطْرَيْنِ وَالصَّبِيحِي ، وَالرَّيَّةَ وَالْهَاشِمِيَّةَ وَالْمُفَرَّقَ وَامَ قَبَسَ وَسُوفَ وَامَ الْعَمْدَ وَمَعَانَ وَعَجْلُونَ وَوَادِي مُوسَى كُلُّهَا بِحَاجَةٍ اِلَى خِدْمَاتٍ وَكُلُّ هَذَا بِسَبَبِ لُشَلِ خُطَطِ التَّنْمِيَةِ فِي السَّنِينَ الْمَاضِيَةِ الَّتِي اعْتَمَدَتْ عَلَى قَصْرِ النِّظَرِ وَسُوءِ الْاِدَارَةِ وَفُسَادِهَا وَلَا تَزَالُ بِدُونِ تَجْدِيدٍ .

زَمَلَاتِي التُّوَابِ ...

اِنْ الْاَرْدَنَ بِلَدِ الْاَحْرَارِ ، فَقَبِيرُ الْمَرَادِ غَنِيٌّ بِأَبْنَاءِهِ عَظِيمِ مَهْنَجَزَاتِهِ . هُوَ النُّهْرُ وَالْجَبَلُ وَالصَّحْرَاءُ . هُنَاكَ الزَّرْعُ وَهُنَاكَ الضَّرْعُ نَحْنُ تَرَكْنَا الزَّرْعَ نَحْنُ هَجَرْنَا الضَّرْعَ وَكَبُرَتْ الْمُسْؤُولِيَّاتُ ، وَزَادَتْ الضَّغْوَطَاتُ .

اِيَّهَا الْمَتَّاعُونَ ،

- الْاَرْدَنِيُّونَ بِاقْوَانِهِمْ هُمْ حِمَاةُ النُّهْرِ ، وَرِسَادَةُ الْجَبَلِ ، وَصُفْرُ الصَّحْرَاءِ .

- الْفِلَسْطِينِيِّينَ بِالْهَجَارَةِ اَوْ الرِّصَاصِ بِاِذْنِ اللَّهِ عَائِدُونَ .

السَّيِّدُ الرَّئِيسُ...

اَنْ الْاَرْدَنَ أَفْجَرُ الْكَثِيرِ وَهُنَاكَ الْجَامِعَاتُ وَالْمُسْتَشْفَايَاتُ وَالطَّرِيقُ وَالْكَهْرِبَاءُ ، وَالْمَاءُ وَالْاِتِّصَالَاتُ هَكَذَا كَانَ يَقُولُ النَّاسُ .

نَحْنُ نَرِيدُ فِكْرَ وَمَحَاسِبَةَ الْمَذْنُونِ وَمَرَاقِبَةَ الْقَائِمِينَ وَحُلُولَ الْبَطَالَةِ وَالْحُرِيَّةِ وَالْعَدَالَةِ وَخَيْرَ وَدَوَاءٍ .

زَمَلَاتِي التُّوَابِ ...

أَنْتِي اَوْ اَنْتُمْ عَلَى الْكَثِيرِ مَا قَلْتُمْوَهُ وَلَمْ تَتْرَكُوا لِي إِلَّا الْقَلِيلَ . لَكِنِّي اقْتَرَحْتُ اَنْ نَحَافِظَ عَلَى الْمَنْجَزَاتِ وَنَحْسِنَ اَوْضَاعَ الْمُسْتَشْفَايَاتِ وَالْجَامِعَاتِ وَبَاقِي الْخِدْمَاتِ وَنَقْلُصْ نَفَقَاتِ الْحُكُومَةِ الْكَبِيرَةِ وَنُلْغِي نَفَقَاتِ الْبَنِيَةِ الصَّحِيَّةِ لِلْمَحَافِظَاتِ هَذَا الْعَامَ إِلَّا الصَّرُورِيَّ مِنْهَا .

- وَنَحْمِلَ الْمَالَ وَالْجُهْدَ وَالطَّاقَاتِ لِلْاُتْجَاعِ .

- وَالْفِكْرَ الْعِلْمِيَّ السَّلِيمَ اِلَى الْبِنَاءِ وَالتَّخْطِيطِ .

- وَالْقَنَاعَةَ اِلَى حِفْظِ الْاِسْتِعْرَادِ وَالْاَسْعَارِ وَالنَّفَقَاتِ .

- وَالْمُسْؤُولِيَّةَ اِلَى وِلَاةٍ وَانْتِمَاءٍ اِلَى الْاَرْضِ وَالْاِنْسَانِ .

- نَحْنُ بِحَاجَةٍ لِأَنْ نَعْلَمَ اَبْنَاءُنَا مَا مَعْنَى الْوِلَاةِ وَالْاِتِّمَاءِ مَا مَعْنَى الصَّدْقِ وَالْاِخْلَاصِ فِي الْعَمَلِ مَا

مَعْنَى التَّفَكُّرِ الْعِلْمِيِّ السَّلِيمِ مَا مَعْنَى مَخَافَةِ اللَّهِ .

عُضْرُ الْجُلُوسَةِ الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ مِنْ الدُّورَةِ الْعَادِيَةِ الْاُولَى الْمُنْعَدَةِ صَبَاحَ يَوْمِ السَّبْتِ ٢/٣/١٩٩٠ مِيلَادِيَّةً

السَّيِّدُ الرَّئِيسُ

اَنْ الْمِيزَانِيَّةَ هِيَ نَتَاجُ مَاضِيٍّ مُؤَلِّمٍ ... وَكُلُّهَا هُمُومٌ وَحَصِيلَتُهَا اَحْتِمَالَاتٌ تَعْتَمِدُ عَلَى مَوَارِدٍ فَقِيرَةٍ وَغَيْرِ ثَابِتَةٍ وَالْاَرْقَامَ جَامِدَةً لَا أَجَدُ فِيهَا الْكَثِيرَ غَيْرَ الضَّرَائِبِ وَالرُّسُومِ وَالتَّحْصِيلِ يَعْنِي (مِنْ لَحَاقِهَا لَعَلَّهَا) . وَالْعَجْزُ وَالْمَدْيُونِيَّةُ لَا حُلُولَ لَهَا حَتَّى تَنْتَهِيَ مِنْ سِيَاسَةٍ (جَرَجَ ، رَكِعَ ، وَقَعَ) . فَالْاَرْدَنُ يَقِفُ بِالْغَرِّ الشَّدِيدِ وَفِي ظِلِّهِ يَقِفُ اَخُوهُ لَنَا بِالْعُرْبَةِ وَالِدِينِ وَالْمَصِيرِ وَهُمْ يَمْلِكُونَ الْكَثِيرَ . هَؤُلَاءِ لَا عَلَيْهِمْ مَسْؤُولِيَّةٌ كَبِيرَةٌ قَبْلَ اَنْ يَتَبَدَّلَ الظِّلُّ بِنَارٍ تَحْرِقُ الْجَمِيعَ .

زَمَلَاتِي التُّوَابِ ...

اَنْ الْاَرْدَنَ اَمْسَى خُرَيْفًا وَبَدَأْنَا نَتَنَهَشُ الشَّجَرَ فَلْتَقِفْ هُنَا اِيَّاهُ الْاُخْرَى ، وَنَحَافِظْ عَلَى الشَّجَرِ فَإِنَّ الرِّبْعَ بِاِذْنِ اللَّهِ قَرِيبٌ وَتَزْهَرُ الْاَشْجَارُ وَتَحْصُدُ الشُّعَارُ بِسُوءِ اَبْنَاءِ الْاَرْدَنِ الصَّامِدِ قَلْبَ الْعُرْبَةِ وَخُطَّ دِفَاعِهَا الْاَرْضَ . لَحِيحُوا الْاَرْدَنَ وَالْاَرْدَنِيِّينَ الْاَحْرَارَ . وَحَيُّوا الْحُسَيْنَ قَاتِلًا وَائِدًا فَهُوَ طَاقَةٌ لَيْسَ لَهَا حُدُودٌ .

زَمَلَاتِي التُّوَابِ ...

وَلِي اقْتَرَحَ بَدَأَ بِالصَّيْفِ الْقَادِمِ اَنْتِي بِأَمْكَانِيَّاتِي الْمُرَاضِعَةِ أَحَبُّ اَنْ اَلَيْسَ مَا هُوَ مُسْتَوْدَدٌ جَمِيلٌ وَلَكِنِّي اقْتَرَحْتُ عَلَيْكُمْ وَعَلَى اَعْضَاءِ الْحُكُومَةِ وَمُوظَّفِي وَمُوظَّفَاتِ الْحُكُومَةِ اَنْ نَبْدَأَ بِلَبْسِ الْخَافِي مِنْ صَنْعِ الْاَرْدَنِ خِلَالَ الدَّوَامِ الرَّسْمِيِّ لِنَكُونُ قُدْوَةً لَشُعْبَانَا فِي هَذِهِ الظُّرُوفِ .

وَاخِيرًا اَنْتِي اقْدَرُ لِللَّجْنَةِ الْمَالِيَّةِ رَئِيسًا وَمَقْرَرًا وَاعْضَاءً لِمَا قَامَتْ بِهِ مِنْ جُهِودٍ مُضْنِيَّةٍ . وَنَحْفِظُ عَلَى مِيزَانِيَّةِ الْاَمْنِ الْعَامِ وَالْجَامِعَاتِ . وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي وَلَكُمْ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالسَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ .

مَعَالِي تَائِبٍ وَرَئِيسُ الْمَجْلِسِ شُكْرًا سَعَادَةً الْاُخْرَى . كَلِمَةً لِمُضِيَّةِ الشَّيْخِ عَبْدِالْعَزِيزِ جَبَرٍ . لِمُتَفَضِّلٍ وَبِالْمُنَاسِبَةِ هُوَ اُخْرَى الْمُتَكَلِّمِينَ

السَّيِّدُ عَبْدِالْعَزِيزُ جَبَرٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَاةُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِاللَّهِ وَعَلَى جَمِيعِ الْاَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ جَمِيعًا وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

سَعَادَةُ الرَّئِيسِ ... حَضَرَاتُ الْاُخْرَى الزَّمَلَاءُ الْمُحْتَرَمِينَ ...

اَنْتَا حِينَ تَجْتَمِعُ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ الْمَوْقَرِ لِنَبْهَثَ فِي قَضَايَا الشَّعْبِ وَلِي تَوْفِيرَ الْعَيْشِ الْكَرِيمِ لَهُ مِنْ خِلَالِ بَحْثِ الْمَوَازِينِ عَلَيْنَا اَنْ نَبْهَثَ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ عِدَّةٍ مِنْ اَبْدَانٍ اَنْ هَذَا الْبَلَدُ الطَّيِّبُ الْمُبَارَكُ هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْاَرْضِ الَّتِي بَارَكَ اللَّهُ لِيَّهَا الْاَرْضَ الْمَحِيطَةَ بِالْاَقْصَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (بَارَكْنَا حَرْلَهُ) وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ اُمَّةِ الْعَرَبِ الَّتِي اَنْطَلَقَتْ مِنْ جُزِيرَةِ الْعَرَبِ لِتَحْمِلَ مَشَاعِلَ النُّورِ وَالْمَهْدَايَةِ لِلْعَالَمِ اَجْمَعِ وَاُمَّةِ الْعَرَبِ جُزْءٌ مِنَ اُمَّةِ الْاِسْلَامِ فِي مَشَارِقِ الْاَرْضِ وَمَغَارِبِهَا .

هَلْكَتُ مِنَ الْاَهْوَالِ

ان ظروف هذا البلد الاقتصادية والعسكرية والسياسية هي ظروف خاصة وبحاجة الى بحث عميق ويجاد ومخلص وعلى أمة العرب والاسلام ان تحمل مسؤوليتها تجاه هذا البلد وانه لا يجوز ان تبحث الامور المالية في هذا البلد بمزلة عن المسؤوليات التي يتحملها اهله حيث يشكل هذا البلد الخط العسكري المتقدم من اشرس عدو على وجه الارض وهو العدو اليهودي الحاقق الجاثم على ارض فلسطين . وبناء عليه فان الموازنة المالية للاردن يجب ان تكون مدعومة من اخوانه في أمة العرب والاسلام . وذلك لأن واجب الدفاع عن ثغور المسلمين واجب مقدس وجهاد عظيم يحمل عبثه الأول الذين يرابطون على الثغور ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم . إن الأمة العربية ورواها جميع المسلمين يجب عليهم ان يأخذوا حذرهم وأسلحتهم وأن يعدوا ويستعدوا وأن تكون البلاد المحيطة بفلسطين جبهة عسكرية قوية يمددهم اخوانهم من البلاد العربية والاسلامية بكل ما يحتاجون من عده واعتاد وأموال وسلاح اقول الأمة العربية والاسلامية الحرصة على كل ذرة تراب من ارض الأقصى لأن هذا البلد هو المنطلق الحقيقي لتحرير كامل التراب من النهر الى البحر على ارض فلسطين .

أن اقتصاد هذا البلد يجب ان يبنى بناء متينا وعلى اسس سليمة وان يكون مدعوما من جميع الاشقاء الذين وسع الله عليهم في الرزق لأنه من المفروض ان يكون هذا الاقتصاد اقتصادا عسكريا .

انه لا سبيل الى حل جلدي الا بالوحدة بين أطراف هذه الأمة وان تكون أمة واحدة يكمل كل جزء منها الجزء الاخر وان يكون اقتصادها اقتصادا واحدا ولا يجوز بحال من الاحوال ان يعيش جزء من هذه الأمة عيشة الترف ويعيش الباقي حياة الشظف . ولا زلت اذكر كلمة القائد عمر بن العاص حاكم مصر للهاروق عمر بن الخطاب يوم ان أخبره الفاروق ان المسلمين في المدينة قد اصابهم قحط قال له سأبحث لك يا أمير المؤمنين بقائلة من الطعام اولها عندك واخرها عندي أما نحن اليوم وفيها من يربي الكلاب ويعتني بها فيصدق فينا قول الشاعر قوت الأسد في الغابات جوعا ولحم الضأن تأكله الكلاب .

إننا حين نذكر المديونية التي حملت هذا الوطن والمواطن مسؤولية تنوء عن حملها الجبال ناهيك عن فشل كثير من المشاريع فإننا نحمل بعض الاشخاص مسؤولية ذلك . حقا انه لا بد من وضع كل مسؤول تجاه مسؤوليته ولكنه فائت امر عظيم ومنذ زمن بعيد الا وهو قول الله تعالى (ان خير من استأجرت القوى الامين) القوى في علمه وفي خطه وفي ارادته . والأمين الذي يحاسب نفسه قبل ان يحاسب غيره وإن اتهمه مثل هذا المسؤول في ادارتنا وفي شؤوننا . جعل من هم تحت يده يرتعون ورحم الله زمانا قيل فيه لعمر (لو رعت لرتعوا يا امير المؤمنين) القدوة والالتزام والانزواء يا ايها المسؤولون .

سعادة الرئيس ... حضرات السادة النواب ...

إننا جميعا في هذا المجلس الموقر قد حملنا أمانة عظيمة تجاه هذه الأمة وعاهدنا الله ان نكون أمناء على مصالحها وان نقول الحق ولو كان مرا . لقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح

لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما . لقوله تعالى (إنا عرضنا الأمانة على السموات والارض والجن والانس فأنهم أبين ان يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا) .

صدق الله العظيم

ايها السادة الكرام ...

إننا اليوم وفي هذا البلد الطيب المبارك نعاني من أزمات مالية خانقة . وقد أصبحت المعيشة ضنكا على قطاع كبير من الناس وكلما مضت أيام ازدادت الأزمة اشتدادا . وزيادة على ذلك اقول إن هناك يا سادة أزمة قيم وأخلاق ومبادئ . ذلك أن أزمة المال ليست خطيرة اذا وجدت القيم والاخلاق والمبادئ وصدق الشاعر حين قال : فإذا أصيب القوم في أخلاقهم : فأقم عليهم مأثما وعويلا . إن ما نلمسه وما نعيشه اليوم من مديونية هائلة وانفاق ضخم واستهلاك كبير يدل على أعراض مرضية خطيرة ولا يدل على المرض نفسه . انها ليست مرضا واحدا إنها امراض كثيرة نشأت في حمة البعد عن الله والامعان في معصيته لقد أريد لهذا البلد ان يفرق في بحر من الديون الربويه وكان للتخطيط الرسمي نصيبه الأكبر في هذه المسؤولية العظيمة حتى أصبح الربا او ما نسميه بالفوائد الربويه تنوء بحمله ميزانية هذا البلد لدرجة انه أصبح اسيرا لتلك البيوت الربويه حتى انها باتت تقي عليه رفع اسعار سلع معينة ورفع الدعم عن سلع أخرى وخفضت قيمة الدينار الى غير ذلك من التعليمات التي تليها الجهات الدائنة ولقد بلغت المخصصات المرسودة كفوائد ربويه في الموازنة لهذا العام ١٧٥ . ٣٣ مليون دينار والحقيقة ان هذا المبلغ ضئيل جدا بالنسبة لحجم المديونية وتناميها المطرد بسبب تراكم الربا . وهل أخطر من الربا يا سادة على البلاد والعباد وفي الحديث الشريف عن سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم (لمن أكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه . وكلهم في الاثم سواء) .

وقال تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا : (انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا) فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويرمي الصدقات . والله لا يحب كل كفار أثيم . وقال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تغفروا فأذنوا بحرب من الله ورسوله . وان تبتم فلكنم رؤوس اموالكم . لا تظلمون ولا تظلمون) .

صدق الله العظيم .

ايها السادة إنهما نظامان متقابلان : النظام الاسلامي والنظام الربوي . وهما لا يلتقيان في تصور ولا يتفقان في اساس . ولا يتوافقان في نتيجة . ان الاسلام يقيم نظامه الاقتصادي ونظام الحياة كلها . على تصور معين . يمثل الحق والواقع في هذا الوجود . ان الاسلام يقيم نظامه على اساس ان الله سبحانه هو خلق هذا الكون

هكذا من أهل

وخالف هذا الإنسان ومالك كل الوجود ، وقد استخلف الإنسان في هذه الأرض ومكنه ما ادخر له فيها من أرزاق وأقوات وقوى وطاقت على عهد منته وشرط ، ولم يترك له هذا الملك العريض فوضى يصنع فيه ما يشاء ، إنما استخلفه في إطار من الحدود الواضحة ، استخلفه فيه على شرط أن يقوم في الخلافة وفق منهج الله وحسب شريعته ، الحاكمية في الأرض لله وحده كما هي في الكون ، والناس حاكمهم ومحكومهم يستمدون سلطاتهم من تنفيذهم لشريعة الله ومنهجه وليس لهم أن يخرجوا عنها ، ولا لهم الما هم وكلاء ، مستخلفون في الأرض بشرط وعهد وليسوا ملاكاً خالقيين لما في أيديهم من الأرزاق . ومن يتود هذا العهد :-

١- أن يقوم التكافل بين المؤمنين بالله فيكون بعضهم أولياء بعض مع تكليف الجميع بالعمل كل حسب طاقته واستعداده فلا يكون أحدهم كلاً على أخيه أو على الجماعة وجعل الزكاة فريضة في المال محددة والصدقة تطوعاً غير محددة .

٢- شرط عليهم أن يلتزموا جانب القصد والاعتدال فيما ينفقون من رزق الله الذي أعطاهم ، وأن يلتزموا في تنمية أموالهم وسائل لا ينشأ عنها أذى للآخرين .

٣- كتب عليهم الطهارة في النية والعمل ، والنظافة في الوسيلة والغاية وفرض عليهم قيوداً في تنمية المال لا تجعلهم يسلكون إليها سبيلاً تؤذي ضمير الفرد وخلقه أو تؤذي حياة الجماعة .

٤- ومن ثم كان الربا عملية تصطدم ابتداءً مع قواعد التصور الإيماني للأسباب التالية :

أ- أنه يقوم على أساس العلاقة بين إرادة الله وحياة البشر ، فالإنسان سيد هذه الأرض ، وهو غير مقيد بعهد من الله وغير ملزم باتباع أوامر الله .

ب- أن الفرد حر في وسائل حصوله على المال ، وفي طرق تنميته ، كما هو حر في التمتع به ومن ثم فلا اعتبار عنده أن يتأذى الملايين إذا هو أضاف إلى خزائنه ورصيد ما يستطيع إضافته .

ج- أن الربا يقوم على أساس تصور خاطئ ، فاسد هو أن غاية الوجود الإنساني هي تحصيله للمال بأية وسيلة واستمتاعه به على النحو الذي يهوى .

د- أنه ينشئ في النهاية نظاماً يسحق البشرية سحقاً ويشقيها في حياتها أفراداً وجماعات ، دولا وشعوباً ، لمصلحة حفنة من المراهين ويحطها أخلاقياً ونفسياً وعصبياً ، ويحدث الخلل في دورة المال ، وهو الاقتصاد البشري لموا سوي ، وينتهي كما انتهى في العصر الحديث ، إلى تركيز السلطة الحقيقية في أيدي زمرة من أحط خلق الله وأشدهم شراً ، وشرذمة ممن لا يراعون في البشرية إلا ولا ذمة ، وهؤلاء هم الذين يداينون الناس أفراداً ، كما يداينون الحكومات والشعوب في داخل بلادهم وخارجها ، وترجع إليهم الحصيلة الحقيقية لجهود البشرية كلها ، وكذا الأديين وعرقهم ودمايتهم في صورة فوائد ربوية لم يبدلوا فيها جهداً والكافرة التي تمت في العصر الحديث هي أن هؤلاء المراهين الذين يتمثلون الآن في صورة

مؤسسي البنوك العصرية ، قد استطاعوا بما لديهم من سلطة هائلة مخفية داخل أجهزة الحكم العالمية وخارجها ، واستطاعوا كذلك بما يملكون من وسائل التوجيه والإعلام أن ينشئوا عقلية بين الجماهير المسكين التي يأكل أولئك المراهبون عظامهم ولحومهم ويشربون عرقهم ودمايتهم في ظل النظام الربوي ، هذه العقلية خاضعة للإيهام الحبيث المسموم بأن الربا هو النظام الطبيعي المعقول والأساس الصحيح الذي لا أساس غيره للنمو الاقتصادي .

أيها السادة ...

إن النظام الربوي هو نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة . وقد بلغ من سوءه أن تنبه لعيوبه ، بعض أساتذة الغرب أنفسهم وهم قد نشأوا في ظله وفي مقدمتهم دكتور شاخات الألماني مدير بنك الرايخ الألماني وما قاله : (أنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جداً من المراهين . ذلك أن الدائن المراهي يربح دائماً في كل عملية ، بينما المدين معرض للربح والخسارة) ، إن هذه النظرية في طريقها للتحقق الكامل فإن معظم مال الأرض الآن يملكه ملكاً حقيقياً بضعة اللف ، أما جميع الملاك وأصحاب المصانع والحكومات الذين يستدينون من البنوك ، فهم ليسوا سوى أجزاء يعملون لحساب أصحاب المال ، ويجني ثمرة كدّهم أولئك المراهبون .

أيها السادة ...

إن جميع المستهلكين يؤدون ضريبة غير مباشرة للمراهين ، فإن أصحاب الصناعات والتجار لا يدفعون فائدة الأموال التي يفترضونها بالربا إلا من جيوب المستهلكين ، فهم يزدونها في ثمن السلع الاستهلاكية ، أما الدين التي تفرضها الحكومات من بيوت المال ، لتقوم بالإصلاحات والمشروعات العمرانية ، فإن شعوب هذه الحكومات ، هم الذين يؤدون فائدتها للبيوت الربوية ، إذ أن هذه الحكومات تضطر إلى زيادة الضرائب المختلفة لتسترد منها هذه الديون وفوائدها .

ومن ثم كان لا بد أن تكون مستيقنين أنه لا إسلام مع قيام نظام ربوي في مكان وكل ما يمكن أن يقول أصحاب الفتاوى من رجال الدين أو غيرهم سوى هذا دجل وخداع فأساس التصور الإسلامي كما بينا يصطدم اصطداماً مباشراً بالنظام الربوي وتنتج عنه العملية في حياة الناس وتصوراتهم وأخلاقهم ، وهناك حقيقة لا بد من استيعابها ، أن النظام الربوي بلاء على الإنسانية لا في إيمانها وأخلاقها وتصورها للحياة فحسب ، بل كذلك في صميم حياتها الاقتصادية والعملية ، وأنه أبشع نظام يحق سعادة البشرية سحقاً ، ويعطل لموها الإنساني المتوازن على الرغم من الظلاء الظاهري الخداع ، الذي يبدو كأنه مساعدة من هذا النظام للنمو الاقتصادي العام .

ومن خلال هذه النظرة ومن خلال فقدان مبدأ التقوى والخوف من الله العزيز الجبار رفع الراتعون وأهمل المهملون وخطط المخططون لإغراق البلاد والعباد في بحر من الدين جر البلاد والمباد إلى مالا محمد عتباء .

سعادة الرئيس ...

حضرات الاخوة الزملاء لقد اطلعت على بعض تقارير ديوان المحاسبة لاكتشفت أموراً هي لبعض من لبعض

هكذا من الأهل

وقطرة من بحر ومن هذه التقارير :-

١) سيارات للمنظمة التعاونية قيمتها ٦٠٤٧٠ (ستون ألفاً وأربعمائة وعشرون ديناراً) موضوعة في العراق دون استعمال مما يعرضها للتلف وقد استعملت مدة سنة واحدة فقط منذ عام ١٩٨٢ وبقيت دون استعمال وليس لها وكيل .

٢) تم شراء كمبيوتر لمديرية الكوازم والمستودعات في وزارة الصحة ب ٧٠.٠٠٠ دينار عام ١٩٨٠ وقد تبين أنه عين له كادر من الموظفين لتشغيله وصرفت لهم رواتب شهرية دون أن يستعملوا الجهاز ولم يتم تشغيله إضافة إلى تحمل الوزارة تكاليف بدل الصيانة . وحتى عام ١٩٨٨ لم يستعمل . لم تحب وزارة الصحة على جراب الديوان .

٣) مؤسسة الاسكان إهمال أدوات ولوازم مختلفة الاتواع وملقاة في العراق كثير منها صالح للاستعمال تقدر ببلغ (٢٢٨١٦٥) هذه في الحقيقة على سبيل المثال وثناء عليه فأنني اطلب أن يكون ديوان الحاسبة فعالاً ومزوداً بكوادر قوية وأمنية وأن تكون صلته بمجلس النواب مباشرة وجهازاً من أجهزته ، ليكون دوره فعالاً وقويًا ومؤثراً في مسيرتنا الاقتصادية. تنتقل بعد ذلك إلى تقرير اللجنة المالية .

الرائع أقدم الشكر الجزيل لأخواني أعضاء اللجنة المالية لما بذلوه من جهد والحقيقة هو جهد مشكور .

يقول التقرير :

١- وجود كبره اقتصادية كما يسميها التقرير هي مش كبره هي على وزن نكسة عندما ضاعت بقية فلسطين وأبرز ملامحها تراجع معدلات النمو وارتفاع المعجز في الموازنة وارتفاع المديونية ونضوب الاحتياطي من العملة الأجنبية واستنزاف جزء من احتياطي الذهب والهبوط الحاد في أسعار الذهب وتفاقم الفلاء وارتفاع معدلات التضخم وسقوط مؤسسات مالية أدى كل ذلك إلى زعزعة الثقة في الاقتصاد الأردني .

٢- خطاب الموازنة خلا من تحديد رقمي واضح لأبعاد المشكلة الاقتصادية من وجوها المختلفة ، مما يجعله قاصراً عن كونه خطاً وطنية للتصحيح الاقتصادي .

٣- أن المديونية الكبيرة التي وثبتت على الشعب أعباء جسيمة لا طاقة له على الرقاه بها والتي أبرمت اتفاقيات اقراضها بعيداً عن القنوات الدستورية ، ومعنى ذلك أن أمورا كانت تتم من وراء ظهر السلطة التشريعية مما جعل الدين تتفاقم حتى الداخلية منها وذلك أن دل على شيء فلما يدل على عدم المسؤولية ، أنها سياسات مرتجلة وقرارات غير مدروسة وبعد عن روح المسؤولية في النهج الحكومي ، ونحن أراء ذلك نتعطر من اللجنة المالية لتحديد مسؤولية الأشخاص الذين أوقعوا البلاد والعباد في هذا البلاء العظيم .

٤- استثمارات القطاع العام ستظل ثابتة لسنتين خلال الفترة المذكورة والأرقام التي أشير إليها لا تبشر بفرص وظائف لجيش الخريجين من جامعاتنا ومعاهدنا ، كما أن اللجنة المالية أشارت إلى خطورة وضع البطالة وأن خطاب الموازنة لم يضع حلاً لهذه المعضلة التي يشكو منها بلدنا . ونحن نؤكد ذلك .

٥- يشير بيان اللجنة المالية بالنسبة لغلاء المعيشة فيما يحتاجه المواطن كسلع وحاجيات ضرورية ، وأن السلع المستوردة طالها الغلاء أكثر من غيرها مما يدفع للاستنتاج أن هناك اسباباً أخرى سلوكية واحتكارية والشعب ينتظر حلاً من مجلسكم الكريم وقد وعدت اللجنة المالية مشكورة الوصول إلى حلول عملية .

٦- أولت اللجنة المالية موضوع المعجز في الموازنة اهتماماً خاصاً فقامت بتخفيض النفقات المقترحة لعام ١٩٩٠ بحدود ١٥ مليون دينار فأصبح ١٨٤ مليون دينار تقريباً وهذا في الحقيقة لا يؤدي إلى كبير فائدة وكما نأمل ألا يكون هناك معجز في الموازنة وأن يكون ضغط النفقات أكبر من الرقم المقترح .

٧- أن وثيقة الموازنة لم تكن شمولية ونحن نؤكد على ما قدمته اللجنة المالية من أن تشمل وثيقة الموازنة جميع القطاعات التي أشارت إليها اللجنة المالية وهي الجامعات والملكية الأردنية وسكة الحديد والطبعية العلاجية والنقل العام وغيرها حتى تكون هذه المؤسسات خاضعة للرقابة من قبل المجلس الكريم والقرار المطروح من المجلس يشمل كافة الصناديق ومنها صندوق القوات المسلحة وحساب الاتجار في وزارة التموين وضريبة المصارف في وزارة التربية والتعليم .

٨- أن النظرة الشاملة لتوزيع مخصصات الوزارات المبينة في جدول ٢ والمبالغ المقدرة لتغطية النفقات الجارية والرأسمالية ترى أن وزارة الثقافة والاعلام نالت مخصصات نسبياً أعلى من التنمية الاجتماعية والزراعة ونحن يا سادة بحاجة إلى تطوير قطاع الزراعة لما له من الأهمية على هذا البلد الزراعي . وهناك انخفاض في مخصصات وزارة الصناعة التي تقدم على دعم الصناعات والاعمال التجارية . كما نلاحظ ارتفاعاً في مخصصات الاشغال العامة (الطرق) والتي يمكن التقليل من مخصصات الاتفاق على الطرق حيث تشمل جانب الخدمات أكثر من القطاع الانتاجي الائتماني والحقيقة تأجيل بعض الطرق التي ليست ضرورية هو المطلوب وليس جميع الطرق نلاحظ كذلك انخفاضاً في مخصصات وزارة العدل علماً بأن هذه المرحلة تقتضي نفقات أكثر حيث سيحال إلى المحاكم النظامية قضايا أكثر لأنها تحول من المحاكم العسكرية التي كانت قائمة . أما المبلغ الذي خصص للنازحين فهو مبلغ زهيد جداً في ضوء الظروف البائسة التي يعيشونها ولهذا يطلب من الحكومة العمل على تحسين الظروف المعيشية لهم .

هكذا من الأشغال

٩- دعم المواد الغذائية : يكلف دعم المواد التموينية خزانة الدولة ٦٠ مليون دينار وهذا النوع من السياسة الاقتصادية يعتبر ضاراً جداً بالاقتصاد الوطني ، بالإضافة الى انه لا يحقق الغاية المرجوة منه وهي الحصول الى المستحقين للدعم فعلاً من الفقراء والمحتاجين وذلك للأسباب التالية :
أ- أن مقدار استفادة الفقراء من هذا الدعم تكاد لا تذكر اذا قورنت باستفادة الأغنياء وكبار المستهلكين واصحاب الصناعات الغذائية .

ب- أن كثيراً من المواد المدعومة يتم تهريبها الى الخارج للاستفادة من فروق السعر والدول المجاورة، لذلك لا بد من اتخاذ الاجراءات لضبط هذه العملية لا من اجل استفادة المحتاجين فقط .

يرجع الاقتصاد الوطني تحت وطأة تضخم عدد من المؤسسات والأندية والجمعيات والمنظمات الاقتصادية والشبابية والثقافية والعلاجية ، المحلية والإقليمية والدولية ، الخ ... التي تكلف البلد ارقاما باهظة من العملات وفي هذه الموازنة سوف تتكبد الحكومة حوالي ٤٥ مليون دينار لدعم المؤسسات في بند النفقات الجارية اضافة الى مبلغ ال (٢٦,٧٢٣) مليون في بند النفقات الراسمالية .

ومثل هذا التضخم المؤسسي يعاني البلد كذلك من تضخم الانشطة الترفيهية حيث رصدت الموازنة الحالية مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ دينار لتغطية هذا البند ورغم ان هذا الرقم كبير بعض الشيء الا ان هناك مئات الالوف او ملايين الدنانير تنفق كمصاريف مباشرة او غير مباشرة نتيجة المهرجانات والسيركات والاحتفالات . وخص بالذكر مهرجان جرش الذي لا بد من دفعه الى الابد .

ولهذا نطلب من الحكومة الحد من هذا التوجه ، وقصر الانشطة على بعض الانشطة التي لا تكلف اكثر من ١٠٪ من الكلفة المرسدة .

نأتي الى الصرافة ومخاطر الصرافة،

ان الصرافة يا سادة جزء من النظام الاقتصادي الاردني وهي رديف المسيرة التنموية الاقتصادية واجتذاب الاموال والتحويلات من الخارج وصورة من صور التفاعل للقطاع الخاص ونشاطاته فالصرافون يقومون بشراء العملات والحالات الاجنبية ويبيعونها للأفراد والبنوك والبنك المركزي ويظهر هذا في التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي وهي بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنوياً وهم يبادرون للعمل كمركز اقليمي لشراء وبيع العملات وتحمل مخاطر شحنها وتقلب اسعارها وقد أخذ الاردن مكانة رفيعة في المنطقة ، كذلك فانهم يساعدون في تغطية المبادلات التجارية بين الاردن وبعض الدول العربية التي تفرض قيوداً شديدة على حركة عملاتها كما يقدمون العملات الاجنبية للمواطنين لغايات تعليم ابنائهم والعلاج والاستيراد وتغطية معاملات المنطقة الحرة مما يخفف الطلب على الاحتياطات الرسمية من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي .

ان اخلاق شركات الصرافة التي تعمل منذ تأسيس المملكة بقرار الحاكم العسكري خلق بذور الشك لدى المستثمرين المحليين والعرب والمغتربين حول مدى استقرار السياسة الاقتصادية في الاردن كما اشاع القلق بين جميع المتعاملين في سوق العملات سواء في الدول العربية وفي الخارج وقد تم البحث عن سوق بديل يعطي ديناً

اوسع لحركة التعامل بالعملات الاجنبية وقد انعكس اخلاق محلات الصرافة سلباً على تحويلات الاردنيين المغتربين فانهم بعضهم للاحتفاظ بها خارج الاردن فتقلصت موارده الاردن من العملات الاجنبية . ان لدى الصرافين اكثر من ١٠٠٠ موظف وبعد اخلاق محلاتهم اصبح هؤلاء بدون عمل بما زاد في حدة البطالة المتفشية في البلد ، نطالب بإعادتهم على ان تكون رقابة البنك المركزي عليهم شديدة وضمن اسس تحفظ حقوق الناس وطالب بإعادة أموالهم المحجوزة لدى البنك المركزي واعطائهم مهلة لتوفيق اوضاعهم مع الاسس الجديدة .

نبدأ : المطالب الشعبية وهي مطالب في ظل الظروف الحاضرة عامة.

١- التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية والا يؤخذ الاسلام أجزاء وتفايرق خوفاً من الوقوع تحت طائلة قوله تعالى (أفترأونون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) ولقوله تعالى (فما جزء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون الى اشد العذاب) .

٢- المحافظة على اخلاق الامة ولا سيما ان دستور هذا البلد ينص على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام ويكون ذلك من خلال الاعلام المتفرج في الاذاعة والتلفزيون .

٣- فتح الباب لبدل عن النظام الربوي في الاقتصاد وتشجيع التعامل حسب الشريعة الاسلامية .

٤- الفصل ما أمكن في العمل والتعليم بين الجنسين والتقليل من الاختلاط الا للضرورة القصوى فإن ذلك مما يصون اخلاق الجميع ويحفظ عليهم دينهم .

٥- المحافظة على الامن الداخلي والخارجي وذلك بالحفاظ على المستوى اللائق بالمعيشة لرجال الامن العام الشرطة وافراد القوات المسلحة وخص بالذكر الرتب الصغيرة لانهم يبذلون جهداً اكثر من غيرهم في الميدان فهم بحاجة الى رعايتهم ورعاية أسرهم .

٦- الموظفون المدنيون وخص منهم المعلمين الذين يقومون على تربية أجيالنا هم جميعاً بحاجة الى رفع مستواهم المعيشي عن طريق زيادات معقولة تخفف من قائلهم .

٧- وضع الامة كلها في وضع نفسي وعلمي يمكنها من الوقوف في وجه عدوها والا تدفن رؤوسنا في الرمال امام خطر داهم كانه يقول صبحكم ومساكم .

٨- الاكثار من المؤسسات الخيرية التي تتبنى اعمال الخير لوجه الله والغا ، ما يسمى بالانصبة الخيرية لان الله طيب لا يقبل الا طيباً ولا يفتني ان اشكر اولئك الانقياء الاخفاء ، القائمين في هذا البلد على لجان الزكاة والصدقات ورعاية الايتام وهيئات الاغاثة والمراكز الطبية الخيرية .

٩- توفيراً للمال وحفاظاً على الاخلاق اطلب الغاء القنال الاجنبي من التلفزيون لما فيه من مشاهد بأبهاا الخلق السليم والدوق الرفيع وتشديد الرقابة على نوعية البرامج ، وتقصير مدة البث ، وإيقاف البث الحي المباشر للعديد من البرامج كمباريات كرة القدم الدولية والتي تكلف الخزينة مئات الالوف من الدنانير ولقد علمنا ان اجرة نقل مباريات كأس العالم القادمة ستكلف مائة وخمسين الف دينار ، هذا عدا عن التكاليف الاخرى من موظفين واجهزة .

هكذا من أهل

١٠- الغاء رسوم التلفزيون التي تؤخذ مع فواتير الكهرباء بما في ذلك المحلات التجارية وعدم اخذها الا لمن ثبت ان عنده هذا الجهاز .

١١- شركة الكهرباء عليها ان تلتزم بالمحاسبة الشهرية وحسب واقع العداد والعودة الى الطريقة المحاسبية القديمة فان ذلك يبسر على المشتركين .

١٢- يشكو المواطنون بشكل عام من ارتفاع قيمة فواتير المياه لاهرين الاول ، انه قد تمضي مدة طويلة دون محاسبة فيكثر السحب ولذلك ترتفع اسعار المياه والثاني ان عدادات المياه تعد الهواء فضلا عن الماء وهي عدادات غاز كما ذكر ، لذلك نرجو اعادة النظر في الامرين المذكورين لتخفيف العبء عن المواطن .

١٣- نعلم ان السياسة الاقتصادية في الظروف الحاضرة تركز على تخفيف الاستيراد الا للسلع الضرورية حفاظا على الميزان التجاري والعملة الصعبة ونحن والمواطنون نتساءل هل فرق الرقص والغناء التي تقيم حفلاتها في الفنادق والمطاعم وتستنزف رصيدنا من العملات الصعبة هل هي من السلع الضرورية ؟

مطالب المنطقة التي تنتشر بتمثيلها :-

١- انشاء مكتب بريد في جبل الزهدة حيث يخلو هذا الجبل الكبير من اي مكتب بريدي .

انشاء مركز طبي في جبل القصور وكذلك في وادي الحداة .

الاهتمام بالخدمات والمرافق والشوارع والكهرباء في مخيم الحسين والمحطة حيث يوجد بيوت كثيرة لم تصل اليها الكهرباء وخدمات المجاري وكذلك الشوارع .

اراضي الدولة والتي فوضت للتطوير الحضري قدرت على المواطنين بأسعار عالية جدا ، وخدمات التطوير الحضري ايضا مرتفعة والفوائد الربوية التي توضع على الاقتساط المترتبة تزيد الطين بلة ، لذلك وفي ضوء الاوضاع الاقتصادية الحالية نطلب اعادة النظر في كل ما يرهق هؤلاء المواطنين من اقتساط عالية ، واسعار مرتفعة وفوائد ربوية حرام . المعنويون بذلك هم اهل اسكان ماركا والتطوير الحضري ، وحي الامير حسن في ماركا وسفح الزهدة .

يطلب الحاق المتقاعدين القدامى بالنسبة لعائلاتهم التقاعدية بالمقاعدين الجدد ، لان المساواة حق والتفاوت ظلم .

هناك المستشفى العسكري في ماركا يرجى إعادة تجهيزه وفتح ابوابه لخدمة المواطنين هناك .

انشاء مدارس ابتدائية واعدادية للذكور والاناث في كل من وادي الحداة وحي الامير حسن في ماركا .

انشاء مسجد وأخذ على الاقل على الشارع المتعد من الزهدة الى القصور ، المسمى بشارع ابي العلا وطوله نحو كيلومترين ولا يوجد مسجد واحد فيه .

وأخراً دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا . المعلنة ايها الاخوة لقد سقط سهوا اسم الزميل جمال حداد من الكلمة ، فليفضل اخر واحد .

السيد جمال حداد

سعادة الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

في بداية كلمتي هذه اود ان اعود معكم الى عام ١٩٨٨ حين انفجرت الكارثة الاقتصادية في هذا البلد . وبدأ التنظير لمستقبل هذا البلد يتفاوت ما بين المؤمن بربه ووطنه ومليكته وما بين الحاقد المتشفي الا انه وبجمده تعالى وبحكمته وبحكمة الحسين القائد وبوعي وانتماء المواطنين الشرفاء منهم ضاعت آمال الحاقدين قالى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم والى كل المخلصين المتتمين اجمل ايات التقدير والعرفان .

اما وبعد النقاش الذي دام ثلاثة اسابيع مع زملائي في اللجنة المالية لا اريد ان اضيف مناقشات على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ الا ان اوضح ان ما جاء من مهمات جديدة لجهاز الامن العام تدعونا لان مطالب بايقا ، مخصصات جهاز الامن العام كاملة غير منقوصة اما في ما يتعلق بموازنة سلطة وادي الاردن فاني اسجل تحفظي على موازنة هذه السلطة التي ارى انها وقد انتهت مهمتها التي ولدت من اجلها وارى ان تضم الى وزارة المياه والري .

سعادة الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

منذ ان تأسست المملكة الاردنية الهاشمية والحكومات المتعاقبة ترسم المخطط للنهوض في الريف الاردني الا اننا ما زلنا نشعر بالظلمة المتميزة للريف واهل الريف في كل المجالات وهنا لا مجال للتوضيح عن كل الامتيازات التي يرف بها ابنا المدينة ونحن منها محرومون علما باننا امام المديرية نحن ابنا القرى نصلى بسمير الغلاء وغيرنا هنينا لهم مرهقون .

لأهل الريف هم الذين بنوا مدارسهم وهم اللذين بنوا جوامعهم وهم اللذين حفيت اقدامهم يراجعون ويرجعون لخدماتهم لوظائفهم لكنهم تعنتوا بوجههم كي يتقوا منسيين . ومن هنا اطالب الحكومة الموقرة ان تبدأ عهد جديد مثلما يتروح هذا البلد بعهد انفتاح جديد ان تعود الى قرانا مصدر خيراتنا ولتتمريض ما فات من غابر الازمان ليبقى عنصر الانتماء مزروعا في انفسنا نمزجها في كل ذرة من ذرات جبالنا وسهولنا ورواينا .

سعادة الرئيس ... الزملاء المحترمين ...

اننا وبلا شك ندرك ضائقتنا المالية ولستنا قاصدين تحميل الحكومة اعباء فوق مديونيتها ولا احراجا الا اننا

هكذا من الأهل

كلنا مطالبون بتوحيد جهودنا شعبا وحكومة لتخطي هذه الضائقة . الا ان لواء عجلون العريق في قدمه والحديث في خدماته والذي يشرفني ان امثل اهله توجيني الامانة ان اعرض امام مجلسكم هذا ومن خلال سعادة رئيسه لاطاطب دولة رئيس الوزراء الاقبح وحكومته الموقرة بمطالب هذا اللواء والتي معظمها محل اداريا وحيث سبق لي ان قدمت لمجلسكم هذا في نهاية العام الماضي ضمن اقتراحات برغبة .

في مجال الزراعة :-

- ١- اعادة النظر في قانون افراز الاراضي الزراعية خارج وداخل التنظيم وذلك تسهيلا لاستغلال الاراضي الزراعية حيث ان القانون الحالي يقف عائقا امام توزيع الاراضي بين الشركاء والورثة .
- ٢- السماح للمزارعين بازالة الاشجار الحرجية من الاراضي الزراعية المملوكة .
- ٣- زيادة مساهمة وزارة الزراعة في مشروع تطوير الاراضي المرتفعة وان تساهم الوزارة في نفقات تحريف الاراضي وزيادة المخصصات للاسلاك الشائكة علما بان غالبية اراضي لواء عجلون بحاجة الى تحريف سيما وغالبيتها جبلية حادة الانحدار .
- ٤- حل قضية التمر المخزونة في مستودعات وزارة الزراعة والمخصصة للمتقاعدين من مشروع تطوير الاراضي المرتفعة وقضيتها مطابقة لقضية تمر وزارة الاوقاف .
- ٥- غراس التفاح واللوزيات تصل الى مشتل الفصيل بكميات قليلة من مشاتل الشريك اثناء موسم الزراعة وفي نهاية الموسم تصل دفعة واحدة لتعال الى صاحب النصب .
- ٦- حل قضية (٢٦٠٠) دونم من اراضي اهالي خربة الوهادنة والمحاذية للمنطقة العسكرية في منطقة القرن في الاغوار حيث يتضرر غالبية اهالي البلدة من تجميد استعمال هذه الاراضي .
- ٧- فتح الطرق الزراعية وتعبيدها مع العلم انه ما الحز وخلال الفترة السابقة من فتح طرق زراعية ما كان الا براءة ذمة من وزارة الزراعة والاشغال حيث ان الطرق المفتوحة وكأنها خصصت لفصل واحد في السنة والاستعمال لمرة واحدة كما ان قضايا الحراج والاشجار المثمرة التي توجد بسعة الطرق الزراعية اصبحت ملاذا لوزارة الاشغال للتهرب من فتح مثل هذه الطرق علما بان القانون واضح بان كل ما هو في سعة الطريق يعتبر تعدي وواجب ازالته .
- اما عدد هذه الطرق فهي خمسة وسبعون طريق وارفق لمعالي وزير الاشغال العامة اسمائها والقرى التابعة لهل .
- ٨- تبطين جميع الاتنية المنتشرة من عين التنور وعين باعون ووادي راجب ووادي كفرنجية وعين أزيق وينابيع إجميما في منطقة كفرنجية إسوة بما تدفعه سلطة وادي الاردن لايبصال المياه والتي تبلغ تكلفة ايصال المياه للدونم الواحد مائة وستون دينار حسب ما جاء في موازنتها .

- ٩- اطالب الحكومة بتخصيص عشرة ساعات يوميا من مياه عين التنورة في عرجان طيلة اشهر الصيف .
- وانشاء ساعات النهار لري بساتين يعتمد عليها كليا ستة آلاف مواطن هي الآن مهددة بالجفاف حيث ان سلطة المياه لا تسمح الا ببضع ساعات قليلة لا تفي بحاجة بضع درغيات .
- ١٠- انشاء محطة ولترية الاغنام الشامية والابقار الحلوب في منطقة راجب نظرا لتوفر مراعي في هذه المنطقة وذلك لانتاج سلالات محسنة وتوزيعها على المواطنين حسب التكلفة .
- ١١- غور قارة الاوسط من الجنوب ابو سيدو ومن الشمال وادي اليابس هذه المنطقة محرومة من المياه ويطالب اصحاب الاراضي باستثمار اراضيهم رغم مرور المياه فيها .
- ١٢- فتح المحمية الممتدة من حدود بلدة راسون وحتى حدود بلدة محنا للمواشي حيث ان هذه المحمية تقع بين تجمع قرى كثيرة ولا مجال لرعي المواشي الا في هذه المحمية كما ان هذه المحمية اصبحت تفصل المواطنين عن اراضيهم حيث ان بعض الطرق الزراعية من خلال هذه المحمية .

في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي

- ١- ضم كلية عجلون الى احدى الجامعات في اردن حيث ان اولوية التوظيف للجامعيين كما ان وزارة التربية والتعليم عادت لتأهيل خريجين كليات المجتمع عدا عن اعداد خريجين كليات المجتمع اللذين ينتظرون التوظيف منذ عام ١٩٨٤ فلما لا تختصر الدولة الطريق وان تمنح البكالوريوس لطلبة هذه الكليات ضمن قوانين وانظمة معينة .
- ٢- فتح كلية زراعة في لواء عجلون .
- ٣- انشاء مدرسة شاملة لمنطقة عرجان باعون راسون اوصرة اشتفتينا محنا وكذلك مدرسة شاملة على مثلث الهاشمية خربة الوهادنة حلاوة .
- ٤- انشاء مدرسة للذكور واخرى للإناث في بلدة عرجان .
- ٥- بناء جناح لثانوية الذكور في خربة الوهادنة واستحداث صفوف ثانوية جديدة بها .
- ٦- بناء سور ووحدات صحية لثانوية بنات خربة الوهادنة والتي يزيد عدد طالباتها عن ٤٦٠ طالبة وبدون وحدات صحية .
- ٧- انشاء مدرسة ابتدائية في مدخل بلدة خربة الوهادنة نظرا لكثرة الطلبة ولبعد المدارس عن الاحياء الشرقية من البلدة .
- ٨- انشاء غرف صلبية لمدارس راسون وترقيتها الى مدارس ثانوية كاملة .
- ٩- بناء جناح لمدرسة ذكور أوصرة وسور وصيانة ملعب المدرسة وكذلك تكملة الصلوك الثانوية في المدرسة .

هكذا من الأشغال

- ١٠- ثانوية بنات حلاوة بحاجة الى انشاء غرف صفية وسبق ان احيل عطا . هذا المشروع بقيمة ٩٨ الف دينار ولا زالوا اهل البلدة ينتظرون كما ان المدرسة تنقصها ملاعب ووحدات صحية .
- ١١- ثانوية ذكور حلاوة بحاجة الى سور وملعب .
- ١٢- انشاء مدرسة ابتدائية للذكور واخرى للإناث في بلدة عين وعيلين .
- ١٣- انشاء سور لثانوية عين للبنين .
- ١٤- تعبيد جميع الساحات العامة في مدارس عين عيلين نظرا لما يعانيه الطلبة اثناء فصل الشتاء .
- ١٥- انشاء مدرسة للإناث في بلدة محنا .
- ١٦- انشئت مدرسة شاملة على مثلث صخرة الا انها استعملت كمدرسة ثانوية فقط .
- ١٧- انشاء اسوار لكافة مدارس صخرة .
- ١٨- عام ١٩٨٢ تم دراسة لانشاء جناح ٨ غرف صفية في ثانوية عرجان باعون ولكن نتظر رغم الحاجة الماسة لهذه الغرف .
- ١٩- مدرسة باعون تحت التنفيذ الا ان الدور الاخير اختصر على نصف مساحة المبنى مع العلم ان تكملة المبنى لا يحتاج الا لسقف خمسة غرف صفية مع العلم الحاجة الماسة لهذه الغرف وهنا طالب معالي وزير التربية تدارك الامور كسبا للنفع العام .
- ٢٠- رفع مستوى المدارس في مجمع قرى صناع المرحم عصيم بير الدالية الى ثانوية .
- ٢١- تزويد مدارس صخرة وعين عيلين وعجلون وعنجره وعفنا وصنعار واشتفتينا بتدفئة للمصفوف وخاصة لما يعانيه الطلبة في المرحلة الابتدائية من برد شديد اثناء فصل الشتاء .

في مجال الادارة العامة

تحويل لواء عجلون الى محافظة وارشما يتم ذلك نطالب الحكومة بفتح المديرية التالية في عجلون :

- ١- مديرية اشغال عامة .
- ٢- مديرية ترخيص للمركبات .
- ٣- مديرية جوازات سفر كاملة .
- ٤- مديرية اراضي ومساحة متكاملة .
- ٥- محكمة بداية .

في مجال الصحة

- ١- ينظر اهالي لواء عجلون بشارع الصبر لانشاء مستشفى عجلون وعلى الارض المخصصة له في مثلث

اشتفتينا ونطالب دولة الرئيس ان يكون هذا المشروع باكورة المشاريع الصحية في المملكة نظرا لحاجة اللواء الماسة لهذا المستشفى .

- ٢- يعاني اهالي لواء عجلون من نقص عيادات الاسنان التابعة لوزارة الصحة حيث لا يوجد في اللواء الا ثلاثة عيادات واذا نطالب بتزويد كل مركز صحي بعيادة اسنان وطبيب مقيم في هذه العيادة .
- ٣- انشاء مراكز صحية شاملة في كل من الهاشمية وحلاوة وخربة الوهانة وعرجان وعنجره وعين .
- ٤- انشاء مراكز صحية في كل من صنعار واشتفتينا .
- ٥- تخصيص طبيب دائم لمركز صحي اوصرة .
- ٦- فتح مراكز امومة متكاملة في بلدة حلاوة واشتفتينا وصنعار وراسون وباعون .
- ٧- نقص العلاجات في المراكز الصحية اصبحت ظاهرة قلق وازعاج لكافة المواطنين .

في مجال الشباب

- ١- الاندية الرياضية شبه معطلة بسبب عدم مقدرتها المادية وعدم وجود ملاعب رياضية حيث ان لواء عجلون يخلو من اي ملعب باستثناء الملاعب في المدارس لذا نطالب بدعم الاندية الرياضية وتوفير قطع اراضي مناسبة لانشاء ملاعب عليها .
- ٢- فتح نوادي رياضية وثقافية في كل من عرجان وباعون وراسون ومحنا وصخرة وخربة الوهانة .

في مجال العموم

- ١- اعادة النظر في ارتفاع الاسعار وبشكل متزايد ووضع الحلول لهذا التزايد .
- ٢- فتح فروع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية والمدنية في كل من مثلث عين وكفرنجية ومثلث حلاوة الهاشمية خربة الوهانة .

في مجال المجالس البلدية والقروية

- ١- تعيين مدراء للبلديات .
- ٢- زيادة رواتب رؤساء المجالس البلدية والقروية حيث ما يتقاضون من رواتب اصبح لا يتناسب حتى مع رواتب صفار الموظفين في دوائرهم .
- ٣- ضم موظفين البلديات والمجالس القروية المصنفين الى كادر وزارة البلديات ودفع رواتبهم عن طريق وزارة البلديات وذلك بعد ان يخصم عن هذه البلديات من المحروقات نظرا لما يعانيه الموظفون من عجز في بلدياتهم ينعكس على رواتبهم .

هكذا من الأشغال

- ٤- اعتبار جميع الموظفين المصنفين في البلديات خاضعين لما تراه مناسبا وزارة البلديات من تنقلات بينهم حسبما تقتضيه الحاجة وضمن دوائر وزارة البلديات .
- ٥- ترفيع الموظفين المصنفين عن طريق وزارة البلديات وحسب نظام الخدمة المدنية .
- ٦- ترفيع المجالس القروية التالية الى بلديات نظرا لتجاوزها العشرة اعوام ولكثرة عدد سكانها .
 - ١- باعون ، راسون ، اوصرة ، راجب .
- ٧- وضع سقف اقصاه عشرة اعوام للتعديلات وللإلغاء ولانتهاء التخطيط التفصيلي ضمن المخططات الهيكلية المصدقة نهائيا من مجلس التنظيم الاعلى وذلك لوضع حدا لاستغلال هذه المخططات في الدعايات الانتخابية لمجالس البلديات وكى لا تبقى خاضعة لامرجة المجالس المتعاقبة .
- ٨- اعفاء وحدات الانارة التابعة للبلديات من الجمر نظرا للاوضاع المادية التي تعاني منها البلديات والمجالس القروية .
- ٩- جدولة الديون والفوائد على البلديات بالقدر الذي يمكنها ان تسدد وذلك ليهيئ لها الدور في تقديم الخدمات .
- ١٠- اعفاء قسم من قروض البلديات من السداد حيث ان مجمل ديون بعض البلديات مشاريع سلمت الى وزارة المياه والري ووزارة التربية والتعليم وقيمت قروض على هذه البلديات .
- ١١- احالة الطرق النافذة بكامل كلفتها داخل حدود البلديات مع وزارة الاشغال .
- ١٢- توزيع منقصات المعروفات حسب المناطق الطوبوغرافية للبلديات والمجالس القروية .

في مجال المياه

- ١- تعاني قرى الهاشمية ، خربة الوهادنة ، حلاوة ، صنعار ، عين ، صخرة ، محنا من أزمة مياه حادة اثناء فصل الصيف والسبب يعود قسم الى شبكات مياه تالفة قديمة وقسم لتوزيع المياه على هذه المناطق إذ تطالب بعمل جذري لهذه القضية التي تعود سنويا على هذه القرى رغم كل وعود وزارة المياه والري بالحل سنويا وبدون جدوى .
- ٢- يوجد ينابيع في كل من حلاوة وأوصرة ومحنا يمكن صيانتها وتعميق الحفر بها وستكون كافية لهذه القرى بعد تحويلها الى خزانات خاصة .

في مجال الاتصالات الهاتفية

- ١- جميع قرى اللواء مزودة بخط هاتف واحد لكل قرية رغم ان عدد المشتركين في هذه القرى يزيد عن ألف مشترك وحيث قامت الوزارة باستملاك قطع اراضي في عدد من المناطق لإنشاء محطات ميكرويف وإنشاء

عضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى للجمعية صبح يوم السبت ٢/٣/١٩٩٠ ميلادية

ايضا مقسم الآلي في عجلون وكفرمجة الا ان جميع هذه المشاريع مجمدة مع العلم ان احد هذه المشاريع وهو مبنى محطة ميكرويف عرجان باعون احيل عطائه وصممت مخططاته عام ١٩٨٤ ولا زال على الطريق لم يصل . اما هذه القرى فهي :

(أوصرة ، خربة الوهادنة ، عرجان ، حلاوة ، باعون ، الهاشمية ، راسون ، اشتقينا ، محنا ، صنعار ، الطيارة ، راجب ، السفينة ، الراس الاقرع ، ثرة ازين) . اما بنية المناطق فهناك نقص كبير وواضح في الخطوط الهاتفية في عجلون وكفرمجة . وامام هذه القضية لا بد ان يتنبه ان بعض المؤسسات في عمان تتجاهل خدمات هاتفية اكثر من عشرة قرى في لواء عجلون والتي عدد سكانها يزيد عن اربعة الف ، والى .

في مجال الكهرباء

- ١- تربية قلعة الرض وتوسيع الطريق المؤدية اليها وإضافة استراحة تابعة لنافذة .
- ٢- إنشاء خندق مياه في تالوير مثلث اشتقينا وفتح مركز بريد ومركز اذنين ثابت في مثلث اشتقينا وزرود هذا الخندق بالمياه والنفقات العامة .

في مجال الاشغال العامة

- ١- فهناك طرق بحاجة الى فتح وتعميد واهمها طريق رحابا صنعار راسون .
- ٢- عمل خلطة اسفلتية لطريق الهاشمية خربة الوهادنة حلاوة .
- ٣- عمل خلطة اسفلتية لطريق اوصرة مثلث باعون .
- ٤- فتح وتعميد طريق راجب داحوس .
- ٥- عمل خلطة اسفلتية لطريق عرجان جديتا .

لوائنا المسلحة

- ١- يعاني المتقاعدون العسكريون التقدمي منهم من عدم وجود قروض اسكان لهم .
- ٢- روايتهم التقاعدية رمزية ولم تعد تكفي بضع حاجاتهم .
- ٣- هناك معاناة من التقاعد المبكر .
- ٤- قروض الاسكان غير كافية نظرا لارتفاع مواد البناء كما ان هذه القروض جبلا لو منحت بدون الشرط لي البناء وذلك كي يستطيع الفرد من استغلال هذه القروض في امور انتاجية اخرى سيما وانه قد يكون مالكا لمزرل .

هكذا من الأشغال

في مجال الاوقاف

جامع بلدة وأصرة آل للسقوط وأهالي البلدة يناشدون وزارة الاوقاف انشاء جامع في البلدة .

في مجال وزارة الشؤون الاجتماعية

اعداد كبيرة من العائلات المحتاجة بحاجة ماسة لعطف هذه الوزارة عليهم وسأتقدم بقائمة بأسمائهم الى وزير الشؤون الاجتماعية كما ان توزيع المعونات والهبات حبلا لو كانت من خلال لجان تضم رؤساء واعضاء البلديات والمخاتير في كل قرية ومدراء المدارس كي توزع على المحتاجين بشكل عام وعادل .
واخيرا وفق الله لنا جلالة الحسين واطال في عمره .
واشكركم لاصفاتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الطرق الزراعية في لواء عجلون

البلدة عرجان

- ١- أم البنابيع - عرجان
- ٢- خلة العرق - الدنة
- ٣- عين البيض - ابر عبيد
- ٤- عين التتور - غدير الباعونية
- ٥- قابلا - طريق جدينا

البلدة باعون

- ١- الباعونية - حشتا
- ٢- خلة عابد - دير الملح
- ٣- باعون وادي الملح
- ٤- الاستب باعون
- ٥- خلة احمد - باعون
- ٦- الباعونية - رأس البلاءة

البلدة رأسون

- ١- رأسون صنعار
- ٢- رأسون المنشط عصيم
- ٣- رأسون أم السوكران
- ٤- رأسون محنا
- ٥- رأسون الشمالية طريق رحابا جدينا

البلدة أوصرة

- ١- أوصرة - ابر الحصص - الاستب
- ٢- الجلمة - السلم القبلي ترتبط بطريق خربة الصلاحيات
- ٣- الجوفة عن طريق حلاوة عجلون
- ٤- طريق طهر صوفان - حتى طريق اشتغلينا
- ٥- طريق الدوار وادي بحر

البلدة عيّن وعجلون

- ١- تعبيد الطرق الزراعي العورور المحالير عين جتا

- ٢- طريق الحاريجة جنوب غرب عين تسويه وتعبيد

- ٣- طريق سبع ابواب فتح وتعبيد

- ٤- طريق الجوارير غرب مثلث عين ولنهاية الاراضي الزراعية

البلدة محنا

- ١- تعبيد طريق محنا اشتغلينا

- ٢- فتح طريق محنا الطيارة أم البنابيع

- ٣- عين محنا - خلة البطمة

- ٤- محنا العلقه باعون

البلدة صفرة

- ١- صفرة - كفرربا

- ٢- صفرة - صخرة دوحلا

- ٣- صفرة السقلان

- ٤- صفرة - عراق الصورة

- ٥- صفرة شطنا وهذه مقبرة منذ عام ١٩٨٤ طريق قروية

البلدة راجب

- ١- راجب الاغوار

- ٢- المحوطة راجب داحوس

البلدة عتجرة

- ١- عتجرة سرايس الحلة السمره

- ٢- عتجرة سرايس الحلة السمره

- ٣- عتجرة الصفصاة

- ٤- الشكاراة الرأس الاقح نجدة

كما ان هناك طرق زراعية هامة منها ايضا طريق بلدة ام الرمل (عجلون) عين القنطرة الاغوار ، طريق

الاغوار جميعا في منطقة كفرنجمة / طريق سامتا من محطة حراج مغارة مفتاح حتى طريق النعيسة / تعبيد

طريق مثلث رحابا النعيسة الجامعة .

البلدة خربة الوهادنه

- ١- خربة الوهادنه - الاغوار ومنذ عامان والعمل قائم فيها بشكل متقطع وبغير انتظام

- ٢- دير الصادية الحروت

- ٣- طريق خربة الوهادنه العمائم صوفرا

- ٤- العمائم قانصا

- ٥- الوهادنه كفرنجمة

- ٦- طريق الروس الحربة

البلدة الهاشمية

- ١- طريق الهاشمية حلاوة

- ٢- الهاشمية العرض

- ٣- الهاشمية حوض العرش

- ٤- الهاشمية خربة الوهادنه

هكذا من المأهول

الجلسة الثالثة عشرة

- ١- طريق حلالة دير حلالة
- ٢- حلالة أبو الشروش
- ٣- حلالة خلة الشعلان الصيد
- ٤- عين الزريق مشرع الدالية
- ٥- تكملة طريق حلالة مثلث الهاشمية مع عدل خلة اسلخية لطريق حلالة الهاشمية .

نائب الرئيس: الرئيس ... حضرت النواب المحترمين ...
والآن نرفع الجلسة للاستراحة والغدا . ان شاء الله ، وسنعود ان شاء الله
لاستكمال الجلسة في تمام الساعة الواحدة . ونعطي الكلمة الآن لوزير المالية
للمشاورات والتشاورات مع النواب .
معالي وزير المالية : معالي الرئيس ، معالي النواب المحترمين ، معالي وزير المالية في رغبة
بالجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى للمعقدة صباح يوم السبت ٢٢/٢/١٩٩٠ ميلادية .

معالي الرئيس : معالي النواب المحترمين ...
يطلب لي في بداية حديثي ان اتفق معالي النواب على الدخول في مناقشات اللجنة المالية في
مناقشتها لمشروع قانون الموازنة العامة والذي لو طيد الثقة بأن ما تم تناوله من نقاش وما قدمته اللجنة المالية من
مطالبات هو اثره لعملية اعداد الموازنة وترسيخ لمبادئ التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

معالي الرئيس ... حضرت النواب المحترمين ...
اقدم فيما يلي الايضاحات التي تهيب على بعض المطالبات التي وردت في تقرير اللجنة المالية المرفقة
وكثير من الاسئلة التي اثارها السادة النواب المحترمين .

- ١- نسبة خدمة الدين العام الخارجي
استعرض تقرير اللجنة المالية خدمة الدين العام الخارجي وارجو ان ابين حول هذا الموضوع ما يلي :-
تؤكد الاحصائيات ان نسبة خدمة الدين العام الخارجي وهي " مجموع القساط والغوائد التي تدفع بالعملة
الاجنبية الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات " للعامين ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ هي (٣٩٪) ، (٢٣٪)
على التوالي ومن المتوقع ان تكون النسبة (٢٧٪) في عام ١٩٩٠ .

* وقد عاد من بغداد معالي رئيس المجلس السيد سليمان عرار وترأس الجلسة .

ويغزى ارتفاع النسبة عام ١٩٩٠ الى ان جزءا من فوائد عام ١٩٨٩ وهي بمقدور ثمانين مليون دولار
سيتم دفعها خلال العام الحالي ، ان هذه النسبة تزيد بسبع نقاط عن النسب المقررة المتعارف عليها ،
ولنا ولبيد الثقة بأن اقتصاد الوطن قادر على استيعابها .

٧- الاستهلاك

تشارك الحكومة اللجنة الرأي في ان حجم الاستهلاك هو الحائل الرئيسي دون توفير المدخرات اللازمة
للاستثمارات ، وان تخفيض هذا الاستهلاك تدريجيا الى ما دون نسبة (٩٢٪) من الناتج المحلي
الاجمالي في عام ١٩٩٣ هو امر مفيد للاقتصاد الوطني لانه يؤدي الى توجيه مزيد من المدخرات
للاستثمار الذي يؤدي بدوره الى خلق مزيد من فرص العمل ، هذا الا ان تطبيق ذلك سيتطلب مزيدا من
الاجراءات للحد من الاستهلاك بشقيه العام والخاص ، ولاعادة هيكلته بما سيؤدي الى تحمل المواطنين
اعبائها كبيرة .

٣- تمويل الموازنة

ترحب الحكومة باقتراح اللجنة المالية اعداد موازنة عام ١٩٩١ على اساس التبريد وفق القطاعات
والاقاليم التنموية اضافة الى التبريد الحالي وارجو ان اوضح في هذا المجال ما يلي :-
(أ) ان الجدول رقم (٢) في وثيقة الموازنة قد قدم ملخصا للنقطة الجارية والرأسمالية وفقا للنشاط
الاقتصادي .

(ب) مستقوم وزارة المالية بالتنسيق مع اللجنة المالية بالنظر في ادراج جداول تفصيلية ملحقه بقانون
الموازنة يبين فيها التوزيع القطاعي والتوزيع وفق الاقاليم .

٤- ملاحق الموازنة

توافق الحكومة اللجنة المالية على رأيها بعدم دستورية الاتفاق بموجب ملاحق الموازنة قبل موافقة مجلسكم
الكريم عليها وعليه فستلتزم الحكومة ابتداء من هذا العام بعدم صرف اي نفقات اضافية غير واردة في
قانون الموازنة العامة الا بعد موافقة مجلسكم الكريم على اصدار التشريع الخاص بذلك .

٥- المؤسسة الاردنية للاستثمار

لقد تم تحويل صندوق التقاعد مؤخرًا الى المؤسسة الاردنية للاستثمار وحولت جميع اسهم الحكومة
للمؤسسة المذكورة لادارتها على ان تتحول الارباح التي تتحقق في نهاية كل عام للخزينة .
وتبلغ قيمة موجودات المؤسسة من الاسهم بالقيمة الدفترية اذا ما استثنينا مساهمتها في الشركات العمومية

هكذا من الأشهر

نحو (١٥٢) مليون دينار وتقدر الأرباح التي ستحققها المؤسسة كمائدات على مساهماتها لعام ١٩٨٩ بحدود (٥.٦) مليون دينار في حين تقدر الأرباح الرأسمالية التي تحققت خلال عام ١٩٨٩ بحدود (٦٠) مليون وتقتل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لاسهم المؤسسة .
وأن الحكومة ستولي اهتماما خاصا بإعادة النظر في مساهمة المؤسسة في بعض القطاعات وبيع هذه الأسهم للقطاع الخاص (كإسهمها في القطاع الفندقي على سبيل المثال) وتوجيه استثمارات المؤسسة لمشاريع انتاجية مع الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم الموفرة لفرص عمل جديدة .

٦- المكالمات الهاتفية

نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني فقد قمت دراسة أجور المكالمات الهاتفية الخارجية وتبين أن ما يدفعه الأردن بالعملة الأجنبية لبعض الدول الخارجية يزيد على ما يحصله الأردن كأجور لهذه المكالمات بالعملة المحلية وعليه فإن الزيادة التي قمت على أجور هذه المكالمات كانت ضرورية لصلاح هذا الحل ولتجنب تسرب العملات الأجنبية من الأردن . ودراسة أثر هذه الإجراءات على إيرادات الأشهر الأولى ، تشير أول ، تشير الثاني ، كاتون الأول من عام ١٩٨٩ تبين بأن هناك زيادة في الداخل المحلي بلغت نسبته حوالي (٣٠٪) عن نفس الفترة من عام ١٩٨٨ .
ومن المتوقع أن تزيد حصة التسويات الدولية لصالح الإدارة الأردنية بمبلغ (٣.٦) مليون دولار لتصبح حوالي (١٨.٥) مليون دولار .

وستقوم الحكومة باستمرار بإعادة النظر في أجور المكالمات الهاتفية لتأخذ بعين الاعتبار التطورات والمستجدات ومصلحة الوطن والمواطن معا ، كما ستقوم الحكومة بدراسة الهوائيات الرسمية في مساكن المسؤولين في جهاز الدولة بقصد إلغاء غير الضروري منها .

٧- النفقات الرأسمالية

لقد أشارت اللجنة المالية في تقريرها بأن مخصصات التنمية الفعلية من النفقات الرأسمالية لعام ١٩٩٠ لا تزيد عن (٩٠) مليون دينار أي ما نسبته (٨٪) من الموازنة .
ويبدو أن اللجنة الكريمة في تحديثها لهذا الرقم قد حصرت الاتفاق التنموي بالمبالغ المسحوبة من القروض الخارجية للمشاريع الأمانية ولم تأخذ بعين الاعتبار ما يرصد من الإيرادات المحلية لتمويل هذه المشاريع . ومن الجدير بالذكر أن النفقات الرأسمالية التي تقوم بها الحكومة من خلال قانون الموازنة العامة سواء كانت مموله من الإيرادات المحلية أو من القروض الخارجية لما يتم إنفاقها على المشاريع الانتاجية ومشاريع الخدمات الأساسية والبنية التحتية (كالمواصلات والطرق والمنازل والمستشفيات الخ) لرصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي بشكل عام وتوفير المناخ

ساحمت هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في منتصف شهر نيسان ١٩٨٩ بتحقيق وفورات مقدراها (٥٨) مليون دينار منها (٤٦) مليون دينار زيادة في الإيرادات و (١٢) مليون دينار خفض في النفقات على أنه يجدر بالملاحظة ما يلي :

- أ- لم تخصص الحكومة في موازنة عام ١٩٨٩ أي مبلغ لدعم المواد التموينية ، مما اضطر الحكومة بعد ذلك إلى استصدار ملحق موازنة تم بموجبه تخصيص مبلغ (٢٥) مليون دينار لذلك الدعم ، بالإضافة إلى ما وفرته وزارة التموين من حساب الانهيار لتلك الغاية.
- ب- كما لم تخصص الحكومة المبالغ الكافية لتسديد فوائد القروض الداخلية والخارجية ، مما اضطرها بعنق إلى تخصيص مبلغ (٣٠) مليون دينار لهذه الغاية في ملحق الموازنة ..
- ج- بلغ عجز الرواتب في موازنة عام ١٩٨٩ (١٧) مليون دينار .
- د- قدرت الحكومة فائض بيع النفط لعام ١٩٨٩ بمبلغ (١٢٥) مليون دينار لم يتحقق منها سوى حوالي (٢٢) مليون دينار فقط على الرغم من زيادة أسعار المحروقات في منتصف شهر نيسان ١٩٨٩ .

وتبين مما تقدم أن محصلة الزيادة في النفقات والعجز في الإيرادات المقدرة لعام ١٩٨٩ قد بلغت (٨٥) مليون دينار ، ولما كان ما حققته إجراءات الحكومة في نيسان من عام ١٩٨٩ هو (٥٨) مليون دينار فقط فإن النتيجة كانت زيادة العجز بمبلغ (٢٧) مليون دينار .
ومن ناحية أخرى فإن النتائج الأولية لعام ١٩٨٩ قد أظهرت أن المجهود الحكومي في ضبط النفقات وزيادة الإيرادات قد أثمر ونجح في تخفيض عجز الموازنة بشكل مقبول .

أورد النائب المحترم أن نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية قد ارتفعت من (٥٨٪) عام ١٩٧٩ إلى (٨٥.٢) خلال الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٨ . وهذه المقارنة تعززها الدقة نظرا لدعم الخزينة لأسعار المحروقات عام ١٩٧٩ في حين أن أسعار المحروقات قد حققت فائضا خلال الأعوام ١٩٨٦ - ١٩٨٨ يزيد عن (٢٢١) مليون دينار ، ولعدالة مقارنة النسب بتحديد تأثير عامل المحروقات نفقة وإيراداً ، يكون معدل تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية (٨٣.٣٪) خلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٤ و (٧٦.٨٪) خلال الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٨ .

وتقتضي الأمانة العلمية أن أبين بأنه ليس صحيحاً القول بأن تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي قد بدأ عام ١٩٨٨ ، فإن كلمة صندوق النقد الدولي خلال مؤتمر نادي باريس في ١٩٨٨/٧/١٩ تشير إلى أن إجراءات الحكومة خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨ كانت قاصرة عن معالجة الأوضاع الاقتصادية التي استمر تدهورها الأمر الذي جعل من الضروري وضع برنامج متكامل للتصحيح الاقتصادي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٣ حسب الوثائق المقدمة للجنة المالية الموقرة وتم تطبيقه بعد ذلك التاريخ .

هكذا من الأشهر

لقد عرضت الحكومة تسلسل المديونية الخارجية عبر السنوات السابقة لأعطاء تقرير موضوعي لحجم تلك المديونية لكل سنة على حدة وتطورها على مدار السنوات السابقة لتحديد المسؤولية اجابة لعرض قدمه معالي النائب المحترم حول الموضوع .

ان التقديرات الأولية للمديونية الخارجية في نهاية عام ١٩٨٩ كما اوردتها في خطاب الموازنة هي (٨٠٦٠) مليون دولار في حين كانت في نهاية عام ١٩٨٨ (٨٣٠٣,٨) مليون دولار وقد نجم الفرق عن نقل مبلغ (٢٠١) مليون دولار الى الفوائد والفرق بين الاقتراض والتسديد لذلك العام واعادة تقييم القروض باسماء العملات في نهاية عام ١٩٨٩ . وان ارقام المديونية قابلة للتغير من عام لآخر نتيجة سعر التعادل بين الدولار والعملات الاجنبية اذ ان حوالي (٥٩٪) من المديونية الخارجية بعملات اخرى غير الدولار .

وتشير دراسة اولية الى انه قد تم خلال عام ١٩٨٩

تسديد ٣٠٥ مليون دولار

التعاقد على ٣٢١,٧ مليون دولار

سحب ٣٥٠ مليون دولار من القروض المتعاقد عليها .

ولا تشمل هذه الارقام مسحوبات الشركات الصناعية من القروض العسكرية والتي لم تبلغ بها وزارة المالية بعد .

تشكل القروض غير المسحوبة قروضا تنموية واخرى عسكرية ، والقروض التنموية قروض طويلة الاجل وبشروط ميسرة ، ومشايخها قيد التنفيذ وليس من المصلحة ايقاف تلك المشاريع لما يترتب على ذلك من خسارة وركود وبطالة اضافية . اما القروض العسكرية فإن عقودها ترتب على المملكة خسارة المبالغ المدفوعة للموردين والغرامات اذا ما الغيت عقودها وهي خسارة كبيرة تجعل مثل هذا القرار ضارا بالمصلحة الوطنية .

لقد طلب معالي النائب بضرورة وضع سقف للمديونية ، والحكومة تشاركه في ذلك الرأي وقد التزمت في بيانها الوزاري بعدم زيادة القروض في نهاية عام ١٩٩٠ عن رصيدها في نهاية عام ١٩٨٨ ، الا ان الامانة العلمية تقتضي ان اوضح ان سياسة الحكومة التي كان معالي النائب المحترم عضوا فيها تخالف ذلك وأرجو ان اقرأ من محضر جلسة النواب المتقدمة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٣ رد الحكومة على اللجنة المالية بهذا الاقتباس

« أوصت اللجنة المالية بتعديل قانون الدين العام رقم (١) لسنة ١٩٧٦ لمعاملة الدين الخارجية كالدين الداخلي في وضع سقف لها ، ان وضع سقف محدد للدين الخارجية امر ليس في مصلحة المملكة للسببين التاليين الخ » انتهى الاقتباس .

ويجدر بالملاحظة هنا بأن من اهم معايير تحديد سقف المديونية الخارجية هو نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات وقد بلغت هذه النسبة خلال عام ١٩٨٩ (٢٨,٦٪) ، وذلك بالرجوع الى ارقام ميزان المدفوعات كما تظهره نشرة البنك المركزي ، في حين ان الحكومة قد ابلغت مجلس النواب المقرر في جلسته بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٣ ان تلك النسبة هي (١٢,٤) اي اقل من نصف الرقم الحقيقي ويبدو انه عند احتساب تلك النسبة لم يتم احتساب خدمة القروض العسكرية والقروض المكفولة من الحكومة .

١٤- اما فيما يتعلق بما اوردته سعادة النائب المحترم لوث شبهات فارجو ان ايمن ما يلي- اورد النائب المحترم بعض الارقام المتعلقة بالدين الخارجي وقد اوضحت فيما سبق وضع المديونية الخارجية والارقام الأولية لها كما هي في نهاية عام ١٩٨٩ . كما اشرت سابقا ان المبلغ المحسوب هو (٣٥٠) مليون دولار وليس (٣٥٠) مليون دينار ، وان المبلغ المسدد هو (٣٠٥) مليون دولار وليس (٢٤٣,٩) مليون دولار كما ورد في خطاب النائب المحترم ، ويعد الفرق بين الرقمين الى فروقات العملة على مجمل قيمة القروض بسبب اختلاف اسعار العملات الاجنبية مقابل الدولار في نهاية عام ١٩٨٩ عما كانت عليه عام ١٩٨٨ .

وقد ذكر ان الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ قد شهدت أعلى عجز في الميزان التجاري دون استعراض التغيرات الاخرى المرتبطة بالعجز التجاري ، مثل معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والتكوين الرأسمالي الاجمالي ولذا فلنصحح الصورة فانه يجب ان يوضح ان متوسط معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة كان (٧,٦٪) للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، مقارنة مع (٢,٥٪) للاعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ، في حين ان معدل نسبة التكوين الرأسمالي الى الناتج المحلي الاجمالي للاعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٣ هي (٤٣,٢٪) انخفضت الى (٢٧,٤) للاعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٨ .

ومن البديهي ان النسبة العالية للتكوين الرأسمالي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ قد اادت الى الارتفاع في قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية خاصة وان تلك الفترة قد تميزت بزخم النشاط التنموي. كما ذكر ان مجموع القروض الخارجية التي اخذت لتمويل العجز في الموازنة العامة للمستغرات ١٩٧٨ - ١٩٨٨ ، بلغت (١,٢٧) مليون دينار دون ان ايمن ان المبلغ المذكور يشمل ايضا قروضا لمشاريع الشركات المساهمة الكبرى والمؤسسات الحكومية المستقلة .

ولتقييم الانحياز المالي فاللائل ان يدرس عجز الموازنة قبل التمويل لتلك الفترة ، ولاحظ في هذا المجال ان معدل عجز الموازنة السنوي قبل التمويل خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ كان (٩٥) مليون دينار في حين انه بلغ عام ١٩٨٤ (١١٧) مليون دينار بينما ارتفع هذا المعدل الى (١٦٧) مليون دينار للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ .

هكذا من الأشهل

١٥- أما بخصوص مطالبات سعادة النائب المحترم ابراهيم غريسات فارجو ان ابن ما يلي:-

لقد اشار سعادة النائب المحترم الى عدم بيان تفصيلات واقية ومبررات كاملة على ارقام وايرادات ونفقات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ ضمن وثيقة الموازنة . ان وثيقة الموازنة العامة تصدر بقانون وهذا القانون لا يمكن ان يشمل بيان اسباب ومبررات كل رقم فيه والا أصبحت الموازنة بحاجة الى مجلدات كبيرة لاصدارها .

ان خطاب الموازنة اشار الى المرتكزات الاساسية والخطوط العريضة التي استند اليها مشروع قانون الموازنة العامة . كما تضمن ايضا بعض الايضاحات الضرورية لتقدير الايرادات والنفقات . ولقد اطلعت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم خلال نقاشها المطول لوثيقة الموازنة على جميع المعلومات والتفصيلات والمبررات المتعلقة بارقام كل بند من بند الإيرادات والنفقات.

اما فيما يتعلق بالحساب الختامي . فقد تم الانتهاء من اصدار الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٨٨ . وقد تم تزويد مجلسكم الكريم بنسخ منه . اما فيما يتعلق بالحساب الختامي لعام ١٩٨٩ . فليس بالامكان تقديمه مع مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ الذي يتوجب تقديمه حسب احكام الدستور الى مجلسكم الكريم قبل نهاية السنة المالية بشهر واحد في حين ان الحساب الختامي يحتاج اعداده الى عدة اشهر بعد انتهاء السنة المالية بحيث تتمكن وزارة المالية من المراجعة النهائية للبيانات الفعلية لعام ١٩٨٩ واجراء التسويات الختامية لبعض القيود قهيدا لاصداره بشكل نهائي وسيتم تزويد مجلسكم الكريم بذلك الحساب حال الانتهاء من اعداده .

اما عن نفقات الجهاز المدني لعام ١٩٩٠ . فلان ما اشارت اليه خلاصة النفقات الجارية من ان نفقات الجهاز المدني تبلغ (٢١٨.٤) مليون دينار بينما ورد في خلاصة الموازنة جدول رقم (٣) ان اجمالي هذه النفقات (٢١٤.١) مليون دينار . فيعزى الى ادراج مخصصات الضمان الاجتماعي البالغة (٤.٢) مليون دينار والواردة في خلاصة الخدمات المدنية ضمن النفقات الاخرى كبنود مستقل في جدول رقم (٣) المذكور .

وبخصوص الاعانات والمكافآت في وزارة المالية والتي تبلغ نحو (١٢٧.٨) مليون دينار فلان الجزء الاكبر منها والبالغ (٨٣.٠) مليون دينار هو رواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين والمبلغ المتبقي ومقداره (٤٤.٨) مليون دينار فهو دعم للمؤسسات التالية :

- (٧٥.٣) مليون دينار للمؤسسة الطبية العلاجية للواء بالتزاماتها العلاجية .
- (٧.٦) مليون دينار لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- (٦.٠) مليون دينار لدعم المجالس المحلية لتسديد جزء من استثمارات هذه المجالس ولوائد

المناسب والخدمات الضرورية لدعم مشاريع القطاع الخاص الانتاجية .

واذا اخذنا بعين الاعتبار جميع النفقات الرأسمالية والتنمية والممولة من القروض والمبالغ الكاملة لها من الخزينة فإن مجموعها يصل في عام ١٩٩٠ الى (١٨٢) مليون دينار مقابل (١٤١) مليون دينار لعام ١٩٨٩ .

٨- تعرضت اللجنة المالية الكريمة وبعض السادة النواب المحترمين الى موضوع القرض المقدم لشركة الاسمنت الاردنية الواردة لي وثيقة الموازنة لسنة ١٩٩٠ واره ان ابن هنا مايلي:-
تم دمج شركة اسمنت الجنوب مع شركة مصانع الاسمنت الاردنية عام ١٩٨٥ ولتمكينها من معالجة اوضاعها المالية قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٧ تقديم قرض للشركة بمعدل قيمة ضريبة الاستهلاك التي تتحقق على كميات مبيعاتها المحلية خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ على ان يتم تسديد هذا القرض على اساس اعتبار (٤٠٪) من قيمته مساهمة من الحكومة في رأسمال الشركة بالقيمة الاسمية للسهم اعتبارا من ١٩٩١/١/١ وعلى ان يسدد الرصيد على اقساط نصف سنوية متساوية خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٥ .
وان المبالغ التي يتم رصدها في قانون الموازنة العامة هي تنفيذ للاتفاقية المعقودة بين الحكومة والشركة .

٩- ضريبة الدخل

تحدث كثير من السادة النواب المحترمين عن المبالغة في تقدير ايرادات ضريبة الدخل لعام ١٩٩٠ والتي قدرت انهاستزيد من (٥٤) مليون دينار عام ١٩٨٩ الى (١٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٠ . ان ضريبة الدخل التي سيتم تحصيلها خلال هذا العام تعود للنشاطات المالية والاقتصادية والتجارية التي حصلت خلال عام ١٩٨٩ . وبخاصة الارباح المتوقعة للشركات المساهمة الكبيرة في الاردن .

- من المتوقع ان تزيد حصيلة ضريبة الدخل على الشركات المساهمة من (٢٠) مليون دينار عام ١٩٨٩ الى (٦٠) مليون دينار منها ما لا يقل عن (٤٠) مليون دينار من شركة الفوسفات علاوة عن ارتفاع ضريبة البنوك والشركات المالية وشركات التأمين نظرا لارتفاع ارباحها وتعديل قانون ضريبة الدخل .

- من المتوقع ان تزيد حصيلة الضرائب على شركات التضامن وارباب الاعمال والمهن من حوالي (١٥) مليون دينار عام ١٩٨٩ الى حوالي (٢٠) مليون دينار عام ١٩٩٠ نتيجة تخفيض الاعفاءات على الاجارات واخضاع التجارة المقارة للضريبة وارتفاع قيمة المخزون السلعي بسبب فرق العملة وتحسين وتطوير وسائل التحصيل .

هكذا من الأشهر

عشر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى للمقعدة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

- اما فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين فإن الزيادة المتوقعة لا تتجاوز مليون دينار وهي تقل عن الزيادة التي تحققت خلال عام ١٩٨٩ ، ولن تغطى تلك الزيادة ذوي الرواتب المتدنية والمتوسطة .
وعما يجدر ذكره ان حصيللة ضريبة الدخل خلال كانون الثاني لهذا العام قد بلغت (٦١) مليون دينار مقابل (١٧) مليون في العام السابق مما يؤكد ان الرقم واقعي وان حصيللة الضريبة ستتجاوز الإيراد المستهدف .

١٠- الضرائب الجمركية

اشار بعض النواب المحترمين الى ارتفاع الضرائب الجمركية لعام ١٩٩٠ بمبلغ (٤١) مليون دينار عن عام ١٩٨٩ او ما نسبته حوالي (٣٤٪) .

لقد اوضحت اسباب الزيادة هذه اثناء مناقشة مشروع قانون الموازنة مع اللجنة المالية وزيادة في التوضيح ارجو ان ابين ما يلي :-

(أ) نتيجة لسياسة البنك المركزي في تقريب سعر صرف الدينار الرسمي مع سعر الصرف السائد في السوق بقصد توحيدهما فقد تمت اعادة النظر في سعر معادلة الدينار بالعملة الاجنبية للفايات الجمركية الامر الذي سيحقق زيادة في الرسوم تبلغ حوالي (٢٤) مليون دينار .

(ب) - تقدر قيمة الرسوم الناجمة عن فتح باب الاستيراد ابتداء من ١٩٩٠/١/١ للسلع التي حظر استيرادها في السابق بحوالي (١٧) مليون دينار .

١١- النفقات الجارية

اشار بعض السادة النواب ان النفقات الجارية لعام ١٩٩٠ قد ارتفعت عن ارقام ١٩٨٩ وكان اولى بالحكومة ان تقوم بتجميد هذه الأرقام عند مستواها على الاقل او تخفيضها بدلا من زيادتها .
ان الحكومة حريصة على ضبط وترشيد النفقات الجارية ولكن المتخصص لاسباب الزيادة والتي تم ايضاحها بشكل تفصيلي في خطاب الموازنة العامة يجد ان هذه الزيادة نتجت عن زيادة بعض بنود الاتفاق التي لا تستطيع الحكومة تخفيضها ، وهي كما يلي :-

زيادة السنوية في الرواتب والاجور والملازات	مليون دينار
للجهاز المدني والعسكري ورواتب الشراخر المطلوبة	١٢
زيادة فوائد القروض الخارجية	٤١
زيادة دعم المزارع الصوبية	٣٥

عشر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى للمقعدة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

رواتب المتقاعدين الجدد	٩
نقل مخصصات دعم المجالس المحلية من الموازنة	
الرأسمالية الى الجارية	٦
زيادة النفقات الاخرى لكل من وزارتي التربية والتعليم والصحة لمواجهة ارتفاع اسعار الادوية والكتب	٢
المجموع	١٠٥

وفي هذا يتبين بأن النفقات الجارية لعام ١٩٩٠ بدون هذه الزيادات التي لا يمكن تخفيضها اقل من النفقات الجارية لعام ١٩٨٩ بمبلغ (٧,٣) مليون دينار بالارقام المطلقة.
هذا وان هذه النفقات تظهر انخفاض ملحوظا بالاسعار الحقيقية اذا ما اخذ بعين الاعتبار الانخفاض الذي طرأ على سعر صرف الدينار .

١٢- اعادة جدولة القروض الخارجية

لقد تساءل بعض السادة النواب المحترمين لماذا لم تسع الحكومة الى اعادة جدولة كامل المديونية الخارجية ولماذا لم تسع كذلك الى تخفيض جزء من تلك المديونية خلال تفاوضها مع الدول المقرضة ؟
يمكن تصنيف قروض الاردن الخارجية على اساس قابليتها لاعادة الجدولة على الوجه التالي :

(أ) قروض من مؤسسات دولية وصناديق عربية واقليمية وهي غير قابلة لاعادة الجدولة لان هذه المؤسسات والصناديق تستمر باقراض الاردن مقابل ما يتم تسديده لها ، وتشكل تلك القروض نحو (١٨٪) من مجموع القروض .

(ب) قروض من حكومات اجنبية وهي قابلة لاعادة الجدولة منحت لتمويل المشاريع الانمائية والتسلح وتشكل ما نسبته حوالي (٦٣٪) من مجموع القروض في نهاية عام ١٩٨٨ .

(ج) قروض من البنوك التجارية الاجنبية وهي قابلة ايضا لاعادة الجدولة منحت لتغطية عجز الموازنة وتمويل بعض المشاريع التنموية والتسلح وتشكل ما نسبته (١٩٪) من مجموع القروض في نهاية عام ١٩٨٨ .

يعتبر الاردن من الدول ذات الدخل المتوسط حيث ان متوسط دخل الفرد فيه يزيد على (٨٠٠) دولار ، والدول الدائنة لا تقبل الغاء اي من قروضها لتلك الدول بل تعمل على تخفيف عبء مديونتها من خلال اعادة جدولة القروض فقط ، علما بأن خطاب الموازنة قد خص التطورات العالمية المتعلقة بتخفيف عبء المديونية على الدول النامية .

هكذا من المأهول

١٣- اما بالنسبة لما اشار اليه معالي النائب السيد ذوقان الهنداوي فإنه لا بد من توضيح مايلي :

خلافا لما اوردته النائب المحترم لم يعتمد خطاب الموازنة المؤشرات الاقتصادية لسنة واحدة لتقييم الارشاح الاقتصادية اذا ان خطاب الموازنة قد حدد بشكل واضح انه قمت المحازرات ملحوظة في السبعينات وبداية الثمانينات وان الاقتصاد الاردني شرع في التراجع في السنوات الاخيرة الا ان عام ١٩٨٨ تميز بتفاقم المشكلة الاقتصادية وظهورها الى السطح وبيان حجمها الحقيقي وجرى بعد ذلك بشكل مختصر استعراض المؤشرات الاقتصادية التي سادت ذلك العام .

سينظر الى عام ١٩٨٨ في الاردن من وجهة نظر اقتصادية كعام الازمة اذا توقفت فيه المملكة عن تسديد ديونها الخارجية وتوقف البنك المركزي عن توفير العملات الاجنبية لتلبية احتياجات المواطن بعد ان تصرف بجزء من احتياطي الذهب وتم تعويم الدينار الاردني دون تخطيط مسبق وما ترتب على ذلك من سلبيات ، بالإضافة الى ذلك فإن عام ١٩٨٨ هو اول عام منذ عام ١٩٧٣ يشهد فيه الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تراجعاً بالارقام المطلقة ، علماً بأن نسبة التراجع تتجاوز (٢٪) .

اشار النائب المحترم ان نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي كانت (١٢٧٪) عام ١٩٧٩ وانخفضت الى (١٠٣٪) عام ١٩٨٨ وهو امر يجب تمييزه في رأيه . ان هذا الامر لا يتفق مع التوجه العلمي في التعامل مع متغير الاستهلاك ، اذا يجب الربط بين تطور الاستهلاك وتطور الناتج المحلي الاجمالي .

لقد كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ بسعر السوق وب الاسعار الجارية (٢١٪) سنوياً في حين ان معدل مجمل الاستهلاك زاد بالمتوسط بما نسبته (١٩٪) سنوياً للفترة ذاتها اي ان معدل النمو زاد عن معدل الاستهلاك بنسبة (٢٪) .

اما متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ بسعر السوق وب الاسعار الجارية فقد بلغ (٢٪) فقط سنوياً في حين ان معدل مجمل الاستهلاك زاد بالمتوسط بما نسبته حوالي (٣٪) سنوياً للفترة ذاتها اي ان نسبة نمو الاستهلاك فاقت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بقدر (١٪) .

ونحن نتطلع خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٣ الى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي يصل في المتوسط الى (٣٪) سنوياً ، وفي نفس الوقت تخفيض نسبة الاستهلاك بقدر حوالي (٢٪) بالمتوسط سنوياً ، وبالتالي تحقيق زيادة جيدة في معدل النمو يرافقتها تخفيض في نسب الاستهلاك .

كما اشار النائب المحترم الى ان الاجراءات المالية التي اتخذت في منتصف نيسان ١٩٨٩ هي التي ادت الى زيادة الإيرادات المحلية وأخذ من النفقات .

واقساط القروض التي التزمت الحكومة بتسديدها عنها وفق قرارات مجلس الوزراء في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ والتي تبلغ بحدود (٢٤٠٠) مليون دينار .

- (٢٠٧) مليون لصندوق المعونة الوطنية يمثل حصيلة ضريبة الخدمات الاجتماعية التي خصصت للصندوق بموجب قانونه ويصرف هذا المبلغ عن طريق التنمية الاجتماعية للامر الفقيرة على شكل معونات نقدية للذين لا يستطيعون العمل او لتأهيل القادرين على العمل وفق اسس حددها الصندوق .

- (٢٠٠) مليون دينار لامانة عمان الكبرى لتعويضها عن جزء من حصتها من إيرادات عوائد المحروقات .

- (١٠٧) مليون دينار لمؤسسة التدريب المهني لتكثيفها القيام بواجباتها وخاصة لتنمية المهارات وتكوين قوة العمل الاردنية من اشغال فرص عمل اضافية .

- (٥٠٠) مليون دينار لعهد الادارة العامة ومؤسسات اخرى تصرف بقرار من مجلس الوزراء .
واما فيما يتعلق بمخصصات البرامج الاجنبية / الاذاعة والتلفزيون ، فإنها تغطي (١٠٩٢) ساعة بث سنوياً تشمل البرامج الرياضية والوثائقية مقابل (٦٦٣) ساعة بث للبرامج العربية ، وستقوم الحكومة بدراسة متعمقة للبرامج الاجنبية بهدف ترشيد وضبط الاتفاق عليها ، وتوجيه البرامج بشكل عام بما يتناسب مع عاداتنا وثقافتنا الاسلامية .

اما عن مدرسة المستجدين فإن هذه المدرسة لتدريب المنتسبين المجدد للقوات المسلحة ، تقوم بتخليدها مديرية التموين والتزويد البوغسلانية لتحتكين شركة الفوسفات من تحصيل ديونها على الحكومة البوغسلانية ، والمدرسة قيد التنفيذ ويتوقع انجازها في نهاية العام وقد تم موافاة اللجنة المالية بالمعلومات التفصيلية عن تلك المدرسة .

وبالنسبة لموضوع الادوية فإن وزارة المالية تعطي اولوية خاصة لتوفير الادوية والعلاجات لكل من وزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية بما يضمن توفير مخزون امن دوائي مناسب .

تم رصد المخصصات اللازمة لتوفير الادوية والعلاجات للمراكز الصحية في موازنة وزارة الصحة وموازنة صندوق التأمين الصحي لعام ١٩٩٠ على النحو التالي :

- تم رصد مبلغ (١٠٧) مليون دينار في موازنة وزارة الصحة .
- تم تخصيص مبلغ (١٠٥) مليون دينار من موازنة صندوق التأمين الصحي لعام ١٩٩٠ .
- كما سيتم تخصيص حوالي (٨٠٥) مليون دينار في موازنة المؤسسة الطبية العلاجية لعام ١٩٩٠ لتغطية احتياجات المستشفيات من الادوية والعلاجات .

اما فيما يتعلق بتفقات القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني ، فقد تم اخلاص اللجنة المالية لمجلسكم

هكذا من الأشهر

عشر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المتقدمة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

الكرام على تفاصيل موازنات الأمن العام والدفاع المدني ، أما بالنسبة للقوات المسلحة فقد تم الاتفاق على أن يقوم مجلسكم الكريم بزيارة للقيادة العامة للاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بنشاط القوات المسلحة ونفقاتها .

وبخصوص مشاريع الطرق ، فإن مشروع الموازنة قد أورد مخصصات كل طريق رئيسية على حدة وكلفة كل منها ، ويلاحظ بأن الغالبية العظمى من تلك المشاريع هي مشاريع قيد التنفيذ من سترات عدة والمرصود هو ضروري لاستمرار العمل بها ، أما مشاريع الطرق القروية والزراعية فسيتم اعداد قوائم بها بالتشاور مع الحكام الاداريين وتواب المناطق . وبذلك فقد اجبت على النقاط التي اثارها سعادة النائب المحترم ابراهيم خريسات .

١٦- وفي معرض الرد على كلمة سعادة النائب المحترم فارس النابلسي فارجو ان ايئ ما يلي :-

فيما يتعلق بالديونية الداخلية فقد حدد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ ان مجموع الاقتراض الداخلي سيكون بحدود (٣٤) مليون دينار في حين ان المبالغ التي سيتم تسديدها هي (١٩.٢) مليون دينار ، وعليه فلم يتعرض الى تسديد سندات الدين العام واذونات الخزينة التي تستحق خلال عام ١٩٩٠ لانه سيتم اصدار سندات واذونات بدلا منها ، وبذا فسيكون صافي الاقتراض الداخلي حوالي (١٥) مليون دينار فقط وهو مستوى منخفض كما اشار اليه تقرير اللجنة المالية ويتفق مع متطلبات المرحلة الحالية وتعزيز اوضاع ميزان المدفوعات .

اما فيما يتعلق بتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج فقد بين خطاب الموازنة العامة ان المؤشرات الاولى تدل على انه سيتوقف التراجع في حوالات الاردنيين العاملين في الخارج خلال هذا العام ، وسيساهم في ذلك استقرار سعر صرف الدينار الاردني واستيراد الثقة بالاقتصاد الاردني .

واستعادة الثقة بالاقتصاد الوطني مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحسين اساسياته المتحصلة في استئناف النمو بنسب معقولة وزيادة الصادرات وتخفيض المستوردات من السلع والخدمات وتخفيض الاستهلاك وتخفيض العجز في الموازنة العامة ، بالإضافة الى تحسين المناخ الاستثماري المناسب بما في ذلك التطوير المؤسسي كما ورد في البيان الوزاري .

ولهذا فإن الحكومة تبنت تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الشامل باعتباره الاطار المناسب لتحسين اساسيات الاقتصاد الوطني واعادة الثقة به .

وقولي الحكومة اهمية خاصة لبناء الاحتياطيات الوطنية للمحافظة على استقرار سعر الصرف ، ولذا فإن جزء كبير من المبالغ التي سيتم اقتراضها خلال هذا العام من المؤسسات الدولية باجال طويلة وفترة امهال

عشر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المتقدمة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

مناسبة فتعجب لبناء الاحتياطي الوطني من العملات الاجنبية بقصد استقرار سعر صرف الدينار .

اما فيما يتعلق بمستوى الاسعار لهذا العام فقد توقع خطاب الموازنة انخفاضا ملحوظا في نسبة ارتفاع المستوى العام للاسعار بسبب الاستقرار المتوقع في سعر الصرف والاستمرار في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية التي تبنتها الحكومة ، بما في ذلك ضبط النفقات الحكومية لتقليص العجز في الموازنة العامة والمحد من الاستهلاك بشقيه العام والخاص والمحد من الزيادة في الدين العام الداخلي والتحكم في الكتلة النقدية بما يتناسب والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي والتوسع المتوقع في الانتاج الزراعي مما سيقلل من الضغوط التضخمية .

١٧- المساعدات العربية

لقد اثار بعض النواب موضوع المعونات العربية وكيف تم تقديرها وهل هناك التزام بها ؟

لقد حصلت الخزينة عام ١٩٨٩ على مبلغ (٥١٦) مليون دولار نتيجة للمجهود الجيدة التي قام بها جلالة الملك المعظم مع الدول العربية الشقيقة وقدرت هذه المساعدات لعام ١٩٩٠ بمبلغ لا يقل عن (٣٦٠) مليون دولار نتيجة لتقييمنا للاتصالات السابقة ولثقتنا بأن الدول العربية الشقيقة لن تتوانى عن تقديم الدعم لهذا البلد .

ولا يسعني في النهاية الا ان اكرر شكري وتقديري للسادة النواب اعضاء اللجنة المالية على تقريرهم القيم وان اتقدم الى مجلسكم الكريم بالشكر على ما بذلتموه في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ ، آملا ان يتجاوز اقتصادنا الوطني الصعوبات التي تجابهه حاليا ولوطننا العزيز التقدم والازدهار ولايناثه الرفاء تحت رعاية جلالة الملك الحسين المعظم واعي المسيرة الجيدة حفظه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

اتقدم باسم الحكومة بالشكر الوفير الى اللجنة المالية التي امضت الابام الطويلة على دراسة هذه الموازنة

دراسة علمية وعميقة لابعاد هذه الموازنة والتي سترسم السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٠ .

وتشاطر الحكومة اللجنة المالية والسادة النواب المحترمين الرأي بأن وثيقة الموازنة لا تعكس الاطلاق العام

هكذا من الأشهر

للدولة لعدم شمولها موازنات المؤسسات العامة المستقلة الا ان ذلك لا يعتبر مخالفة دستورية حسب المادة (١١٥) من الدستور .

لقد انشئت المؤسسات العامة بموجب قوانين واعطيت الاستقلال المالي والاداري بشكل قانوني وحسب نص الدستور بهدف توفير المرونة لها لتقديم افضل الخدمات للمواطنين وهي خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة ، وستقوم الحكومة بعرض موازنات المؤسسات العامة على اللجنة المالية حال الانتهاء من اعدادها وفي موعد لا يتجاوز نهاية شهر نيسان المقبل للاطلاع على اوضاع تلك المؤسسات بشكل تفصيلي .

اما فيما يتعلق بتعديلات اللجنة بتعديل قانون تنظيم الميزانية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ باضافة نص يتضمن مصادقة اللجنة المالية على موازنات هذه المؤسسات نستقوم الحكومة بدراسة هذه التوصية ضمن التوجه العام باعادة النظر في اوضاع هذه المؤسسات بهدف إلغاء المؤسسات التي استغلت الغرض من انشائها او دمج المؤسسات ذات النشاط المتكامل .

برنامج الإصلاح الاقتصادي

لقد سبق وان اوضحت عند مناقشة البيان الوزاري بأن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل برنامج وطني يشمل سياسة الاردن في زيادة الاعتماد على الذات وعلى الموارد المحلية بهدف ايجاد اقتصاد وطني قادر على استمرار النمو واستيعاب أي ظروف طارئة . ولم يفرض ذلك البرنامج على الاردن من أي جهة وبالتالي فليس صحيحا القول بأن هدف البرنامج خدمة المقترضين وحدهم ، وقد ساعد ذلك البرنامج الحكومة على اعادة جدولة قسط كبير من القروض الاجنبية الامر الذي اعطى الاقتصاد الوطني فسحة من الوقت للتكيف واستئناف النمو بمعدلات مقبولة .

دعم المواد التموينية الاساسية

حرصا من الحكومة على توفير السلع الاساسية للمواطنين باسعارها الحالية دون تحميلهم فروقات انخفاض سعر صرف الدينار الاردني وبالرغم من ارتفاع اثمان هذه السلع في بلد المنشأ فقد وصدت الحكومة مبلغ (٦٠) مليون دينار في وثيقة الموازنة لهذا العام دعما لهذه المواد علما بأن الدعم الحقيقي المتوقع سيكون محدودا نفس الدعم الذي تحصله الحكومة في العام الماضي والبالغ حوالي (٧٢) مليون دينار وسيتم تغطية الفرق بين المخصص في الموازنة ومقدار الدعم الحقيقي عن طريق إعفاء السكر من الرسوم الجمركية والتي تقدر بحذود (٧) مليون دينار وسيتم تغطية الرصيد الباقي من أرباح وزارة التمرين من نشاطاتها الأخرى في المطاحن والصرايح والمخابز .

أشار بعض السادة النواب الى ان هذا الدعم لا يفرق بين الغني والفقير والحكومة واعية لذلك ، وقد تدارست البدائل المختلفة مع اللجنة المالية لايصال الدعم الى مستحقيه الحقيقيين من الفقراء وذوي الدخل المحدود بشكل عادل وتستعنى الحكومة الى ترشيد الدعم ودراسة الوسائل الممكنة لتوصيله لمستحقيه وهي ترحب بأي

مقترحات محددة يقدمها مجلسكم الكريم في هذا المجال .

زيادة رواتب الموظفين

تعرض عدد من السادة النواب الى موضوع زيادة رواتب الموظفين ، ان الحكومة تولي عناية خاصة للجهاز المدني والعسكري باعتباره قاعدة العمل والانجاز الحكومي ، وقد اولت الحكومة واللجنة المالية امر زيادة الرواتب الكثير من الاهتمام والتقاش وقد تبين ان تلك الزيادة سوف تؤدي الى زيادة عجز الموازنة وبالتالي الى زيادة المديونية الناتجة عن الاقتراض لتمويل العجز ، كما سيترتب على هذه الزيادة انعكاس تضخمي في الاسعار .

ان زيادة دينار واحد في رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين سيترتب عليها كلفة سنوية بحذود (٤.٢) مليون دينار وهذا يعني انه في حال زيادة الرواتب بمعدل (١٠) دينار فإن الكلفة السنوية ستكون بحذود (٤٢) مليون دينار مما يعني عجز الموازنة بهذا الرقم .

وحرصا من الحكومة على تخفيف العبء الذي يعاني منه الموظفون والمتقاعدون المدنيون والعسكريون نتيجة ارتفاع الاسعار فقد استمرت بتبني سياسة دعم المواد التموينية الاساسية وثبات اسعارها .

بالاضافة الى ما تتحمله الخزينة من دعم لكل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية يتجاوز (٤) مليون دينار وستعمل الحكومة على توسيع خدمات المؤسسات لتمكين الموظفين من العيش الكريم ولن تالو جهدا في العمل على تحسين اوضاع الموظف والمتقاعد بمختلف الوسائل والسبل المتاحة .

موضوع البطالة

تدرك الحكومة بشكل واضح الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتفاقم مشكلة البطالة وتنبس التدرج تدرك تماما وكما هي التجارب في الدول الأخرى انه ليس هناك حل سحري سريع يعالج هذه المشكلة بشكل مرضي لجميع الفئات ومن هذا المنطلق فإن سياسة الحكومة ستتم بالحرص الشديد على تتبع هذه المشكلة وابرار الحلول العملية الممكنة للحد منها مع ملاحظة ما يلي :-

- ١- لم يتمكن الاقتصاد الاردني بمعدلات النمو القائمة من استيعاب كامل الزيادة في اعداد الداخلين الى سوق العمل في الوقت الذي شهد فيه سوق العمل في دول الخليج انخفاضاً في الطلب على العمالة الاردنية مما كان عليه في العقود الماضية .
- ٢- تعاني البلاد من وجود اكثر من ثمانين ألف عاطل عن العمل في الوقت الذي يوجد فيه اكثر من (١٧٥) ألف عامل غير اردني وهذا يعني ان هناك فرص عمل للاردنيين يمكن توفيرها من خلال احلال العمالة الاردنية محل العمالة غير الاردنية.
- ٣- على الرغم من وجود ما عرف بالبطالة الهيكلية (اي ان هناك اعدادا كبيرة من المتعلمين لا يجد عملا) فإن هناك ما يشير الى ان النسبة الكبرى من العاطلين هم من الذكور من ذوي المهارات المحدودة والذي سبق

هكذا من أهل

وأن عملوا ولأن أصبحوا عاطلين عن العمل .

٤- يتصف الاردن بزيادة كبيرة في أعداد القادمين الى سوق العمل بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسب تتجاوز (٤,٣٪) سنوياً .

أن الحكومة وهي تأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار ستعمل على معالجة مشكلة البطالة وإدارتها وفق الاسس التالية :-

- أ- تنظيم سوق العمل الاردني من خلال اعتماد برنامج متكامل لاحتلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة وعلى مراحل ودرن خلق اختناقات في القطاع الانتاجي.
- ب- زيادة فرص العمل من خلال اعطاء اولوية للاستثمار المكثف للعمالة ولما كانت عملية الاستثمار مستمرة ومتحركة بحاجة الى متابعة دائبة فإن تطوير الانظمة والقوانين والحوافز سيكون أحد المعابر الرئيسية للحكومة بحيث يصبح المناخ الاستثماري مناخاً جاذباً ومحفزاً للاستثمار المحلي والاجنبي وفي نفس الوقت فإن الحكومة ستعمل على التحول من التركيز على المشاريع الكبيرة الى المشاريع الصغيرة واعطاء جميع الحوافز والدعم لمثل هذه المشاريع لتقوم بدور اكبر في استيعاب الايدي العاملة الفاضلة وسينعكس هذا الاتجاه في تعديلات القوانين والانظمة بحيث لا تقل المزايا والاعفاءات الممنوحة للمشاريع الصغيرة عن تلك الممنوحة للمشاريع الكبيرة .
- ج- ايجاد الصيغ المناسبة لتحفيز المؤسسات الاردنية على تصدير خدماتها ومنتجاتها الى الخارج كوسيلة لزيادة حجم الاستثمار والطلب على الايدي العاملة .
- د- تطوير مؤسسات التدريب والتأهيل لتصبح أكثر قدرة على التحرك بسرعة وكفاءة لمواجهة المستجدات في الطلب على القوى العاملة واعداد المؤهلين منهم وتكثيف برامج التدريب للعمالة الاردنية لتوفير فرص عمل للاردنيين في الوظائف التي يعمل فيها غير الاردنيين .
- هـ- تطوير الصيغة المؤسسية لتخطيط القوى العاملة بهدف توفير المعلومات المناسبة عن سوق العمل بشكل مستمر وفي الوقت المناسب .
- و- الاسراع في انشاء صندوق التنمية والتشغيل الذي سيصبح المظلة الكبيرة لتفعيل دور المؤسسات الوطنية بايجاد فرص عمل وتشغيل خاصة بالعاطلين عن العمل من ذوي المهارات المحدودة وذلك من خلال توفير التمويل والدعم الفني لمشاريعهم بالاضافة الى مساعدتها ومتابعتها .
- ز- تسهيل انشاء مكاتب الاستخدام لاجاد فرص العمل المناسبة وتوفير المعلومات عنها للعاطلين عن العمل .
- ح- السعي لزيادة فرص العمل للاردنيين في الخارج من خلال الاتصالات والاتفاقيات وتشجيع دور المملوكين العماليين في الخارج.

موضوع الغلاء والاسعار

تعتمد سياسة الحكومة في معالجة موضوع الاسعار والغلاء الاسس والمعايير التالية :-

- ١- أن تؤدي هذه السياسة الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير المواد الاساسية باسعار معقولة ، وبشكل خاص للفئات الاقل حظاً في المجتمع .
 - ٢- أن لا تؤدي هذه السياسة الى احجام القطاع الخاص عن الاستثمار واحباط الانتاج المحلي وما يترتب على ذلك من اثار سلبية كبيرة على مجالات الدخل واجداد فرص عمل جديدة.
 - ٣- أن لا تؤدي هذه السياسة الى تدني جودة الانتاج المحلي مما يؤدي الى عدم قدرة المنتجات الاردنية على المنافسة في اسواق التصدير ، ويؤدي بالتالي الى تراجع وارداتنا من العملات الاجنبية . وفي ضوء هذه المعايير توجهت الحكومة نحو التمييز بين اربعة انواع من السلع والخدمات .
- النوع الاول : هو السلع الاساسية الغذائية التي يعتمد عليها ذوو الدخل المنخفض في معيشتهم ، وستتبع الحكومة لتوفير هذه المواد التوجيه التالي :-
- في المدى القصير ، استمرار دعم اسعار هذه السلع وتحمل الخسارة الفرق بين سعرها العالمي وسعر البيع .
- اما في المدى المتوسط فسوف تلجأ الحكومة الى تأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال توجيه الدعم لهذه السلع نحو الطبقات الفقيرة في المجتمع وذلك وفق نظام متكامل ومعكم لتوزيع السلع المدعومة .
- النوع الثاني : هو الخدمات الاجتماعية التي توفرها المؤسسات الحكومية ومنها : الكهرباء ، والمياه ، وخدمات التعليم ، والصحة ، وفي مجال تسعير هذه الخدمات تتجه الحكومة نحو تحقيق العدالة من خلال استخدام نظام الشرائع السعرية التي تفرق بين المستهلكين الصغار الذين يكونون عادة من ذوي الدخل المحدود والمستهلكين الكبار ، كما توفر الحكومة مجاناً خدمات التعليم في المرحلة الانزامية لجميع فئات المجتمع ، وتدعيم التعليم العالي كما يعلى للتراث من كافة الرسوم المقررة على الخدمات الصحية ، وستتجه سياسة الحكومة في المستقبل نحو مزيد من التفرقة بين عبء تحمل كلفة هذه الخدمات بين الفئات الفقيرة والميسورة بحيث تمتع الفئات الفقيرة كامل الدعم ، بينما تتحمل الفئات المتوسطة عبئاً اكبر من الكلفة .
- النوع الثالث : هو تلك السلع التي تنتج أو توزع بشكل احتكاري وسيكون توجه الحكومة في المدى القصير نحو الاستمرار في تسعير هذه السلع بما يتواءم مع كلفتها ، اما التوجه في المدى الطويل فهو ارساء البنية الاستثمارية التي تشجع المنافسة الحادة والخارجية مما يكفل كسر احتكار هذه السلع .

النوع الرابع : هو كسائر السلع الاخرى المتداولة التي لم ترد ضمن الفئات الثلاث السابقة ومنها ما يخضع

هكذا من الأشغال

حاليا لسياسة التسعير ومنها ما لا تخضع للتسعير الحكومي ، ولما كانت معظم تلك السلع تتسم بكونها غير أساسية ، ولا تخضع لاحتكار محلي في تبادلها أو انتاجها فإن توجه الحكومة هو السماح لقوى السوق بتحديد اسعارها .

نظرا لاثار هذه السياسة على الانتاج والاستثمار فستكون السمة الرئيسية لهذه السياسة هي الرضوخ والاستقرار بحيث تضمن الحقوق الاقتصادية للمستثمر والصناعي والتاجر دون أن تخل بمبادئ العدالة الاجتماعية ، وتستعسى الحكومة الى اقامة الاسواق الموازية الضرورية لمواجهة أي حاجة ملحة للحد من الغلو في الاسعار بحيث يستطيع ذوو الدخل المحدود باستمرار اللجوء اليها والحصول على السلع التي يحتاجونها باسعار معقولة .

سياسة الاستثمار

يقوم برنامج التكيف الاقتصادي اساسا على تطوير كفاءة القطاع العام وتقليص حجمه ما امكن مقابل زيادة وتوسيع وتنوع نشاط القطاع الخاص الاستثماري والبرنامج بشكله العام قد اخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ومن هنا فإن السياسة الاستثمارية ستشهد تحولا واضحا باتجاه الاستثمار من اجل التصدير سواء كان ذلك في قطاعات الانتاج السلعي أو قطاع الخدمات لتحقيق هدفين رئيسيين :-

الاول : هو زيادة الدخل من العملات الاجنبية للمساهمة في معالجة أزمة الديونية .

الثاني : هو ايجاد فرص عمل جديدة لمواجهة الزيادة في اعداد طالبي العمل وستقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات التالية لتشجيع الاستثمار :-

١- الغاء القيود الادارية على انشاء الصناعات بحيث يمنح المستثمرون حرية اقامة هذه الصناعات دون أي قيود ادارية والاكتفاء بمراقبة النوعية .

٢- اعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار وتبسيط معايير منح الاعفاءات اضافة الى وضع وزن اكبر لمنح الاعفاءات للمشاريع التي تستخدم ايدي عاملة أكثر أو تتجه نحو التصدير .

٣- دراسة دور مديرية المواصلات والمقاييس وهيكلها بهدف تطويرها لتلعب دورا رائدا في تحسين النوعية والكفاءة وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية .

٤- اقامة اطار مؤسسي لعملية قرض الصادرات ومنع مزيد من التسهيلات المصرفية من قبل البنك المركزي للصادرات غير التقليدية أو تلك التي تتجه نحو الاسواق غير التقليدية .

٥- تطوير التسهيلات التي تمنحها مؤسسة المدن الصناعية والمناطق الحرة وتوفير مزيد من الاموال والموارد لبنك الائحة الصناعي ليقوم بدوره في تمويل الاستثمار الصناعي والسياحي اضافة الى مزيد من الدعم لضندوق الحرفيين في ذلك البنك الذي سيمضي الى دعم الصناعات الحرفية .

٦- تبسيط اجراءات التصدير والحد من القيود عليها .

ونظرا لاهمية قطاع الخدمات في الاردن حيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل المحلي تبدل الجهود حاليا لدراسة السبل لتطوير هذا القطاع ليصبح قادرا على استيعاب المزيد من الايدي العاملة وخلق المؤسسات الخدمية في القطاع الخاص القادرة على تصدير هذه الخدمات للدول المجاورة للمنطقة مما سيكون له دور كبير في تنمية الانتاج المحلي من خلال تطوير خدمات التسويق وبشكل خاص تطوير شركات التسويق المحلية وشركات الادارة الصناعية وشركات الخدمات المحاسبية وخدمات الحاسوب .

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين ...

لقد استمعت بكثير من الاهتمام ومزيد من الحرص ، الى كل ما تفضل به النواب المحترمون من مطالب واقتراحات وآراء ، حول المحافظات والمناطق التي يمثلونها . وقد تعززت لدي القناعة التامة باهمية القيام بدراسة شاملة جادة حول هموم الشعب وتطلعاته وسوف تقوم الحكومة باجراء مسح اقتصادي واجتماعي واداري يستند الى دراسة عقلية موضوعية بهدف تحليل الازمة ، وتحديد الاولويات والتكاليف ، وبصورة تتأى عن نقطة التقارير المباشرة التي لا تنظر الى عمق المشكلة ، ولا تقدم تحليلا شاملا لايها .

ان مثل هذا المسح ، سوف يساعد الحكومة في الوصول الى آلية دقيقة يمكن من خلالها حصر جميع هذه المطالب ، وتصنيفها ، ومن ثم محاولة ايجاد الحلول المناسبة لها .

ولعل نظرة سريعة الى طبيعة الطلبات والآراء والمقترحات التي استمعت اليها من حضراتكم حول المحافظات والمناطق التي يمثلونها ، يمكن ان تقودنا الى تصنيفها تصنيفا عاما واوليا على الوجه التالي :

اولا : طلبات ادارية ويمكن تجميعها في النماذج الآتية

أ- طلبات يمكن حلها اداريا دون اتفاق عام .

ب- طلبات يمكن حلها اداريا وتتوفر نفقاتها في الموازنة العامة .

ج- طلبات يمكن حلها اداريا ، الا انها تحتاج الى اتفاق لم يرصد له مخصصات في الموازنة العامة .

ثانيا : طلبات تنموية ، ويمكن اجمالها على الوجه الاتي :

أ - طلبات تنموية يمكن تحقيقها ضمن الموازنة العامة .

ب - طلبات تنموية يحتاج تحقيقها الى رصد اموال اضافية في الموازنة العامة .

ج - طلبات ذات بعد تنموي طويل الامد ، ويحتاج تنفيذها الى رؤية شاملة على مستوى الوطن .

سوف تعمل الحكومة ما بوسعها لتنفيذ أقصى ما تستطيع من الطلبات التي تحتاج الى اجراءات ادارية فورية أو الى اجراءات ادارية مرتبطة باتفاق مرصود في الموازنة . كما تتعهد

هكذا من الأشغال

بالعمل على الاسراع في تنفيذ جميع المشاريع التنموية التي يمكن استيعابها ضمن الموازنة العامة .

أما بالنسبة للإجراءات الإدارية التي تحتاج الى اتفاق خارج الموازنة ، او الطلبات التنموية التي تحتاج الى اتفاق مستجد ، فستدرس ببعدية أثناء إعداد الموازنة القادمة .

وفيما يخص وزارة الأوقاف ، فقد ركزت كلمات الاخوة النواب على القضايا التي استشعرت الحكومة ضرورتها ، ولهذا منسجتها ببيانها الوزاري .

وقد باشرت الوزارة بالتحضير لهذه الامور ، وارجو ان اوضح بانه ليس من الواقعي ان تظهر نتائج عملية لهذه المداخيل خلال المدة القصيرة التي مضت منذ تشكيل الحكومة ، مروراً بمداخيل جلسات الثقة ووصولاً الى مناقشة الموازنة العامة .

أما في مجال الزراعة

١- حول صندوق التأمين على المحاصيل الزراعية :

قبلت اللجنة المكلثة بدراسة هذا الموضوع مرحلة متقدمة في دراستها للتأمين على المحاصيل الزراعية ، وتم توفير مبلغ متواضع من المال لاقامة مشروع ريادة للتأمين الزراعي ويتوقع ان تنهي اللجنة اعمالها وتقدم توصياتها في وقت قريب .

٢- توزيع الاعلاف وفتح مراكز جديدة

يجري توزيع الاعلاف عن طريق ٢٦ مركزاً موزعة على محافظات المملكة وقررت لجنة الجفاف مؤخراً فتح عشرة مراكز جديدة تغطي معظم المناطق الهامة في مجال تربية الاغنام .

٣- الحميات الرعوية

انشات وزارة الزراعة عشرين محمية رعوية مساحتها (٥٥٠) الف دونم بهدف تطوير المراعي ووقف التصحر ، وسيتم فتحها للرعي في دورة رعوية .

وفي مجال التربية والتعليم

١- يتضمن مشروع التطوير التربوي انشاء (٤٣٠) مدرسة في جميع ارجاء المملكة ، بحيث يتم الاستغناء عن مباني المدارس المستأجرة والغاء نظام الفترتين في مدارس وزارة التربية والتعليم . ولقد رصد في موازنة عام ١٩٩٠ المخصصات اللازمة لانشاء (٦٧) مدرسة جديدة وذلك بالإضافة الى استكمال مدارس المشروع التربوي السابع وعددها (٥٨) مدرسة . كما ان مشروع الموازنة يتضمن بناء اضافات لـ (١١٤) مدرسة قائمة وتشمل هذه الاضافات المكتبات والمختبرات والمشاغل اللازمة لهذه المدارس .

٢- اما بالنسبة للتعليم الجامعي والتوسع فيه ، فسوف تستمر الحكومة في دعم الجامعات الاربعة حتى

تتمكن الجامعات من اداء دورها التنموي وتطورها من خلال مجالس امانتها التي سيتم تشكيلها مباشرة بعد استكمال التشريعات اللازمة لذلك ، هذا وستؤكد الحكومة على انشاء جامعات اهلية في التجمعات السكانية التي تقتقر لها .

وفي مجال الطاقة والقوة المعدنية

١- بالنسبة لطلبات ايسال الكهرباء الى بعض القرى والتجمعات السكانية ارجو ان ابين ان تأخر توصيل الكهرباء لتلك المناطق حتى الان يعود اما لعدم وجود مخطط تنظيمي لبعض تلك المناطق ، او بسبب عدم توفر المخصصات المالية اللازمة لذلك وستقوم وزارة الطاقة بدراسة هذه القضايا على ضوء الامكانيات الفنية والتنظيمية والمالية .

٢- اما بالنسبة لتوصيل الكهرباء خارج حدود البلديات فانه يتم ايسال الكهرباء الى المشتركين حسب نظام الخدمات خارج التنظيم ، للتجمعات السكانية خارج حدود البلديات والتي تتطلب شبكات خاصة بها ، وهذا الامر هو موضوع اعادة نظر شاملة في الوقت الحاضر .

٣- وجواباً على سؤال حول ثمن الغاز - اود ان اذكر ان ما تم حرقه من الغاز الطبيعي عام ١٩٨٩ والبالغ (٢.٧) مليون قدم مكعب قد استعمل لاغراض التجارب على الابار ومعدات الغاز والتوربينات الغازية ، والتي لا تزال تحت التجارب ، ولم يتم استلامها نهائياً من المتعهدين .

أما بالنسبة لعام ١٩٩٠ فمن المتوقع حرق (٥) مليار قدم مكعب من الغاز لاغراض توليد الكهرباء ، وقد شكلت لجنة متخصصة لدراسة اسس تسعير الغاز المستعمل في توليد الكهرباء . اما بالنسبة للبحر والبحث والتنقيب عن آبار النفط ، وعن ما ذكره سماحة النائب المحترم الشيخ عبدالمنعم ابر زنت فان عادة البحث والتنقيب عن النفط في الاردن يتم كما هو معتاد عنه في جميع انحاء العالم . تخرج آبار فاشلة وجاهة ولكن في الوقت نفسه تخرج آبار ايضاً متحركة وبها نفط . ان البحث عن النفط في الاردن يجب ان يستمر بهذه الطريقة ولا يوجد طريقة اخرى غير ذلك هنالك في البداية تصوير جوي ومن ثم دراسات اهتزازية تعطى دلالات لبعض المناطق انها يمكن ان تحوي النفط تأتي الحفارات لتحصن هذا الموضوع حساساً كاملاً فليسا اذا كان موجود ام لا ، لا تأتي الحفارة الى تلك المناطق إلا بعد دراسات فنية جوية واهتزازية . وان شاء الله عندما يخرج النفط بكميات كبيرة نكون قد عملنا بالطريق الصحيح ولن نأسف على ما صرفناه بأذن الله .

أما في مجال الاتصالات والهيد

لقد تم الغاء الخطة الخمسية لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية مؤخراً تمسحاً مع سياسة الحد من الائتلاف الرأسمالي الحكومي لانه يأتي بقروض .

هذه الخطة كان مصمما لها ان تستجيب بالكامل لكل الملاحظات والطلبات التي وردت في كلمات المادة التراب والتي كانت تنصب بمعظمها على تحويل الاتصالات الهاتفية الحالية من يدوية او نصف الية الى الية مباشرة وكانت الخطة تتجاوز كل ذلك لتحقيق الخدمات الالية المباشرة لا كثر من (٦٠٠) مدينة وقرية من مدن وقرى المملكة بالإضافة الى تعزيز الاتصالات العربية الاقليمية والاتصالات الدولية.

ان ما رصد بموازنة هذا العام يكفي فقط لشراء اللوازم وعمل الصيانة .

لذلك لا بد من المصارحة بأنه يتعذر تلبية تلك الطلبات نظرا لضخامة الرساميل التي تحتاجها المؤسسة اذا ما اريد ايا العودة الى تنفيذ بعض تلك المشروعات التي اتى على ذكر بعضها السادة النواب .

ومع كل ذلك فليسوف تعمل المؤسسة كل ما في وسعها لمعالجة الاولويات الضرورية ضمن امكانياتها المالية. وهذا ينطبق ايضا على قسم معان الذي هو نصف آلي والذي لا يزال يستخدم في كثير من الدول المتقدمة . وان شاء الله عندما الامور تتحسن سيخسر في البداية بقسم معان باذن الله .

اما من التعرفة المحلية في الكرك

فان مؤسسة المواد السلكية واللاسلكية بسبيل اجراء مراجعة شاملة للتعرفة الداخلية .

اما ما طلبه السادة النواب من فتح وكالات ومكاتب بريدية من اجل ايصال الخدمة الهاتفية والبريدية للمناطق فان الاجراءات اللازمة تتخذ حاليا لفتح وتطوير وكالات ومكاتب بريدية في مختلف انحاء المملكة وسيتم التنفيذ بالقرب الناجل وفق المخصصات المرصودة في الموازنة .

وفي مجال المجالس المحلية

وحول اعفاء الهيئات المحلية من الاقتساط والفوائد المستحقة عليها هذا العام ، او اعادة جدولة الديون والاقتساط : فقد قامت الحكومة في العام الماضي بتحمل كافة الاقتساط والفوائد المستحقة على هذه الهيئات عن عام ١٩٨٩ ، كما انها (اي الحكومة) تحملت مبالغ طائلة عن هذه الهيئات بدل الاستهلاكات واعلتها من الاستهلاك او بدلات الاستهلاك للمدارس والراكز الصحية والمرافق الحكومية الاخرى . ومع ذلك فان مجلس ادارة بنك التنمية سيتخذ قرارا باعفاء هذه الهيئات من ٢٥ ٪ من قيمة فوائدها عام ١٩٩٠ وعندما يعفيهم من هذه الفوائد فلا يستفيد بنك التنمية اية فائدة على الاطلاق وهو مبلغ يعادل مليون دينار اردني تقريبا وذلك تشجيعا منه للبلديات المتعثرة . على انه من الضروري ان اشير الى تقصير البلديات في تحصيل استحقاقاتها والى اقامتها عددا من المشاريع الناشئة التي اغرقتها في هذه الديون .

وفي مجال المياه

تقوم سلطة المياه حاليا بدراسة موضوع الفائد من شبكات المياه ، وسوف تعمل ضمن الموازنات المتاحة .

على تحديث التالف منها .

واما بخصوص سياسة تسعير المياه ، فان الحكومة تعلم مجلسكم الكريم بان اسعار مياه الري التي يتم تفاضيها ، لا تشكل الا ما نسبته ٤٠ ٪ من كلفة التشغيل والصيانة ، وما نسبته ١٥ ٪ فقط من الكلفة الرأسمالية مضافا اليها كلفة التشغيل والصيانة .

واما فيما يتعلق بموضوع تلويث مياه الالوية من جراء جريان المياه العادمة المعالجة الناجمة من محطات التنقية ، فان الحكومة قد باشرت بدراسة شاملة لكل هذه المحطات واثارها على البيئة ، وسوف يباشر بتنفيذ ما يتم التوصل اليه اولا باول ، ووضع التعليمات الخاصة باستعمال نواتج تلك المحطات لاغراض الزراعة المقبدة ، واخضاعها للرقابة الدائمة من قبل الجهات المعنية .

اما فيما يتعلق بسلطة وادي الاردن

فدسوف تعمل الحكومة على انجاز مهام التنظيم الموكلة اليها خلال هذا العام ، ومن ثم يتم تسليم مشاريع التنظيم الى وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ، واما صلاحية اللجنة المالية بشأن اقتراض السلطة ، فان المادة (٩) من قانون سلطة تطوير وادي الاردن رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨ لا تسمح للسلطة ان تقترض الا بموافقة مجلس الوزراء ، وبنا عليه فلن يتم اي اقتراض من قبل السلطة الا من خلال وزارة التخطيط .

كما ستقوم سلطة وادي الاردن بعمل موضوع قلع مياه الري في منطقة الرامة بصورة يذرية ، وسوف تقوم بدراسة جدادة لموضوع ملكيات الوحدات الزراعية ووحدات الاراضي السكنية في الاغوار بالتعاون مع اللجنة الخاصة التي شكلها مجلسكم الكريم لهذه الغاية .

وفي مجال الطرق والاسكان

سيتم توزيع مخصصات الطرق القروية والزراعية على المحافظات مع اخذ بعين الاعتبار عدد السكان ومساحة المنطقة المأهولة واطوال الطرق المثلدة حاليا . وسيتم تحديد الطرق التي ستبذل خلال عام ١٩٩٠ بالتعاون مع نواب المحافظة والحكام الاداريين ومديري الزراعة في المحافظات .

اما الطرق الرئيسية فان المرصود هو لاكمال مشاريع قائمة باستثناء طريق معان الجفر لإكمال طريق معان الحدود العراقية .

اما فيما يتعلق بفوائد قروض الاسكان فقد شكلت لجنة من المختصين لتفليلا لالتزام الحكومة امام مجلسكم الكريم باستيفاء كلفة المشاريع من حيث الاعمار والتمويل بدلا من استيفاء فائدة بتكية .

اما فيما يتعلق بمشغلي الكرك

١- ان المشروع عمول بمنحة من الحكومة الإيطالية تقررت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٧ وقد خصصت الحكومة

هكذا من أهل

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المتعقبة صباح يوم السبت ٢٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

الايطالية مبلغ (١٢) مليون دولار بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٨ لرفع مستوى الخدمات الصحية في محافظة الكرك وانشاء مستشفى جديد بسعة (١٠٠) سرير.

٢- اشترط الجانب الايطالي اعداد مخططات المشروع والحكومة الاردنية تقوم بتحضير الموقع .

٣- رغم تكرار المذكرات والمراجعات مع الجانب الايطالي فانه لم يقدم مخططات المشروع حتى تاريخه الامر الذي اضطر الحكومة لالغاء عطاء تحضير الموقع بعد ان تم تخصيص الارض ووصد المبالغ اللازمة للهيئة التحتية .

٤- سيتم اعادة بحث الموضوع مع الجانب الايطالي في اجتماع المتابعة القادم بين الحكومتين في شهر حزيران .

٥- واذا لم يتم التوصل الى تنفيذ المشروع من قبل الجهة الممولة فستقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين التمويل نظرا لاهمية المشروع .

اما باقي الطلبات فقد تمنا بتصنيفها على الكمبيوتر لأنها بهذا الكمبيوتر الصحيح ، وكنت سأذكر قسم منها من الكمبيوتر لكن جمعت ثلاثة بنود اربعة بنود فقط . وهي فقط للتذكير وكبر حجم المشكلة المطلوبة . أنا بدي عشر دقائق عشر دقائق فقط . المستشفيات ، المطلوب من الاخوة النواب انشاء (١٠) مستشفيات وتجهيز وتحسين (٨) مستشفيات وانشاء (٣٥) مركز صحي و(٣) جامعات و(٣) كليات تابعة للجامعات و(٩) كليات مجتمع و(٤) مصانع . ساكتفي من اجل ما ذكر الاخوان لقرب موعد الصلاة واستعجل بالآخر .

اما ما ورد في كلمة النائب المحترم الاستاذ حسين المجلي بأن مناقشة مشروع قانون الموازنة وقراره قبل النظر في القوانين المؤقتة التي بني عليها المشروع يشكل مخالفة جسيمة للنصوص الدستورية اذ يجب على المجلس النظر في القوانين المؤقتة التي بنيت عليها الموازنة اولا ، فإني اختلف معه في هذا الرأي للأسباب التالية:-

اولا : انه لم تصدر قوانين مؤقتة تجلب للخزينة اكثر من نصف الإيرادات المحلية . الذي صدر حسب علمي قانون تعديل ضريبة الدخل والذي يتمشى مع المبادئ التي ذكرها معالي النائب المحترم وجميع النواب بتخفيض العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود والفقراء وزيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع والشركات الكبرى اذن فالتقانون المؤقت لا يخالف الدستور لانه سيعرض على مجلس النواب الكريم .

ثانيا : اما ما اوردته النائب المحترم ان مشروع قانون الموازنة المعروض يعتمد من حيث الاساس على اتفاقات قروض واتفاقات اعادة جدولة قروض وهذه لم تعرض على مجلس النواب وبالتالي فانها تمثل مخالفة دستورية : ارجو ان اوضح بأن قرار الديوان العالي لتفسير الدستور رقم (١) لسنة ١٩٩٢ والمنشور في الجريدة الرسمية رقم (١٦٠٩) تاريخ ١٠/٤/١٩٩٢ وضع بأن الاتفاقات المقصودة في الفقرة الثانية من المادة (٣٣) من الدستور يقصد منها الاتفاقات التي تعقد بين الحكومة الاردنية والحكومات الاخرى وليس الاتفاقات التي تجري بين الحكومة والشركاء والصناديق المالية

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المتعقبة صباح يوم السبت ٢٠/٢/١٩٩٠ ميلادية

الاجنبية ، هذا الديوان العالي لتفسير الدستور .

اما ما ورد في استفسار النائب المحترم الدكتور يوسف الحصاونة عن ان عملية زرع قلب لمواطن في العام الماضي كلفت (٦٤) الف دينار لمريض واحد فأني اذكر بأن هذه العملية هي عملية فريدة يتعدى اجراؤها في قسم كبير من دول العالم وان اجراء عملية زراعة القلب في الاردن هو حدث طبي تاريخي في هذا البلد . وقع اسم الاردن عاليا في ضمير القلب في اقطار العالم وخاصة في منطقة الشرق الاوسط . علما بأن مركز القلب في مدينة الحسين الطبية كان قد قدم لنا كمساعدة واعانة لاجر . مثل هذه العمليات واصبح هذا المركز يستقبل اعدادا كبيرة من المرضى في المنطقة العربية . لا بل اكثر من ذلك اصيبت السعة الدولية في المملكة الاردنية الهاشمية بسعة متفردة في عالمنا العربي حيث اصيبت المملكة مركز استقطاب للمرضى في العالم العربي الذين يذهبون الى مستشفيات المملكة في القطاع الخاص والعام والى عيادات اطباء في القطاع الخاص حيث انتقلنا الى مركز الصناعة الصحية . ولا يخفي معنى ذلك على الاخوة النواب ويقتضى مني هذا الامر الشكر والعرفان لكل الذين ساهوا في رفع المستوى الطبي في بلدنا وصنعوا بعلمهم ومعرفةهم ومثابرتهم السعة العالمية في مجالات الطب .

اما ما ورد من لسان النائب المحترم الاستاذ ليث فرحان الشبيلات من " ان مجلسكم هذا اني في مثل هذه الظروف الحالية التي اجبرت الذين لم يحبوا يوما ما ان يشاركهم احد المسؤولية ، عندما كانت مفسدا ، ان يبحثوا عن يتضمن معهم في حملها بعد ان اصيبت مغرما تنوء تحت ثقله الجبال " فاني استغرب مثل هذا القول من الذي آتى يجلسكم الكريم ؟ هل السلطة ام الشعب بانتخابات حرة نزيهة فتنبأها منذ زمن . وهل اجبرت السلطة احد منكم للتقدم للترشيح امام الشعب ؟ وهل آتى بهذا المجلس لكي " يعلق عليه مسؤولية عدم ايجاد الحلول لهذا الشعب البائس " كما يذكر النائب المحترم . ام ان هذا الشعب الحر المتطلع وما الى الامام بثقة وعزم هو الذي آتى بهذا المجلس الكريم لا ادرى لمصلحة من يقال مثل هذا الكلام ؟ انني اعتقد ان مثل هذا الكلام هو تهريب من المسؤولية ولا يمكن بتفسيره الشخصي ان يكون غير ذلك . ان نظرة الاحباط الواضحة من هذا الكلام لا تخدم الوطن والشعب . اعرف ان هنالك تحدي كبير امام الدولة بسلطانها الثلاث فلنكن جميعا السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية التضائية على مستوى التحدي الكبير الذي يتعرض له الشعب والوطن . نعمل بتعاون مخلص وعزم اكيد وبخطى ثابتة وقوية الى الامام . هذا الذي يجب ان يكون وهذا الذي يحث في الارض (واما الزيد فيذهب جفا واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض) .

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين

لقد جهدت الحكومة ان يكون ردها على تعليقات وطلبات النواب المحترمين واقية وواقعية ، واذا كنت ومعالي وزير المالية قد حاولنا تغطية القسم الاكبر من المراضيع ، فإن جميع التعليقات والمطالب ستأخذ حلقا من الدراسة والتعميق بهدف الوصول الى قناعة مشتركة مع مجلسكم الكريم حول السياسة العامة للدرنه ، واننا

عصر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى للجمعية صبح يوم السبت ٢/٣/١٩٩٠ ميلادية

لعلنا يقيّن ان التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية هو القاعدة المثلى للوصول الى فهم مشترك قائم على مصلحة الوطن وتلبية حاجات المواطنين في سبيل بناء الاردن الجديد النموذج بتوجيه من قائد الوطن ورائد الامة جلالة الملك الحسين المعظم .

"وقل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"
"وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان"
صدق الله اعظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
ترفع الجلسة الى السادسة والنصف وشكرا .
-وهنا رفعت الجلسة للاستراحة واداء الصلاة -
-وعادت الجلسة للاعتقاد -

معالي رئيس المجلس
بسم الله الرحمن الرحيم ، على بركة الله نستأنف جلستنا ، السيد مقرر اللجنة المالية ، التصويت على توصيات اللجنة المالية ثم التصويت على القانون مادة مادة ثم الفصول . السيد المقرر تفضل توصيات اللجنة المالية . توصيات اللجنة المالية موجودة في صفحة (٢٤) و (٢٥) و (٢٦) بسند (٣) و (٤) و (٢٩) بسند (٥) و (٥) و (٥) و (٥) وتكملتها، وصفحة (٣٦) وصفحة (٣٧) . تفضل السيد المقرر .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبد الله العكايلة

صفحة (٢٤) لوسمخ الاخوان .
التوصية (الطلب من الحكومة ان يكون اعداد موازنة عام ١٩٩١ القادمة على اساس التبريد وفق (أ) القطاعات (ب) الوزارات والمؤسسات - كما هو معمول به حاليا (ج) الاقاليم .
هذه التوصية مطروحة للاقتراع ، يوافق عليها المجلس الكريم ؟
موافقون

موافقة . التوصية التالية .

صفحة (٢٥)

٩٦

عصر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى للجمعية صبح يوم السبت ٢/٣/١٩٩٠ ميلادية

(تعديل قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ قانون تنظيم الميزانية بحيث ينص على انه بالرغم مما ورد في اي قانون آخر فان موازنة المؤسسة العامة يجب ان يصادق عليها من اللجنة المالية بمجلس النواب) .
كان هذا هو النص الذي ورد في تقرير اللجنة . ان يصادق عليها من قبل مجلس النواب ، موافق المجلس الكريم على ان يصادق عليها من قبل مجلس النواب ؟

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

الصفحة السادسة والعشرين
تري اللجنة ان توصي مجلسكم الكريم ان يقرر (رد اي مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة اذا تم الصرف على حسابه مسبقا وذلك اعتبارا من عام ١٩٩٠) .

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

هذه التوصية موافق المجلس الكريم عليها ؟
موافقون .
موافق عليها ، غير موافق عليها الاخ ليث . ياسيدي لا نستطيع فتح باب النقاش في هذا . المهم توصية ووافق عليها المجلس تفضل السيد المقرر التوصية التالية .

مقرر اللجنة المالية

عبد الله العكايلة

في صفحة (٢٩) . وقد استجاب معالي وزير المالية جزئيا .
رخص التلفزيون (تري اللجنة اقتصار هذه الضريبة على مالكا الجهاز فقط) .

موافق المجلس الكريم على هذا ؟

معالي رئيس المجلس

٩٧

هكذا من أهل

الجميع	موافقون
معالي رئيس المجلس	ويؤخذ بالتوصية . التوصية التالية .
مقرر اللجنة المالية	توصي اللجنة ، الفقرة (هـ) صفحة (٢٩)
السيد عبد الله العكايلة	- توصي اللجنة ان تقوم الحكومة بدراسة اثر الاجراءات الاخيرة الخاصة باعادة النظر باجور المكالمات على التقاص مع الدول الاخرى في ضوء توفير العملات الصعبة وتحقيق الازدواج في آن واحد .
معالي رئيس المجلس	موافق المجلس الكريم على هذا ؟
الجميع	موافقون
معالي رئيس المجلس	ويؤخذ بهذه التوصية . التوصية التالية .
مقرر اللجنة المالية	- توصي اللجنة بالغاء الهوائيات الرسمية في مساكن المسؤولين في جهاز الدولة - .
السيد عبد الله العكايلة	موافق المجلس الكريم على اضافة كلمة بعض ؟
معالي رئيس المجلس	التوصية كما وردت من اللجنة ؟ ما بدنا نفتح باب النقاش استاذ يوسف .
اصوات	توصي اللجنة بالغاء الهوائيات الرسمية في مساكن المسؤولين في جهاز الدولة . هكذا وصلتنا . هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ عد
معالي رئيس المجلس	الاصوات ، ارجوك يا اخ ليث ما فيه نقطة نظام في توصية امامنا . فمن يوافق على هذه التوصية كما جاءتنا من اللجنة ؟ يرفع يده . كم
مقرر اللجنة المالية	الاصوات اخذت (٢٨) صوت .
السيد عبد الله العكايلة	العد ليس دقيق
معالي رئيس المجلس	يا سيدي اصبر شوية لسمع كلام دولة الرئيس . يمكن فرصة لنسمع كلامه ثم نعد .
مقرر اللجنة المالية	لا نقاش الان اذا سمحتم
السيد عبد الله العكايلة	دولة الرئيس للعرض . وجاء من يوافق على هذه التوصية ؟ ما بدنا
معالي رئيس المجلس	نفتح باب المناقشة يا دولة الرئيس .
دولة رئيس الوزراء	من فاتح باب النقاش انا بدني استفسر من المقرر انه كل هوائيات المسؤولين

معالي رئيس المجلس	يلغونها ؟ يعني اذا بدكم تلفوها الفوا الدنيا كلها . هذا شغل السلطة التنفيذية هي تقدر الموضوع . شغلنا هذا ، هذا تدخل قيتا ، انا بعرف مين المسؤول المحتاج للتلفون اكثر من غيره . يقال انه توصي اللجنة بتخفيف هوائيات المسؤولين . اما فيه مسؤول مضطر ان احط له تلفون اذا بدني اياه احمل حالي بسيارتي واروح على بيتي انا
السيد ليث شبيبلا	يا استاذ حسني ما فيش نقاش فيها الله يخليك يا حسني ما فيه نقاش فيها ؟
معالي رئيس المجلس	معالي الرئيس ، اننا نود ان نسمع هذا من الحكومة .
السيد عبد الله العكايلة	الحكومة قالت هذا الكلام وانت مش في المجلس . الحكومة قالت تدرس وبعض الهوائيات وانت لم تكون موجود . الحكومة قالت سابقا من هذه المنصة قالت هذا الكلام . قالت بعض المسؤولين . انت ما كنت موجودة .
معالي رئيس المجلس	تأتي لهذا الاقتراح الان . فيه هنالك توصية عدلتها الحكومة لما كانت على المنصة . توصي اللجنة بالغاء الهوائيات الرسمية من مساكن بعض المسؤولين في جهاز الدولة . من يوافق على هذه التوصية . عد الاصوات من يوافق على هوائيات بعض المسؤولين ؟ عد الاصوات السيد الامين .
السيد الامين العام	(٤٧)
معالي رئيس المجلس	(٤٧) ويؤخذ بالتوصية . التوصية التالية .
السيد ليث شبيبلا	معالي الرئيس اذا كان هناك ... من الحكومة على امر
معالي رئيس المجلس	يا اخ ليث انا سبق اني قلت لركنت موجود من بداية الجلسة هذا جرى الرد عليه . تفضل السيد المقرر في ندس الصلحة.
مقرر اللجنة المالية	وتوصي اللجنة باعادة النظر في ملكية بعض الاسهم التي تملكها الحكومة خاصة منها ما كان في القطاع الفندقي واعادة استثماره في النشاطات الانتاجية ذات الحجم الصغير آخذة بالاعتبار توليد فرص عمل جديدة.
السيد عبد الله العكايلة	هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟
معالي رئيس المجلس	الاكثرية
السيد الامين العام	وتبنت ويؤخذ بالتوصية . التوصية التالية
معالي رئيس المجلس	مقرر اللجنة المالية
السيد عبد الله العكايلة	السيد عبد الله العكايلة

هكذا من الأهل

كما توصي اللجنة بأن تقوم الحكومة بواجبها تجاه ضبط الاتفاق في الشركات المساهمة العامة ، واستتصال اسباب الهدخ والاصراف والفساد فيها .

موافق المجلس الكريم

موافقون

التوصية التالية . صفحة (٣٩)

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الحكيم

ترى اللجنة ان كثيرا من المؤسسات العامة بحاجة الى مراجعة شاملة للوقوف على واقعها المالي والاداري كما ان كثيرا من هذه المؤسسات تقوم بنشاطات متشابهة . كما ان بعضها قد استغفل الغرض الذي انشئت من اجله . المطلوب هنا هو النظر في اعادة دمج بعض الشركات والمؤسسات في هذا المجال . ترى اللجنة مراجعة شاملة للوقوف على واقعها المالي والاداري .

ومن هنا فان دراسة اوضاع هذه المؤسسات باتت ضرورة ملحة لادماج المتشابهة منها . هنا التوصية .

القرة الثانية تشير الى المعنى هذا .

من هنا فان دراسة اوضاع هذه المؤسسات باتت ضرورة ملحة لادماج المتشابهة منها في مؤسسة واحدة ، والغاء ما استغفل منها غرضاً وذلك تجنباً للفوضى في العمل والازدواجية في الاداء والهدر في الموارد .

هذه هي التوصية . هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟ عد الاصوات . خلتنا نعد الاصوات بالله يا اخ سليم . نقطة نظام لماذا ؟ هذه كانت امامكم يا اخ وما هذا انتقدها التوصية . هذا نقاش جديد وليس نقطة نظام . من هنا فان دراسة اوضاع هذه المؤسسات باتت ضرورة ملحة لادماجها . تفضل السيد المقرر .

يا اخوان التوصية المطلوبة هي اعادة النظر في اوضاعها المالية والادارية . وقد قدمنا امثلة للتوضيح وليس من باب الالزام للحكومة بان تدمج المنظمة التعاونية بالتسويق الزراعي ، ولكن النشاط متشابه . التوصية

هي اعادة النظر الشاملة في الارضاح المالية والادارية لهذه المؤسسات .

من يوافق على هذه التوصية يرفع يده ؟

موافقون

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله الحكيم

الصلحة (٣٣)

(٨) تليص النفقات المقترحة في قانون الموازنة :

توصي اللجنة بأنقاص النفقات المقترحة او نقلها الى بند آخر ضمن الفصل نفسه كما يلي :

(أ) - النفقات الجارية : (بالالف دينار)

رقم الفصل	البرنامج/المادة	التخصيص الاسمي	التخصيص المقترح	التقليص أو الزيادة
جميع الفصول الجارية	٨ . الكهرباء	٤١٢٢	٣٧١٠	٤١٢
جميع الفصول الجارية	٩ . المحروقات	٢٠٣٥	٢٧٨٢	٢٥٣

جميع الفصول الجارية في البندين (٨ - ٩) والكهرباء والمحروقات هذه تتكرر في فصول النفقات الجارية كافة . اقترحت اللجنة ان تخفض هذه النفقات بنسبة ١٠٪ عما سيوفر في فاتورة الكهرباء ٤١٢ الف وفي فاتورة المحروقات ٢٥٣ الف .

من يوافق من المجلس الكريم على هذه التوصية ؟ يرفع يده .

موافقون .

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله الحكيم

الآن نستكمل التصويت على فصول الموازنة مع التغييرات التي طرأت عليها فصلاً فصلاً .

ثم نعود للموازنة بعد القانون . تفضل

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله الحكيم

التوضيح هنا منتهى الى وثيقة الموازنة . النفقات الجارية صلحة (١) .

لا بعد ذلك نعود الى القانون . احناً الآن في بقية التوصيات .

معالي رئيس المجلس

هكذا من أهل

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايله
إذا ثبت مواد القانون دون أحداث التعديلات المقترحة هنا ، فسنقره كما هو .

معالي رئيس المجلس
في صفحة (٣٣) من التوصيات . الفصل ١/٢ مجلس الأمة تفضل السيد المقرر .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايله
معالي رئيس المجلس
أولاً . الديوان الملكي . صفحة (١)
انتم في صفحة توصيكم فصل رقم ١/٢ مجلس الأمة .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايله
معالي رئيس المجلس
رئيس اللجنة
نريد أن تنتهي مرة واحدة معالي الرئيس .
لا بأس ، تفضل السيد رئيس اللجنة .

السيد عبدالله المكايله
معالي رئيس المجلس
حتى الاخوان يقدروا يتابعوا يعني . جلد الموازنة هذا المجلد الكبير ، فيه فاصل لونه زهري أول ثم يتبعه فاصل أزرق ثم يتبعه جدول ثم صلحة رقم (١) . لانه الموازنة مش مرتبة بصفحات متسلسلة . فصلاحة (١) بعد الجدول الديوان الملكي وتبدأ من هنا . تفضل .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايله
معالي رئيس المجلس
صفحة (١) الديوان الملكي . الفصل ١/١ الديوان الملكي (٦٢.٤٠٠) .

معالي رئيس المجلس
يا سيدي حتى يبدلها لأنه موصى فيها هنا . تفضل السيد المقرر . هذه توصيات اللجنة .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايله
معالي رئيس المجلس
سنأتي لها من خلال قراءة فصول الموازنة الديوان الملكي ١/١ الفصل . مجمل التفقات (٦٢.٤٠٠) مطروحة للاخوان للموافقة .

معالي رئيس المجلس
هذه ليست في توصياتكم يا سيدي !!

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايله
معالي رئيس المجلس
معلى نحن نريد أن نقرها يا سيدي .
لا بدنا التواصي ثم تأتي هذيك في الموازنات .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايله
إذا سمحتوا يا اخوان نريد أن نصوت على
فصول هذه الموازنة بما في ذلك التوصيات فصلاً فصلاً .

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايله

معالي الرئيس ، إذا كل واحد من الاخوان امامه جلد الموازنة ففتح على الديوان الملكي . الان في نفس الوقت يده يفتح الجدول التصحيحي اللي بدنا فيه ننزل التفقات . فده ينظر الى الجدولين معاً ، الان إذا أمر بس الرئيس سأخذ الديوان الملكي وننظر اليه في اسفل الصلحة مخصصات الديوان (٦٢.٤٠٠) إذا نظرنا الى الجدول المفرد اللي في قرار اللجنة نجد انه لا يوجد تخفيض في التفقات الجارية . فلأناخذ شيئاً من ذلك الجدول ونصوت على (٦) ملايين . ان وافق المجلس ، عفواً سيدي

الرئيس إذا قلنا الصلحة نجد مجلس الأمة ، مجلس الأمة (١٢٨٢.٠٠٠) هناك اقتراح بالتخفيض عليه نجد ، نجد هذا التخفيض في الجدول اللي وزعناه عليكم في صلحة (٣٣) اللي فيه ٣ تخفيضات التخفيض الاول من المادة (١٠٣) إذا الاخوان يطلعوا على (١٠٣) وعلى (٢١٠) وعلى (٣٠١) فيه تخفيض (١٢) الف ، تخفيض (٣٥) السبب واعادة تخصيص (٤٧) الف وهكذا تسير باقي الليلة . شكراً تفضل اخ عبدالله .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايله

وضحت : فصل ١/٢ مجلس الأمة . لم يجري تخفيض في مجمل الفصل لأن ما خفف أعيد تخصيصه كما ترون في الجدول المرفق من المجمع (١٢٨٢.٠٠٠) ، كل الذي طرأ كما ترون في الجدول المرفق من اللجنة المالية كما أشار معالي الرئيس ، رئيس اللجنة . التخفيضات في المراتب (١٠٣) و (٢١٠) على التوالي (١٢) و (٣٥) السبب ثم اعيد استحداث بند (٣٠١) ب مواقع (٤٧) الف وهو مجموع المرفعين المخفضين داخل الفصل نفسه .

معالي رئيس المجلس

تفضل اخ عبدالله

هكذا من الأهل

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

وضحت ؟ فصل ١/٢ مجلس الامة . لم يجري تخفيض في .مجلد الفصل لان ما خفض أعيد تخصيصه كما ترون في الجدول المرفق فالمجموع (١٢٨٢٠٠٠) ، كل الذي طرأ كما ترون في الجدول المرفق من اللجنة المالية كما أشار معالي الرئيس ، رئيس اللجنة . التخفيضات في الموارد (١٠٣) و (٢١٠) على التوالي (١٢) و (٣٥) السلف ثم اعيداستحداث بند (٣٠١) ب بواقع (٤٧) ألف وهو مجموع الرقمين المخفضين داخل الفصل نفسه .

تنضل أخ عبدالله

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله التميمي

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شهبلا

معالي الرئيس ، أعطيته الكلمة ؟

خطأ رقمي ؟ تفضل

معالي الرئيس ، الخطأ سيقع عندما نتلو هذا الرقم ونقول (١٢٨٢٠٠٠) وكأنه الرقم الصحيح ، وقد نسينا مثلاً أنه قد نقص عليه الكهرباء . لذلك يجب علينا كما أرى أن نوافق على تقرير اللجنة بتخفيض التخصيصات ثم بعد ذلك نوافق على المراء كما جاءت فصول بما فيه قرار اللجنة . حتى تتم الحسابات خارجاً ، وإلا فانا سنصوت على رقم غير صحيح .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

السيد ليث شهبلا

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

السيد ليث شهبلا

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

هو اسهل هذا ، بس هذا ادق . كل فصل مع تخفيضاته اذن نلتقل اذا أمرت (١٢٨٢٠٠٠) ما عدا أي أمر خصم

مع الأخذ بعين الاعتبار تخفيض الكهرباء والمحروقات في هذا الفصل . حتى لا تسجل علينا .

ماشي ، استمر أخ عبدالله . فيما يتعلق بمجلس الامة هل يوافق الاخوان؟ على التوصية الواردة في مجلس الامة التي هي تخفيض في جهة .

مواقين

مجلس الوزراء .

السيد عبدالله العكايلة

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة

السيد عبدالله التميمي

١/٣ مجلس الوزراء . مجموع الفصل (٧٤٤٠٠٠) اخذاً

بعين الاعتبار ما سيلحقه من تخفيض الكهرباء والمحروقات .

السيد رئيس اللجنة .

معالي الرئيس ، بالنسبة لمجلس الوزراء فيه بالجدول الفردي

التي لوحده . فيه تخفيض (١٠) آلاف دينار من المادة (١٠٣) اذا

اطلعوا الاخوان مرقمة المراء في الجدول . (١٠٣) هذه الموظفون بعقود .

ففيه خصم وظائف بعقود مقدارها (١٠) آلاف دينار من مجلس

الوزراء . كان التخصيص (٢٦) ألف ، نُزل الى (١٦) ألف ، البوتر

(١٠) آلاف . هكنا يقرأ الجدول .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايلة

نعم كما هو في الكشف صحيح . مجلس الوزراء اذن يصيب

(٧٣٤٠٠٠) مع الأخذ بعين الاعتبار فاتورة الكهرباء والماء . ديوان

المحاسبة ١/٤ لم يجري تخفيض عليه إلا ما يخصه من فاتورة الكهرباء .

والماء ، (٨٧٩٠٠٠) .

مواق المجلس الكريم على رئاسة الوزراء ؟

مواقين

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

معالي رئيس المجلس

ديوان المحاسبة (٨٧٩٠٠٠) .

مواق المجلس الكريم على مخصص ديوان المحاسبة ؟ رجاء رفع ايدي

المواقين . عد الاصوات . كم ؟

٤٦ صوت .

٤٦ واحد ، موافق عليه . المادة التالية

السيد الأمين العام

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

١/٥ ديوان الخدمة المدنية . (٣١٦٠٠٠) لا تفسير ،

باستثناء ما يخصه من الكهرباء والمحروقات .

مواق المجلس الكريم ؟

مواقين

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

١/١١ وزارة الدفاع . لا تغيير إلا فيما يخصه من فاتورة الكهرباء .

هكذا من الشغل

start

والمحرروقات . مجمل الفصل (٢٠٥٠٠٠)

معالي رئيس المجلس	هل يوافق المجلس الكريم ؟ من يوافق يرفع يده ، عد الاصوات
السيد الأمين العام	الاعلبية
معالي رئيس المجلس	ماشي .
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله المكايلة	١/١٢ المركز الجغرافي (٨٢٨٠٠٠) .
معالي رئيس المجلس	موافق المجلس الكريم ؟ من يوافق ؟
الجميع	موافقون
معالي رئيس المجلس	المادة التالية .
مقرر اللجنة	
السيد عبدالله المكايلة	وزارة الداخلية ، ١/٢١ (١٥٥٣٠٠٠) باستثناء طبعاً ما يخصها من فاتورة الكهرباء والمحرروقات . في كل مرة نقول ما يخصها ، موافقين على هذا الكلام ؟
الجميع	موافقين .
معالي رئيس المجلس	المادة التالية
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله المكايلة	١/٢٢ وزارة الداخلية . مجموع الفصل صفحة (١١) المراجعة (٢١٦٧٠٠٠) . المجموع مجموع الفصل
معالي رئيس المجلس	من يوافق من المجلس الكريم على هذا التخصيص ؟ يرفع يده رجاء .
الجميع	موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله المكايلة	١/٢٣ وزارة الداخلية ، الامن العام . التعديل كما ترون في الجدول المقترح ، التخصيص الاصلي كان (٤٥٥٢٥٠٠٠) التخصيص المقترح (٤٤٠٠٠٠٠) الترفير أو التخفيض في العجز (١٥٢٥٠٠٠) كما تقره اللجنة المالية .
معالي رئيس المجلس	من يوافق على اقتراح اللجنة المالية ؟ الان فيه عندنا اقتراح يا اخ ليث ، فيه عندنا اقتراح في التخفيض (١٥٢٥٠٠٠) . من يوافق على هذه التوصية ؟ بالتخفيض من يوافق ؟ وتبقى المخصصات كما هي ، ما فيه اقتراحات ، السيد المقرر ما فيه يا ليث اقتراحات الان ، هذا ليس وقت

المنافسة أتم لم تتقدموا بشيء للجنة المالية .

السيد ليث شبيلات	لكن هذه مش صحيح في مشروع القانون ، اما في اللجنة فليس لنا كلام إلا عن الخطابات
معالي رئيس المجلس	في خطاباتكم ما جاتنا شيء ، ما جاتنا شيء في هذا
السيد ليث شبيلات
معالي رئيس المجلس	هذا للامن العام نتكلم الان احنا ، تفضل سيدي
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله المكايلة	١/٢٤ وزارة الداخلية ، الدفاع المدني . صفحة (١٤) مجموع الفصل (٤٢٥٠٠٠) لم يجري عليها تخفيض .
معالي رئيس المجلس	من يوافق على الفصل الخاص هذا ، التوصية هذه ؟
الجميع	موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله المكايلة	١/٢٥ العدل . هذه كما ترون لم يحدث اي إنقاص نهائي في مجموع الفصل لان مبلغ ال (٥٠٠٠٠) قد اعيد تخصيصها داخل الفصل نفسه ، ولذلك المجموع يبقى كما هو (٣٢٧٩٠٠٠) .
معالي رئيس المجلس	موافق المجلس الكريم ؟
الجميع	موافقون .
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله المكايلة	١/٢٦ دائرة قاضي القضاة . صفحة (١٧) مجموع الفصل (١١٢١٠٠٠)
معالي رئيس المجلس	من يوافق من المجلس الكريم على هذا التخصيص ؟ عد الاصوات .
مقرر اللجنة المالية	موافقة .
السيد عبدالله المكايلة	١/٣١ وزارة الخارجية ، مجموع الفصل (٨٦١١٠٠٠)
معالي رئيس المجلس	موافق المجلس الكريم على هذا ؟
الجميع	موافقون
معالي رئيس المجلس	موافقة ، المادة التالية .
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله المكايلة	صفحة (١٩) هي تفصيل لما قبلها . الفصل ١/٣٢ وزارة الخارجية

هكذا من أهل

دائرة الشؤون الفلسطينية ، مجموع الفصل ١ (٢٦٩٠٠٠).

معالي رئيس المجلس

من يوافق ؟

الجميع

موافقون

معالي رئيس المجلس

وتبقى ، غيرها

مقرر اللجنة

السيد عبدالله العكايلة

وزارة المالية ١/٤١ ، مجموع الفصل في صفحته (٢٦) (٢٨٠٩٧٩٠٠٠)

جرى على ذلك كما ترون في الكشف المرفق من قبل اللجنة المالية . المواد

١/٤١ أ الفصل (ب) (٢٠١) (٢١٣١) و (هـ) / و (هـ) / و (هـ) / و

(هـ) / (١٠) كما هي مفصلة لديكم . مجموع التخليص في هذا

الفصل (١٠٠٠٠٠٠٠) بعد إعادة التخصيص داخل الفصل نفسه .

التخصيص الذي جرى على هذا الفصل بجملة ما قيمته (٢٤٥٠٠٠٠٠٠) .

يوافق المجلس الكريم على التخفيض ؟ على المالية

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله التور

سيدي معالي الرئيس ، وزارة المالية فصل ١/٤١ .

أ/الادارة . ب/الصلحة التالية هي النفقات العامة وهذه هي التي جرى

عليها التخفيض . ب/٢٠١ ، عتبا مبلغ (٣٥٠٠٠٠٠٠) دينار في البند

رقم ٢٠١ الذي مكتوب أجور النقل . هذا كان مخصص (٣٥٠٠٠٠٠٠) .

في العام الماضي كان مخصصاً لأجور النقل وهذا يتناول أجور تنقلات

اصحاب المعالي الوزراء والاعيان في الماضي والنواب في الحاضر حصراً

ولا ينتقل أحد غيرهم . كان المنفق في سنة ١٩٨٨ كما ترون

(٥٩٩٠٠٠٠) فعلي وإعادة التقدير سنة ١٩٨٩ (٤٣٠٠٠٠٠) فعلي .

المخصص المقترح هذا العام القادم (٣٥٠٠٠٠٠٠) اقترحت اللجنة

تخليصه الى (٢٠٠٠٠٠٠) نسيت ان اقول انه يشمل استضافة الوفود

الرسمية والقمة وما شابه ذلك . فهي اذن خلصت بمقدار (١٥٠٠٠٠٠٠)

دينار . التنزيل الثاني سيدي الرئيس في المادة (٢١٣) نفس الصفحة

في المادة (٢١٣) في عتبا مبلغ اسمه المستفركة في وزارة

المالية، (٤٥٠٠٠٠٠) دينار وتفصيلاته على الصفحة اليسرى المقابلة ،

تفصيلاته تقرأ كما يلي . نفقات الحفلات والضيافة في الدولة وليس

في القبة وما شابه ذلك (٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، طبع طوابع الواردات

(٥٠٠٠٠) دينار ، النفقات الاخرى (٣٩٥٠٠٠٠) دينار نفقات اخرى

ليست طواري ، او شغلات عارضة بل نفقات اخرى . من هذا المبلغ نزلنا

(٩٥٠٠٠٠) دينار وابتقينا مبلغ (٣٠٠٠٠٠٠) دينار . وفي حفل

الايضاحات سوف يخصص لوزارة العدل مبلغ (٢٠٠٠٠٠٠) دينار من اجل

توسعة الطابق الاعلى الذي راح يبني على قصر العدل لتوسعة المحاكم

وتعيين (١٥) قاضي . بما ان مجلس النواب لا يستطيع ان يزيد

النفقات وبالنظر في مراجعة القضايا التي ستحال الى القضاء ، من

مجلسكم الكريم ، فهناك اذن تخصيص شوية غريب مش مألوف يعني

عادة لكنه قانوني .

بقي شيء ؟

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبد الله التور

هذا الذي كنت اقرأ منه اسمه وزارة المالية ونفوق يلاحظ الزملاء .

مكتوب البرنامج (ب) . الصفحة التي بعدها صفحة (٢٤) اسمها

قوائد الدين العام ، هذا ما تدخلنا فيه (ج) ، (د) النفقات الطارئة هذه

التي فيها (٢٠٠٠٠٠٠) لاغاة التازحين ، طارئة اخرى (١٠٠٠٠٠٠٠)

دعم المنتوجات الزراعية (١٠٠٠٠٠٠٠) ودعم المواد التصنيعية

(٦٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، هذا ابتقيناه كما هو وتامل ان لا يزيد الاتفاق

عن هذا . الان تأتي الى (هـ) التي هي صفحة (٢٦) تحت وزارة المالية

اسمها الاعانات والمكافآت . اول واحد لو نظرنا الى (٥) امانة عمان

الكبرى إليها دعم مباشر من الموازنة مقداره (٢٠٠٠٠٠٠) دينار وكان

مخصصاً في العام الماضي (٢٠٠٠٠٠٠) دينار . والعام الذي سبقه فعلي

(٢٢٨٠٠٠٠) دينار . اقترحت اللجنة المالية تخفيض دعم امانه

العاصمة من (٢٠٠٠٠٠٠) الى (١٥٠٠٠٠٠) دينار . الان

المادة (١٠) تحت في التصنيف ، في دعم المحال المحلية اقساط

واستثمارات . بهذا نأخذ هذا البند بحذر . هذا ليس مبلغاً تدفعه

هكذا من المأهل

وزارة المالية للبلديات والمجالس المحلية . ليس كذلك . من اجل مشروعاتها أو ما شابه . الأمر ليس كذلك الأمر هو أنه في العام الماضي حين قررت الحكومة في العام قبل الماضي اخذ ما يترتب على البلديات من إستثمارات للمواطنين . أخذت هذا الأمر على عاتقها . يعني جُبر الدين على وزارة المالية بدلاً من البلديات و البلديات لا علاقة لها بهذا المبلغ . ولذلك اقترحنا على وزارة المالية تخفيفاً للعجز ان ننزل هذا المبلغ من ستة ملايين الى اربعة وكأنه جدولة وليس تخفيفاً فعلياً . الآن في هذا البرنامج (هـ) الذي اسمه الاعانات والمكافآت أصبح عندنا فائض (٢٠٠٠٠٠) من دعم المجالس المحلية . و (٥٠٠٠٠) امانة العاصمة . المجموع (٢٥٠٠٠٠) . هذا المبلغ اضيف الى البند (٢) . البند (٢) اسمه صندوق المعونة الوطنية . اللجنة المالية رأت ان صندوق المعونة الوطنية انفق في العام الماضي فعلياً (٢٢٠٠٠٠) دينار والسنة التي قبلها (٢١٢٢٠٠) دينار . ورأت وزارة المالية تخصيص (٢٢٠٠٠٠) دينار . هذا المبلغ (٢٢٠٠٠٠) استوحته وزارة المالية من ضريبة اسمها ضريبة الخدمات الاجتماعية . هي تسلمت من ضريبة الدخل التي تترتب على أي مواطن . وكان التخصيص في باب الإيرادات (٢٥٠٠٠٠) فقصد منه (٣٠٠٠٠) وخصصت لصندوق المعونة الوطنية (٢٢٠٠٠٠) . اللجنة المالية تعترف ان كل اجراءات التصويب الاقتصادي وبرنامج التصحيح هي في معظمها مواضع بعيدة المدى وأن تؤدي كلها سوف يقتضي وقتاً طويلاً . وأن الفقراء يتكاثرون وأن الجوعى العريانين يتكاثرون وأن العاطلين يتكاثرون . العاطلون عن العمل يتكاثرون . فخصصت هذا المبلغ . وهذه واحدة من إشراقات صراحة ومن أحسن ما فعلته اللجنة المالية في إعادة التخصيص بالإضافة الى لمسات في الموازنة الرأسمالية في باب الطرق الزراعية وما شابه . هذه واحدة من احسن ما فعلته اللجنة وأضافت (٢٥٠٠٠٠) دينار الى (٢٢٠٠٠٠) ليصبح المجموع (٤٧٠٠٠٠) دينار . هذا هو التغيير الذي جرى في وزارة المالية وشكراً سيدي الرئيس .

هل يوافق المجلس الكريم ؟ من يوافق يرفع يده مشكراً .

معالي رئيس المجلس

الجميع	موافقون
معالي رئيس المجلس	موافقة . البند التالي
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	١/٤٢ وزارة المالية/الموازنة العامة . دائرة الموازنة العامة . مجموع الفصل (١٤٦٠٠٠)
معالي رئيس المجلس	موافق المجلس الكريم على هذا ؟
الجميع	موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	وزارة المالية دائرة الجمارك . (١/٤٣) . هذا الفصل جرى عليه تخفيض (١٢٠٠٠) دينار فقط . صفحة (٢٨) البند (١٠٣) . الفصل (١/٤٣) . الذي هم موظفون يعقود والذي هو انهاء عام كان لدى اللجنة ان تخفض من الموظفين يعقود ما أمكن .
معالي رئيس المجلس	هل يوافق المجلس الكريم على التخفيض ؟ عد الاصوات .
مقرر اللجنة المالية	موافقة . تفضل
السيد عبدالله العكايلة	الفصل (١/٤٤) دائرة ضريبة الدخل . هذه لم تُس باعتبار انها تأتي لنا بدخل كبير . (١٩٥٥٠٠٠) .
معالي رئيس المجلس	موافق المجلس الكريم ؟ موافقة . المادة التالية
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٤٥) وزارة المالية . دائرة الاراضي والمساحة . هذه ايضاً بقيت كما هي .
معالي رئيس المجلس	هل يوافق المجلس الكريم ؟
الجميع	موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٤٦) اللوازم العامة . بقيت كما هي .
معالي رئيس المجلس	موافق المجلس الكريم ؟
الجميع	موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٥١) وزارة الصناعة والتجارة . بقيت كما هي .

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس الجميع	موافق المجلس الكريم ؟ موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٥٢) وزارة التخطيط . بقيت كما هي .
معالي رئيس المجلس الجميع	موافق المجلس الكريم ؟ موافقون
مقرر اللجنة المالية	
عبدالله العكايلة	(١/٥٣) وزارة التخطيط . الاحصاءات العامة . بقيت كما هي
معالي رئيس المجلس الجميع	موافق المجلس الكريم ؟ موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٥٤) السياحة والآثار . بقيت كما هي
معالي رئيس المجلس الجميع	موافق المجلس الكريم ؟ موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٥٥) وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة . بقيت كما هي .
معالي رئيس المجلس الجميع	موافق المجلس الكريم ؟ موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٥٦) وزارة الطاقة والثروة المعدنية . بقيت كما هي
معالي رئيس المجلس الجميع	موافق المجلس الكريم على هذا ؟ موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٥٧) وزارة الطاقة/سلطة المصادر الطبيعية . بقيت كما هي
معالي رئيس المجلس الجميع	موافق المجلس الكريم ؟ موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٥٨) وزارة الاشغال العامة والاسكان . بقيت كما هي
معالي رئيس المجلس	وزارة الاشغال العامة والاسكان . هل يوافق المجلس الكريم ؟ رجاءاً من

السيد الأمين العام	يوافق يرفع يده حتى نشوقه . موافق المجلس الكريم على رقموا كما هو .
مقرر اللجنة المالية	رجاءاً من الموافق يرفع يده . كم يا سيدي ؟
السيد عبدالله العكايلة	٤٨ صوت
معالي رئيس المجلس الجميع	(١/٦١) وزارة الزراعة . بقيت كما هي .
مقرر اللجنة المالية	وزارة الزراعة . موافق المجلس الكريم ؟ موافقون
السيد عبدالله العكايلة	(١/٦٢) التسويق الزراعي . بقيت كما هي
معالي رئيس المجلس	التسويق الزراعي . موافق المجلس الكريم على التسويق الزراعي ؟
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	لا . فصل واحد
معالي رئيس المجلس الجميع	مؤسسة التسويق الزراعي . من يوافق يرفع يده ؟ موافقون
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٦٣) وزارة المياه والري . اصلاً في هذا الفصل لم يخص لها شيء .
معالي رئيس المجلس الجميع	جديد .
مقرر اللجنة المالية	وزارة المياه والري . موافقين ؟ موافقون
السيد عبدالله العكايلة	(١/٦٤) وزارة المياه /سلطة وادي الاردن .
معالي رئيس المجلس	من يوافق على مخصصات سلطة وادي الاردن ؟ عد الاصوات . هذه
مقرر اللجنة المالية	كلها رواتب وماليش شيء جديد . من يوافق على ثلثات سلطة وادي
السيد عبدالله العكايلة	الاردن ؟ عد الاصوات . موافقة .
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٦٥) وزارة التموين . بقيت كما هي .
معالي رئيس المجلس	وزارة التموين ؟ موافقة
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(١/٧١) وزارة التربية والتعليم . مجموع الفصل اذا تم بعدوا الاعتقال

هكذا من أهل

اليه فهو في صفحة (٧٢) . (٩٣٠٠٠٠٠) جرى بعض المناقشة داخل الفصل لكنها لم تؤثر على قيمة الفصل نفسه . بواقع (١٠٠٠٠) دينار كما هي موضحة في الفقرة (١/٧١) (و/٢١٣) في الكشف المرفق لديكم . لكن قيمة الفصل كما تعلمون لم يجري عليها تخفيض باكمل . موافقة على وزارة التربية والتعليم ؟

موافقون

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

(١/٧٢) وزارة التعليم العالي . مجموع الفصل . يرجى الانتقال الى صفحة (٨٠) مجموع الفصل . (٩٩٥٠٠٠٠) بقيت كما هي وزارة التعليم العالي .

موافق المجلس الكريم ؟ من يوافق عل موضوع وزارة التعليم العالي ؟ موافقون

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

(١/٧٤) التنمية الاجتماعية . وكان هذا التعريب قبل فصل وزارة التنمية عن الصحة . مجموع الفصل يرجى الانتقال الى صفحة (٨٥) . بقي هذا الفصل كما هو .

موافق المجلس الكريم علي التنمية ؟

موافقون

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

(١/٧٥) وزارة العمل . كما هي

وزارة العمل . من يوافق من المجلس الكريم ؟

موافقون

(١/٨١) الاعلام . التخفيض الذي جرى مجموعة (١٣٦٠٠٠) على هذا الفصل .

معالي رئيس المجلس
توصية اللجنة بالتخفيض ، من يوافق على توصية اللجنة بالتخفيض ؟
من يوافق على التخفيض عن وزارة الاعلام ؟

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

البنود موجودة عندك يا حضرة عضو اللجنة المالية . في صفحة (٨٩) . الدكتور عبدالله التسيور رئيس اللجنة .

هذا التخفيض هو الموجود في صفحة (٨٩) . في صفحة (٨٩) أربعة بنود . البند الاول متعلق بمكتب الاعلام في واشنطن . مكتب الاعلام في واشنطن يجعل من بيت السفارة القديم مقراً له . من المعلوم اننا اشترينا بيتاً للسفارة ومقر للسفير جديدين منذ بضعة سنوات والبناء القديم الذي قللكه الدولة يشغله مكتب الاعلام في واشنطن . كان الجاه شديد عند اللجنة في الغاء هذا المركز صراحة . وتلقينا بيانات تؤكد ضرورة وجوده على الاقل في المرحلة الحاضرة . واقتنعنا من معالي وزير المالية من العرض الذي قدمه وهو عرض مفصل باقصى درجات التفصيل فاستطعنا اذن ان ننزله من (٢٧٠٠٠) دينار الي (٢٠٠٠٠) دينار . (٧٠٠٠) دينار كان التخفيض .

كم نزل يا اخي ؟

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

كان التخصيص سيدي الرئيس (٢٧٠٠٠) دينار والتخفيض الذي اجريناه (٧٠٠٠) دينار .

من يوافق على هذا التخفيض ؟

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

لأن ما كملت سيدي الرئيس . فيه عندك مديرية الاعلام التنوي . ارفع صوتك بالله حتى يسمعوك .

الباب الثاني الوزارة المركز (٧٤٠٠٠) دينار . هذا لعقود النظافة والمحروقات وما شابه ذلك ، فيبقى الثالث هو مديرية الاعلام التنوي

هكذا من المأهول

ومجلة التنمية التي تحتها في صفحة (٤) . وجدنا من المئيد الاقلال من النشرات الحكومية وأن يكون هذا توجيهاً شاملاً . للاسف في كل الموازنة ما وجدنا تخصيص لمجلة او لنشرة إلا في هذه الموازنة اذاً البقية يظهروا بصورة غير شرعية الظاهر . فننتوجه الى السادة الوزراء بان نستغني عن هذه النشرات مع الاحترام لها جميعاً ، واخص مجلة التنمية بالشئا . لكن الحقيقة قرأتها قلة وبالأماكن خلع النشرات التي هي بعضها موظفين وبعضها . فهنا شطبنا المجلة (٢١٠٠٠) . رُب قائل انه هذه يجيبها دخل مزبور هي اشتراكات من أجهزة الحكومة ولذلك الاضافة الاقتصادية محدودة . هي انتقال دنانير الدولة من جيب وزارة ما الى جيب وزارة أخرى فبالتالي لا تعتبر هذه موارد بالمعنى الاقتصادي للكلمة . فلذلك شطبنا من وزارة الاعلام هذه المبالغ ومقاردها (٧٠٠٠٠) . (٤٥٠٠٠) و (٢١٠٠٠) وتساوي (١٣٦٠٠٠) دينار . شكرًا سيدي الرئيس

هل يوافق المجلس الكريم على هذا التخفيض ؟
موافقون

الفصل بعض التخفيض ؟ ايضاً مرفقة عليه . المادة التالية .

(١/٨٢) وزارة الثقافة والاعلام / مؤسسة الاذاعات التلفزيون التخفيض الذي جرى (١٤٦٠٠٠) في المراء (١٠٣) صفحة (٩٠) والمادة (٢١٣) صفحة (٩٤) . والمجموع (١٤٦٠٠٠) التخفيض الذي جرى لي هذا الفصل .

من يوافق على توصية اللجنة بالتخفيض ؟
موافقون .

(١/٨٣) وكالة الاتباء الاردنية . صفحة (٩٥) ، بقيت كما هي . يوافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

(١/٨٤) وزارة الشباب . مجتموع الفصل في صفحة (٩٨) التغيير

الذي طرأ هو في المادة (٣٠٤/أ) التخصيص الاصلي كان (٥٠٠) كما ترون في الكشف الذي هو مرفق لديكم . التخصيص المقترح (٥٣٠) فالمناقلة (٣٠) . (١/٨٤) جرى عليها تخفيض (٣٠٠٠٠) لهذا هو الذي حل محل ذلك . فحقيقة لم يجري تخفيض في مجمل الفصل كما هو ، ولكن هذا المبلغ نقل لدعم اندية الشباب .

موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

(١/٨٥) وزارة الثقافة والاعلام / الثقافة . هنا يرجى فصل وزارة الثقافة وإعادة هتوزب هذا الفصل . لان الثقافة انفصلت كوزارة عن الاعلام . بقي كنها

موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

(١/٨٥) المركز الثقافي الملكي . بقي كما هو .

هل يوافق المجلس الكريم ؟ رجاءً من الموافق يرفع يده . رجاءً من المجلس الكريم الموافقين على المركز الثقافي الملكي يرفعوا ايديهم .

ماشي
الاعلمية .

(١/٨٦) وزارة الثقافة والاعلام / دائرة المكتبات والوثائق الوطنية بقيت كما هي .

موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

(١/٨٧) وزارة الرياضة والآثار / دائرة الآثار العامة بقيت كما هي .

موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

هكذا من الأهل

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(١/٩١) وزارة النقل والاتصالات . بقيت كما هي .
موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(١/٩٢) وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للمبريد والتوفير
البريدي . بقيت كما هي .
موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(١/٩٣) وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات السلوكية
واللاسلكية . بقيت كما هي .
موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(١/٩٤) وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني تبقى كما هي .
موافق المجلس الكريم على هذا ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(١/٩٥) وزارة النقل والاتصالات/دائرة الارصاد الجوية بقيت كما هي .
موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس

الآن تنتقل الى التفقات الرئيسية . بعد الخلاصة ستعرض التفقات .
تبدأ بالفصل الأول . (٢/٤) ديوان المحاسبة لا شيء . في هذا العام .
فصل (٢/١٢) الذي هو المركز الجغرافي (١٥٠٠٠) دينار . صفحة
(٢) التفقات الرئيسية . (٢/٢١) وزارة الداخلية صفحة (٣) في
التفقات الرئيسية . بقيت كما هي .
موافق المجلس الكريم ؟

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(٢/٢٢) وزارة الداخلية/الاحوال المدنية والجوازات لا شيء . في هذا
العام
موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(٢/٢٣) الأمن العام . مجموع الفصل كما هو .
موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

اقساط سيارات يا اخوان هذه كلها .
موافق المجلس الكريم يا سيدي . ما فيه شيء . جديد ، غير .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(٢/٢٤) وزارة الداخلية/الدفاع المدني . كما هي .
موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(٢/٢٥) وزارة العدل . لا شيء . في هذا العام .
لا شيء . في هذا العام . موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة
معالي رئيس المجلس
الجميع

(٢/٢٦) دائرة قاضي القضاة . لا شيء . في هذا العام .
موافق المجلس الكريم ؟
موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

(٢/٣١) وزارة الخارجية . خذت (١٧٠٠٠) دينار في على
التوالي ، شراء . مميزات (١٦٠٠٠) دينار . دراسات وتصاسيم
(١٠٠٠٠) دينار . تأنيث سفارات (١٠٠٠٠) دينار . لارات اللجنة

هكذا من الأهل

أن لا يكون شيء من هذه في هذا العام .

موافق المجلس الكريم : دولة الرئيس .

موضوع تأييد السفارات ، مثل تأييد السفارات مؤلفة ، لدينا سفارات في بلاد عربية غير مؤلفة على الإطلاق ، ما فيها كرسى ، ثلاث سفارات زي ما يقولوا على العظم وكذلك قنصليتنا في جدة ، فتح قنصلية في جدة وموضوع سفارتنا في ليبيا ، هذا المبلغ لها ، إذا ما بدكم تفتحوها أشطرها .

بعد ما سمعتم كلام دولة الرئيس . من يوافق على توصية اللجنة ؟ السيد رئيس اللجنة المالية .

إذا أمرت سيدي الرئيس . لأن البيانات التي قدمت لدينا كانت في كل الوقت صراحة كاملة وتبني منطلقات الأخوان النواب لما كما علمت خطأ الفريق المفاوض من وزارة المالية أخطأهم التوفيق حين لم يسيروا إلى منزل السفارة في روما الذي يوجد البناء ولا يوجد الاثاث ، ما قالوا لنا هذا الكلام ، والقنصلية في جدة التي لا اثاث فيها والبناء موجود . وثالثاً احتمال فتح سفارة أخرى ، فتح سفارة أخرى ليست مذكورة في الوقت الحاضر لاسباب سياسية . هذه بذلك تخصص لها تخصيصات ، أنا اقترح أن المبلغ الذي شطبناه سيدي الرئيس والبالغ (١٧٠٠٠٠) دينار ، يكون (١٧٠٠٠٠) دينار لمواجهة السفارة الجديدة والبنائين التي معانا الملتاح دون اثاث . فاقترح تعديل هذا الرقم حتى نكون واقعيين من (١٧٠٠٠٠) تنزل إلى (١٢٠٠٠٠) فيبقى لهم (٥٠٠٠٠) . شكراً سيدي الرئيس .

هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح اللجنة ؟ ارجوكم ما فيه نقاش في هذا الموضوع . هو حكى توضيح وليس نقاش . رئيس اللجنة وضع توضيحاً فما فيه نقاش ولا هو مفتوح . السيد المقرر فيه عندك كلام ؟

ارجو أن لا يؤخذ باقتراح معالي الرئيس في هذا الباب والتصويت على توصية اللجنة .

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

معالي رئيس المجلس

يا سيدي التصويت على توصية اللجنة ، من يوافق على توصية اللجنة ؟ وعد الاصوات . توصية اللجنة بشطب (١٧٠٠٠٠) دينار من يوافق ؟ عد الاصوات . (٢١) صوت أخذت توصيتكم ليبقى رقم الحكومة . أخذت التوصية (٢١) صوت . يا سيدي ارفعوا اصابعكم مرة ثانية من يوافق على توصية اللجنة بشطب (١٧٠٠٠٠) دينار ؟ خلع يا اخ عبدالله سمعنا توصيتك وترجع لها بعدين . خلعنا نعد الاصوات ارجوكم . من يوافق على شطب هذا المبلغ ؟

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النصور

يا معالي الرئيس ، أنا اقترحت اقتراح معقول وواقعي وتردد أن تمرر الجلسة بدونها ، هذا شيء غير صحيح ، أنا عندي اقتراح محدد .

يا سيدي خلعنا نيجي لتوصيتكم انتم وبعد هذا نرجع لاقتراح الحكومة .

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النصور

يا معالي الرئيس ، فيه معلومات جديدة في الموضوع . الآن سقود الاقتراح اسمح لي سيدي ، في أن نشطب ال (١٧٠٠٠٠) دينار ، أنا بقرن نشطب (١٢٠٠٠٠) دينار ونبقى (٥٠٠٠٠) دينار ، وحضرتك تصر إلا نخفف (١٧٠٠٠٠) .

معالي رئيس المجلس

اخ عبدالله الحقيقة في المنطق والعدالة إحنا الآن نتكلم على توصية اللجنة التي بين ايدينا والتي جاءت للأخوان هي توصية اللجنة ، من يوافق على توصية اللجنة ؟ وبعد ذلك نرجع للأصل . اقترح (٢١) وبالتالي سقطت توصية اللجنة . التعديل ما جاني يا اخ عبدالله في الوقت المناسب ، أنا عندي توصيات مكتوبة . توصيتكم مكتوبة ولم تفر . وهذه الديمقراطية ، اخ عبدالله . إذا الحكومة بتحب تنقص في حرة بعدين ، تقترح الحكومة التتقيص احنا بتقبل ، معالي وزير الخارجية ، إذا اقترح تنقيصاً هذا يصير يا اخي . وجاء الله يخليكم . معالي وزير الخارجية ، ما فيه تعليق ؟ طيب ويبقى الرقم كما جانا من الحكومة . ما جانا اقتراح بغير ذلك ، المادة التالية رئيس اللجنة تفضل . دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

للتطبيق فقط اني درست موضوع السيارات ، اجره سيارة كانت موديل (٨٠) لدى السراء . ولم اكن موافقاً على ذلك إلا من بعد ما شلت

هكذا من المأهول

الشراء اتي وجدت أجود سيارة ، وهو موضوع استبدال وليس موضوع شراء جديد . فأجود سيارة كانت موديل (٨٠) عم تقطع بعض السفراء في الطرق . فهذا الذي خلاني اقتع هذا الموضوع . نحن التزمنا بعدم شراء سيارات في الداخل بالمناصفة ، التزمنا وملتزمين أما عندما أجد سفير من سفراء المملكة سيارته توقف في الطريق موديل (٧٩) وموديل (٧٨) وموديل (٨٠) خلاني اسكت في هذا الموضوع ، يجب أن تباع هذه السيارات هذه واستبدالها .

ما فيه نقاش باب النقاش غير مفتوح ، السيد رئيس اللجنة .

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله القصوي

معالي الرئيس ، الواقع نحن نريد أن ننجح عملنا ولا نعمل أي معوقات . نحن لدينا قناعة أنه بسبب الاجراءات التصويبية خصص لوزارة الخارجية ما لسنا مقتنين فيه ، لأن معاليك تصر على تصويتين إماما اقتراحنا تخفيضه سابقاً وإما ما هو وارد من الحكومة ولا تريد معاليك أن تستمع الى رقم بين الرقعتين وما اقترحه أنا هو أن نخفض التخفيض ، فهذا اقترعناه بحيث نخفض (١٢٠٠٠) دينار ونرصد (٥٠٠٠) دينار اسواقية الحاصلات مع احتراصي لما تفضل فيه دولة الرئيس ، فنريد أن تجري تصويت سدي الرئيس ، وهذا أمر ديمقراطي .

شكراً شكراً ، المادة التالية .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

الفصل (٢/٤١) وزارة المالية ، هذا الفصل جرى عليه تخفيضات مجملها (٨٩٥٠٠٠) وهي موزعة في الكشف المرفق لديكم . والتخفيضات أو المناقلات طرأت على المراء (١/٤٠٣) وهي بناء مدرسة المستجدين كانت (٣٥٠٠٠٠) خفضت الى (٣٠٠٠٠٠) دينار فكان الفرق (٥٠٠٠٠) دينار . ثم (٥٠٨) المساهمات في نفس الصفحة (١٢) من النفقات الرأسالية . الجامعات الاردنية مساهماتها كانت (٦٠٠٠٠٠) دينار خفضت الى (٤٠٠٠٠٠) دينار .

خلهم واحدة واحدة ونطرحهم للتصويت .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

إذا سألتم عن التفاصيل ، هذه التفاصيل في الكشف المرفق لديكم ،

قدمنا لكم مجمل التخفيضات (٨٩٥٠٠٠) ما تقتنعون به تقررته

وما لا تقتنعون به الأمر لكم .

خلها فقرة فقرة اخ عبدالله .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

لا مجمل الفصل أبو محمد . التصويت فصلاً فصلاً مش بنداً بنداً .

تفضل اخ عبدالله على التوصيات واحدة واحدة .

طيب ، بناء مدرسة المستجدين (٣٥٠٠٠٠) دينار . التخفيض الذي

جرى عليها (٥٠٠٠٠) فقط .

دكتور عبدالله النصور .

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النصور

معالي الرئيس ، أولاً بالدستور يكون التصويت فصلاً فصلاً ، ما فيش بنداً من مادة من فصل من برنامج ، الواقع ما يبيصير إلا نصوت عليها مجعلة ، أما إذا فيه تسمع ايضاً للنقاط وهي مهمة صراحة . تجهيز مدرسة المستجدين ، مدرسة المستجدين ، اخذت بعني طرقها الكثير من الاخوان النواب هذه المدرسة المتعلقة بدين صراحة لشركة الفوسفات الاردنية قيمتها نحو (٤٥٠٠٠٠٠) دولار على الحكومة اليوغسلافية ومرت سنوات ويوغسلافيا لا تسدد . لكن في النهاية بعد طويل اتصالات دبلوماسية وسياسية على أعلى المستويات وصلو منذ أربعة سنوات أو ثلاثة سنوات الى الاتفاق على مشروع لانشاء مدرسة للمستجدين كلفتها نحو (٤٥٠٠٠٠٠) دولار هذه ال (٤٥٠٠٠٠٠) دولار دفع منها دفعة (كاش) نقداً (٢٠٪) دفعة اولى على الحساب ، بحيث يسدد من قرض الاسكان ما لا يقل عن (٦٠٪) والباقي يبقى للشركة ، هذه هي القضية وهذا عقد ملزم ، لا نستطيع تغيير العقد ، الدستور يقول " لا يجوز لمجلس النواب أن يلغي عقداً كان معقوداً بين الحكومة وبين غيرها " هذا أمر غير وارد والمدرسة في مراحلها الاخيرة ، والان وصلنا الى مشروع المستفيد ، المستفيد منها هو القوات المسلحة الاردنية لانها موجودة في مدينة المرق .

توصيتكم انتم ما هي ؟

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأهل

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله التيسر

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله التيسر

توصيتنا تنزيل هذا المبلغ من (٣٥٠٠٠٠٠) الى (٣٠٠٠٠٠٠) دينار. مطروحة على المجلس الكريم .

لا ما بهيصير بذلك الفصل كله ، النص الدستوري يقول " في اثناء مناقشة الموازنة لا يجوز ان تلغي عقوداً قائمة ، ان تلغي تخصيصات وفق عقود قائمة " هذا موجد في الدستور .

نرجوكم خلي الكلام معي ، خلتنا في الموازنة اخ عبدالله ، مطروح هذا التخفيض على المجلس الكريم ، هل يوافق المجلس الكريم على هذا التخفيض ؟

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله التيسر

معالي رئيس المجلس

لازم كل الفصل .

لا في تواصيك ثم نأتي للفصل ، نأخذ التوصية التي تقدمت فيها اللجنة المالية بهذا التخفيض ، هل يوافق المجلس الكريم على هذا التخفيض ؟

مرافقون .

مرافقة ، غيره اخ عبدالله .

اصوات

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

بعد ان كان اتجاه اللجنة لالغاء المبلغ كله لكن معالي الوزير شرح للجنة ان هنالك التزامات وانه اذا تم الالغاء ستخسر وتتكبد الخزينة مبالغ نتيجة التزام . ولذلك كان الاتجاه اكثر من هذا الرقم ، ولهذا رأت اللجنة بعد ذلك ان تخفض الرقم الى (٥٠٠٠٠٠) دينار .

يا اخ عبدالله ، تفضل في التوصية التالية من تواصيك .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

المادة (٥٠٨) في نفس الصفحة (١٢) التي هي مساهمة الجامعات الاردنية .

هذه مطروحة على المجلس الكريم ، دكتور عبدالله التيسر .

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله التيسر

اولاً يوجد عطف على الجامعات هذا شيء أكيد واحنا كلنا طالبنا

بتوسيع قاعدة القبول ، نحن ندرك المصاعب التي تعاني منها الجامعات ولدينا ارقام العجز على كل جامعة ، لدينا كشف بالشاريع الرأسمالية التي يجري إشارتها في الوقت الحاضر . كل هذه المواضع ما غفلنا عنها بالتأكيد ، يعني لا يتوقع منا ان لا ندرس الموضوع . استمعنا الى معالي وزير التعليم العالي ولريق مصاحب له في جلسة طويلة اخذت الحقيقة وقت طويل ، تبين لنا سيدي الرئيس ان الجامعات نالها في العام الماضي من المخصصات الجمركية نحو (١٨٠٠٠٠٠) دينار ، نحو (١٨٠٠٠٠٠) دينار من الرسوم الجمركية نصيبها من الرسوم الجمركية. ينتظر في العام القادم بالنظر لان عائدات الجمارك قد ارتفعت من (١٧١٠٠٠٠٠) دينار الى (٢١٢٠٠٠٠٠) دينار ، ينتظر ان يزيد نصيب الجامعات في العام القادم بما يتراوح بين (٣٥٠٠٠٠٠) دينار الى (٤٠٠٠٠٠٠) دينار ، لما نزلنا هذا المبلغ وجدنا أنه بالحصول سوف يزيد وارد الجامعات بمقدار (١٥٠٠٠٠٠) دينار عن العام الماضي. هذا ما لدي من معلومات عن هذا البند . البند الذي يليه هو المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا .

خلصت دكتور عبدالله ؟ الان بعد شرح الدكتور عبدالله رئيس اللجنة ، من يوافق على تخفيض هذا المبلغ ؟ وعد الاصوات بدقة .

(١٧) واحد .

(١٧) واحد بيقول ابو سليم . الان يبقى هذا الرقم كما هو . المادة التالية.

معالي رئيس المجلس

السيد الأمين العام

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

المادة التي تليها ، سلطة اقليم العقبة التي هي (٤) كان المخصص (٣٥٠٠٠٠) دينار اصبح (٣٠٠٠٠٠) دينار والولر (٥٠٠٠٠) دينار من يوافق ؟ رجاء كلمني انا يا معقرب ، كلمني انا ما بهيصير تتكلم بدون اذن . من يوافق على توصية اللجنة ؟ عد الاصوات

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

التخفيض (٥٠٠٠٠) دينار سلطة اقليم العقبة .

مرافقة بالاعلبية ، المادة التالية .

هكذا من الأهل

عُضْر الْجُلُوسَة الثَّلَاثَة عَشْرَة مِنْ الدُّورَة الْعَادِيَة الْأُولَى الْمُتَعَلِّقَة بِصَبَاح يَوْم السَّبْت ٢/٣/١٩٩٠ مِيلَادِيَة

الجميع	موافقون .
معالي رئيس المجلس	موافق ، غير
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(٢/٥٧) وزارة الطاقة/المصادر الطبيعية ، كما هو .
معالي رئيس المجلس	كما هو ولا جديد . موافقة
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(٢/٥٧) مستمر كله ، الآن مجمل الفصل كله في صفحة (٤٠) .
معالي رئيس المجلس	كم يا اخي ؟
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	مجمل الفصل في صفحة (٤٠) ، (٢/٥٧) . الآن (٢/٥٨) مجمل الفصل في صفحة (٤٦) .
معالي رئيس المجلس	نعم ، موافق المجلس الكريم ؟ دقيقة فيه عند الدكتور عبدالله النور
	تمليق .
رئيس اللجنة المالية	
السيد عبدالله النور	يعني سيدي الاشغال ، نحكي عن البند الخامس الصفحة الاولى . فيه عندنا طريق باير/الجفر ، الرصفة الخرسانية هذا مخصص له (١٢٠٠٠٠٠) دينار ، خفض الى (١٠٥٠٠٠٠) دينار وزع على البندين السابقين ، يعني على (٤) و(٣) . الطرق الزراعية زيدت من (٤٥٠٠٠٠) الى (١٥٠٠٠٠) دينار بواقع (١٠٥٠٠٠٠) دينار زيادة على الطرق الزراعية وهذه هي حقيقة اللصة التنموية الواضحة لخدمة القطاع الزراعي . الامر الثاني بالنسبة للبند (٢) إنشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية هذه ايضاً من منظور تنموي للمملكة كافة طبعاً زيدت من (١٧٥٠٠٠٠) الى (٢٢٠٠٠٠) دينار . فهنا جرى تخفيض (١٥٠٠٠٠٠) ونقله الى بنود اخرى وبالعالي مجموع هذا الفصل لا يتأثر سيدي الرئيس . بس مناقلات من ضمنه .
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	مجموع هذا الفصل لم يتغير ولكن جرى مناقلات معالي الرئيس .
معالي رئيس المجلس	موافق المجلس الكريم علي هذا الفصل ؟ ما فيه جديد ما تغير .
الجميع	موافقون .
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	(٢/٦١) وزارة الزراعة ، هذا الفصل مجمله في صفحة (٥٤) .

عُضْر الْجُلُوسَة الثَّلَاثَة عَشْرَة مِنْ الدُّورَة الْعَادِيَة الْأُولَى الْمُتَعَلِّقَة بِصَبَاح يَوْم السَّبْت ٢/٣/١٩٩٠ مِيلَادِيَة

معالي رئيس المجلس	هو هذا الفصل .
الجميع	موافق المجلس الكريم على بقا كما هو ؟
مقرر اللجنة المالية	موافقون .
السيد عبدالله العكايلة	انتقال الى صفحة (٦٣) (٢/٦٤) وزارة المياه/سلطة وادي الاردن .
معالي رئيس المجلس	مجمل الفصل في صفحة (٦٣) التي هو (٦٣٠٠٠٠٠) دينار ، بقيت كما هي .
مقرر اللجنة المالية	بقي كما هو ؟
السيد عبدالله العكايلة	نعم . يا سيدي (٣/٦٤) هي في اخر وثيقة الموازنة في التفقات الرأسمالية التي جاي بعد تسديد القروض والالتزامات ذلك بند لوحده ، جاي متأخر . وزارة التمرين (٢/٦٥) بقيت كما هي . وزارة التربية والتعليم (٢/٧١) .
معالي رئيس المجلس	دولة الرئيس .
دولة رئيس الوزراء	كانهم منزولين من سلطة وادي الاردن (١٠٠٠٠٠) دينار . (٣/٦٤) .
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	دولة الرئيس ، هو في آخر الوثيقة بعد الورقة الزرقاء ، التي مكتوب عليها تسديد القروض والالتزامات ، اخر شي .
معالي رئيس المجلس	الآن صفحة (٦٥) .
مقرر اللجنة المالية	
السيد عبدالله العكايلة	صفحة (٨) آخر شي . اذا تفتح الصفحة آخر ورقة زرقاء ، في صفحة (٨) جاي (٣/٦٤) . آخر شي . التي تكلم عنها دولة الرئيس قبل تسديد القروض والالتزامات مباشرة .
معالي رئيس المجلس	كمل اخ عبدالله ، استمر ، معالي رئيس اللجنة .
رئيس اللجنة المالية	
السيد عبدالله النور	يبدو أنه فيه غموض في التبريد معه حق دولة الرئيس ، سيدي الذي كنا نقرأ وما زلنا نقرأ فيه الآن هي التفقات الرأسمالية الممولة من الخزينة ، هذه مخصصة من خزينة المملكة بعد ان تنتهي هذه الصفحات ، صفحة (١٠١) اذا الزملاء يتابعوا تنتهي صفحة (١٠١) مسؤولية الحكومة

هكذا من المأهول

عن المشاريع ، يتلوهما ويقابلها من قروض موعده من الخارج تبدأ من
صفحة (١١) الى صفحة (٨) ويظهر هنا فصلان واحد لوزارة التخطيط
رواحد لسلطة وادي الاردن لانها الوحيدة التي بتقدير تقتض زي ما
قلنا خارج مظلة وزارة التخطيط ، نجد السلطة وارده اسمها هناك مرة
اخرى .

دكتور عبدالله خليفه نيجي لها بعدين .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

صفحة (٦٥) وزارة التربية والتعليم مجمل الفصل موجود في صفحة
(٧١) .

موافق عليه ؟

موافقون .

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

(٢/٧٢) وزارة التعليم العالي ، كما هو . (٢/٧٣) وزارة الصحة
والتنمية الاجتماعية ، مجمل هذا الفصل على صفحة (٧٦) وهناك
تخفيض (٤٠٠٠٠٠) دينار هي في البند كما ترون على الصفحة
(٧٦) في البند (٤) من نفس الفصل المادة (٥٠٩) ، هذه مسؤولية
شركة الكهرباء .

موافق المجلس الكريم ؟

موافقون .

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

معالي رئيس المجلس

(٢/٧٥) وزارة العمل ، كما هي .

موافق المجلس الكريم على وزارة العمل كما هي ؟

الجميع

معالي رئيس المجلس

موافقون .

يا سيدي هذه ما جرى عليه مشاريع جديدة ، للتوضيح . هذه زي ما هي
ما جرى عليها مشاريع . يا اخ ليث احنا حتى يعني لما نقول تصويت او
غير تصويت . واضح في القضايا التي فيها تصويت ان الناس يصوتوا
على شيء . جرى جديد ، هذه ما جرى فيها شيء . ما فيه مخصصات لها
ما فيه شيء جديد . انت ما عم تقرأ يس . هذه ما فيه مخصصات شر
نساوي لها يعني ان هذه التصويت عليها يجري لان الدستور ينص على
التصويت لكن ما فيه مخصصات .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

فصل (٢/٨٢) وزارة الثقافة والاعلام . مجمل الفصل موجود على
صفحة (٨٣) ، بقي كما هو . جاء مدير المراجعة وشرح بالتفصيل .
الدكتور عبدالله النور .

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النور

يعني منسي في تحديد منطقة البث العربي والاجنبي والبرامج الموجهة
والخاصة .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

معالي الرئيس . في جلسة قال عنها معالي رئيس اللجنة جاء مدير
المراجعة وشرح لاجراء اللجنة المبررات لهذا المبلغ واقتنعت اللجنة ووافقت
على المبلغ .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

(٢/٨٣) وزارة الثقافة والاعلام/وكالة الانباء الاردنية . لا شيء في
الفصل اصلاً ولا في العام المنصرم .

هذا صفر موافقين ؟

موافقون .

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

(٢/٨٤) وزارة الشباب ، خفض البند (٥١) من المادة (٥٠٧) اكمال
ابنية الاتحادات الرياضية الدروسية والسكراتش والتايكواندو ، رأت
اللجنة ان لا ضرورة لهذا المبلغ في ظل هذه الظروف .

هكذا من المأهول

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى للمنطقة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

تدوين التلخيصات المقترحة في قانون المراجعة :

توصي اللجنة باتخاذ التلخيصات المقترحة أو تعديلها إلى بند آخر ضمن الفصل نفسه كما يلي :

أ- التلخيصات الجارية : (بالألف دينار)

رقم الفصل	البرنامج/المادة	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخصيص أو المائلا
جميع الفصول الجارية	٢٠٨ الكهرباء	٤١٢٢	٣٧١٠	٤١٢
جميع الفصول الجارية	٢٠٩ المحركات	٢٥٣٥	٢٢٨٢	٢٥٣
١/٢ مجلس الأمة	١٠٣	٢٥	١٣	١٢
١/٢ مجلس الأمة	٢١٠	٣٥	---	٣٥
١/٢ مجلس الأمة	٣٠١ (ب)	---	٤٧	٤٧
١/٢ مجلس الوزراء	١٠٣	٣٦	١٦	١٠
١/٢٥ العدل	١٠١/أ	١٠٥٠	١٠٧٠	٢٠
١/٢٥ العدل	١٠٥/أ	٢٩٠	٢٩١/٥	١٥
١/٢٥ العدل	١٠٦/أ	١٥٥	١٥٦/٥	١٥
١/٢٥ العدل	١٠٨/أ	٣٨٠	٣٩٥	١٥
١/٢٥ العدل	١٠٩/أ	١٤٠	١٤٢	١٢
١/٢٥	٣٠١/ب	٥٠	---	٥٠
١/٢١ المالية	٢٠١/ب	٣٥٠	٢٠٠	١٥٠
١/٢١	٢١٣/ب	٣٩٥	٣٠٠	٩٥
التلخيصات الأخرى				
١/٢١	٢/ (هـ)	٢٢٠	٤٧٠	٢٥٠
١/٢١	٥/ (هـ)	٢٠٠	١٥٠	٥٠
١/٢١	١٠/ (هـ)	١٠٠	٤٠٠	٣٠٠
١/٢٣ المشاركون	١٠٣	١٢	---	١٢
١/٢١ الترفيه	٢١٣/ج	١٠٠	١١	١٠٠
١/٢١	٢١٢/ز	١٢٥	١١٥	١٠
١/٢١٣ الاعلام	١/٢١٣	٢٧٠	٢٠٠	٧٠
٢/٢١٣	٢/٢١٣	٤٥	---	٤٥
٤/٢١٣	٤/٢١٣	٢١	---	٢١

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى للمنطقة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

رقم الفصل	البرنامج/المادة	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخصيص أو المائلا
١/٨٢ الاعمال والتلخيص	١٠٣/أ	٢٨٠	٢٣٠	٥٠
١/٨٢	٢١٣/ج	٩٦	---	٩٦
١/٨٤ الشباب	٣٠٤/أ	٥٠٠	٥٣٠	٣٠
١/٨٤	١٠٤/ب	١٨٠	١٥٠	٣٠

التلخيصات الرأسمالية : (بالألف دينار)

توصي اللجنة باتخاذ التلخيصات الرأسمالية المقترحة أو تعديلها إلى بند آخر ضمن الفصل نفسه كما يلي :

رقم الفصل	البند	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخصيص أو المائلا
٢/٤١ المالية	١/٤٠٣	٣٥٠	٣٠٠	٥٠
	٤/١/٥-٨	٣٥٠	٣٠٠	٥٠
	٧/١/٥-٨	١١٠	٩٠	٢٠
	١/٥-٨	١٢٠	٩٠	٣٠
	١/٥-٩	٥٥٠	٣٠٠	٢٥٠
١/٤٣ المشاركون	٤/٤٠٣	٤٩٠	١٨٠	٣١٠
١/٥٦ الطائفة	١/٥٠٣	٨٥	---	٨٥
١/٥٨ الأضداد	٣/٥٠٧/أ	١٧٥	٢٢٠	٤٥
	٤/٥٠٧/أ	٤٥	١٥٠	١٠٥
	٥/٥٠٧/أ	١٢٠	١٥٠	٣٠
	٢٤/٥٠٧/أ	١٤٠	٢٦٥	١٢٥
	٣/٤٠٣/ب	٥٠	٢٥	٢٥
	٤٠٣/ج	٤٥	٢٥	٢٠

هكذا من الأول

عصر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

رقم الفصل	البند	التخصيص الأسلي	التخصيص للتعرض	قيمة التخصيص أو التأجيل
٢/٦٤ سلطة رادي الأردن	٥٠٢/٥/١	٠٠٤٠٠	٠٠٣٠٠	٠٠٠
٢/٧٣ الصحة	٤/٥٠٩	٠٠٦٠٠	٠٠٢٠٠	٠٠٠
٢/٨٤ الشباب	٥/٥٠٧/١	٠٠٣٠٠	—	٠٠٠
٢/٩٤ الطيران	٨/٥٠٧	٠٠٦٠٠	—	٠٠٠

ملاحظة :

(مجموع التخصيص المقترح في النفقات " ١١٦٦٤٠٠٠ ")

أمين عام مجلس الأمة

هاني خير

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

عصر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

معالي رئيس المجلس

غيره دكتور عبدالله .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

نعود الآن اذا سمعتم بعد هذه التوضيحات جميعاً الى قانون الموازنة .
بعد أن أقر مجلسكم الكريم التغييرات كما تم قبل قليل .

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠

المادة ٩ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٠/١/١ .

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

المادة مطروحة على المجلس الكريم . المادة رقم (١) موافقين ؟
موافقون .

المادة ٢ - تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للاتني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١ بما يلي :-
أ - الإيرادات ٩٠٦٧٠٠٠٠٠ دينار
ب - النفقات ١١٠٥٨١١٠٠٠ دينار

مأخوذاً بعين الاعتبار التخفيضات التي اقترها مجلسكم الكريم .
الأرقام تأخذ من قبل الموازنة وتعديل وفق ما اقتره المجلس الكريم .
هكذا جرى العمل نعم . وفق القرارات بكاملها . المادة (٢) مطروحة
على المجلس الكريم . موافقين ؟
موافقون .

مرافقة ، المادة (٣) .

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله المكايلة

المادة ٣ - يغطي المعجز وقدره (١٩٩١١١٠٠٠) دينار (مطروحاً
منه المبلغ الذي أقر مجلسكم الكريم تخفيضه في هذا المعجز) وتسند
اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٨٧٤٥٦٠٠٠)

هكذا من الأهل

دينار من الوفرة في النفقات والتخمين في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٢٨٦٥٦٧٠٠٠) دينار .
المادة (٣) مطروحة على المجلس ، قبل طرحها الدكتور عبدالله ،
تفضل الدكتور عبدالله .

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النصور

معالي الرئيس ، الاخوان يدهم حتى يقرروا الارقام بهذا شوية حساب ،
احنا الان المجلس رد لنا ثلاث توصيات . في الواقع رد لنا توصيتين
ومعاليك رديت لنا توصية واحدة . المجلس رجع مليون ونصف للامن
العام ورجع مليونين للجامعات ومعاليك رجعت (١٧٠٠٠٠) لوزارة
الخارجية ، مجموعهم على ما اظن (٣٦٧٠٠٠٠) دينار ، هذا الرقم
بدنا ننزله من التخفيض اللي اقترعناه البالغ (١٥٣٥٩٠٠٠) فيصبح
(١١٦٨٩٠٠٠) دينار . نضرب الرقم على وجه اليقين .
هذه محسبها اللجنة المالية ، أيش بك تقول الدكتور عبدالله ؟

معالي رئيس المجلس
رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النصور

هذا جواب على الاخوان اللي ما يبقيدروا على القانون بدون ما
يعرفوا الارقام لانه لهه جاي الجداول .
شكراً ، المادة الثالثة ، موافق المجلس عليها ؟
موافقون .

معالي رئيس المجلس
الجميع

المادة ٤ - أ - تخصص القروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل
مشاريع محدده للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع .
الفقرة (أ) للمادة (٤) . موافقة ؟ موافقة
موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة

ب- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية
لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويدفع
في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .
دكتور عبدالله النصور .

معالي رئيس المجلس
الجميع

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة

معالي رئيس المجلس

١٣٨ .

رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النصور

معالي الرئيس ، هذا الموضوع اخذ منا وقتاً طويلاً ، وتعرضنا له
بصورة واضحة وقاطعة في تقرير اللجنة المالية ، واوصينا بان لا يبقى
نشاط من أنشطة الدولة المالية سواء مؤسسات عامة او صناديق او
ضرائب او ما شابه ذلك الا وتدخل في قانون الموازنة ، بالنسبة
لصندوق التسليح في هذه اللحظة فيه عليه عجز محدود
(٥٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فمجرد ايراده في خطاب الموازنة أو في
الموازنة نفسها يعني ذلك اتنا نجمع عجز جديد مقداره
(٥٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، الامر الذي يقتضي مزيد من تنزيل العجز
ومزيد من التشفيع ومزيد من الاجراءات التي لا يمكن ان يتقبلها
الوضع الاقتصادي ومعيشة الناس . فهذا يبقى ولكن الفهم بيننا وبين
الحكومة وهذا مسجل باصواتنا انه لن يجري اية عمليات على هذا
الصندوق إلا من خلال الموازنة في المستقبل إلا ما كان سداً لعجز ،
ولذلك اقترح على المجلس الكريم المرافقة على هذه النقطة كما وردت .
شكراً

معالي رئيس المجلس

المادة الرابعة مطروحة للمجلس الكريم . هنا ليس نقاش هذا شرح من
رئيس اللجنة المالية ، فالمادة مطروحة على المجلس الكريم . المادة
الرابعة من موافق عليها ؟ ما فيه نقاش فيها ، كان الاولى ان يذهب
بالموازنة ، جرت العادة هيك اللي عنده اقتراح يرسله للجنة المالية ،
المادة (٥) .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-
أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرسودة في هذا القانون بناء على
اوامر مالية عامة او خاصة ويخرج حوالات مالية شهرية مصدقة
من قبل دائرة الموازنة العامة .

معالي رئيس المجلس
اصوات

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد

١٣٩ .

هكذا من الأشغال

للتفقات التجارية أو الرأسمالية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز
مخصصات الشهر الواحد .

ماشي .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

ج- إذا انبسط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو
دائرة ما بوزارة أو دائرة أخرى ، تنتقل صلاحية الاتفاق من
المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن
الاتفاق في الوزارة أو الدائرة الثانية .

ماشي .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية
لتغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة
في هذه الحوالات .

ماشي هذه الفترة ؟

نعم .

معالي رئيس المجلس

أصوات

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية
الواردة في الأوامر المالية أو طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته
عن تلك المخصصات ، إلا بموافقة مجلس الوزراء بناء على
تسبيب وزير المالية/الموازنة العامة .

موافق المجلس الكريم ؟

موافقون .

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

و- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاربها ضمن
المشاريع الممولة من القروض الخارجية ، الكلفة المحلية لهذه
المشاريع من إيراداتها الذاتية ، إلا إذا رصدت المخصصات
اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

معالي رئيس المجلس

المادة الخامسة برمتها مطروحة على المجلس الكريم ، من يوافق على
المادة الخامسة ؟ يا سيدي مطروحة على المجلس الكريم يا أخ ليث ،
اتتم شو اللي كنا نساويه في ثلاث أيام طوال إلا مناقشة القانون . ما
الذي عملناه ؟ والان هي مطروحة على المجلس الكريم . من يوافق
على هذه المادة ؟

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

المادة ٦- أ - يتم الاتفاق من مخصصات الغائبة النازحين المرصودة
في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١١) بقرار
من مجلس الوزراء بناء على تسبيب وزير
المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية /دائرة
الشؤون الفلسطينية .

فترة (أ) فيه وجهة نظر ؟

لا

معالي رئيس المجلس

أصوات

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في
الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس
الوزراء ، بناء على تسبيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة برمتها ، هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟ من يوافق
يرفع يده رجاءً .

موافقون .

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

المادة ٧- لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى فصل آخر إلا
بمقتضى .

موافق المجلس الكريم ؟

موافقون .

معالي رئيس المجلس

الجميع

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من مراد النفقات التجارية إلى
مراد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من

هكذا من المأهول

مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى اية مجموعة اخرى او بالعكس

ج- مع مراعاة احكام الفقرتين (أ،ب) من هذه المادة ، يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة.

د- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المصير له على حساب مخصصات اجور اعمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في جميع فصول النفقات الجارية .

هـ- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المصير له على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة الثامنة برمتها ، من يوافق عليها ؟
موافقون .

المادة ٩ - تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية ، بانتهاء تنفيذ تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

مرافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟
مرافقون .

المادة ١٠ - على الرغم مما ورد في اي قانون او اي نظام آخر ، يتم تحديد تشكيلات الوظائف للموزارت والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي

فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بمقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ، حيث يتم تحديد تشكيلات ووظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها .

مرافق المجلس الكريم ؟ من يوافق رجاءً يكلف نفسه برقع يده .
موافقون .

معالي رئيس المجلس
الجميع

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة

المادة ١١ - تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلّفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

القانون برمته . من يوافق عليه ؟ قبل ان نطرحه .

اذا سمحت ، معالي الرئيس بقي ان نقرأ الايرادات لانها هي الوحيدة التي لم تقرأ في كل وثيقة الموازنة .

أقرأ يا سيدي .

معالي رئيس المجلس
مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة

اذا سمحتوا ، جدول رقم (١) فقط .

ببالاف دينار	
١٩٤١٠٠	مجموع الايرادات المحلية
١٩٢٩٠٠	المساعدات المالية
٥٠٠٠٠	أقساط القروض المستردة

مجموع الايرادات ٩٠٦٧٠٠

هكذا من المأهول

مصادر التمويل

القروض الخارجية

٩.٣٤٤	١- القروض المخصصة للمشاريع الائتمانية
١٦٢٥٠٠	٢- القروض الخارجية للخرينة
٢٥٢٨٤٤	مجموع القروض الخارجية
٣٣٧٧٣	القروض الداخلية
٢٨٦٥٦٧	مجموع التمويل
١١٩٣٢٦٧	مجموع الإيرادات والتمويل

من يوافق على هذه الصفحة ؟ يرفع يده .
موافقون .

الآن القانون والموازنة والجداول الملحقة بها فصلاً فصلاً ، مطروح على مجلسكم الكريم ، من يوافق على قانون هذه الموازنة كما قدم إليكم والفصول الملحقة به ؟ من يوافق يرفع يده .
التصويت بالمناداة .

ما فيه في قانوننا مناداة ولا بالدستور ، هو قانون يصوت عليه كبقية القوانين ، تفضل رئيس اللجنة المالية .

معالي الرئيس ، درجت المعادة منذ انشاء هذه المملكة ومنذ المجالس التشريعية الاولى ومنذ كل البدايات ، ان يصوت على الموازنة بالمناداة ، وهذا تقريبا مرعي ولم يجري مخالفتها حتى في المجلس الوطني الاستشاري الذي عين تعييناً والسبب في هذا ان هذه مناسبة فريدة لطرح الثقة بالسياسات ، ولبلورة المواقف من القضايا الاقتصادية

١٤٤

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

اصوات

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله السور

والاجتماعية والمالية ، فهي مناسبة سنوية جد عامة وجد خطيرة . وانت يا معالي الرئيس تنحو بنا الى الخروج حقيقة عن تقليد خير لا بأس من ان نصوت عليه ولا خشية من ان نصدت عليه . فلماذا إلزامنا برفع الايدي حتى يتم التعيين على مرافقة الانجذابات المختلفة .

يا دكتور عبدالله ، انا الحقيقة رجعت لمناقشة الموازنة السنة التي فاتت والتي قبلها ورجعت لابر سليم لانه مواكب المجلس ، مواكب المملكة ، الجريدة الرسمية للعام والتي بين يدي والمطلع اي واحد منكم عليها . وجدت ما فيها مناداة بالاسماء . رجعت للدستور وجدت ما فيه مناداة بالاسماء ، فأخنا نعد التي مع والتي ما يده بصوت مع .

اطرح الثقة بالاقترح .

لا ، هذا ليس اقترح ، الان احنا عندنا قانون ، انا اعامله مثل اي قانون ، القانون يعامل برفع الايدي ، الاستاذ ذوقان الهنداوي .

ما زالت النقطة المثارة هي نقطة قانونية ونظامية ، فإن الذي يفصل بها النظام ، النظام المادة (٤٧) (أ) تقول " اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور او بالاقترح على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالمناداة على الاعضاء ، باسمائهم ويصوت عال" الفقرة (ب) " فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في الفقرة (أ) لجمع الاصوات إما برفع الايدي او بالقيام او بالاقترح السري ولا يعدل عن طريقتي رفع الايدي او القيام الى الاقترح السري إلا اذا قررت الاكثية ذلك " معنى هذا انه في حالة الاقترح على الدستور وعلى الثقة بالوزارة برفع الايدي ما غير ذلك بالمناداة ، ما غير ذلك من مشاريع القوانين برفع الايدي إلا اذا قررت الاكثية غير ذلك . فإذا كان هناك اقتراح بان يتم التصويت على الموازنة بالمناداة ونس على هذا الاقتراح وقرر المجلس ذلك عندئذ يمكن ان يصبح الامر نظامياً وشكراً .

دولة الرئيس .

يا سيدي هناك على الاقترح السري ، اما إذا بنقراً الفقرة (٣) من المادة (٨٤) من الدستور " اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور او بالاقترح على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى

معالي رئيس المجلس

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد ذوقان الهنداوي

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

هكذا من الأشهر

الاصوات بالتمنادة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال " فيحكمها الدستور الحكم للدستور وليس للنظام .

الحقيقة النص اللي موجود هنا ، زي ما قال دولة الرئيس لا يعدل عن هذا إلا بالموضوع السري انه رفع الايدي او القيام بالاقتراع السري ، الاستاذ حسين مجلي .

اعتقد انه من المعروف ان التصويت في الموازنة يساوي التصويت على السياسة العامة للحكومة وخاصة السياسة المالية ، وقد أصبح عرفاً دستورياً ان التصويت في الموازنة يساوي الثقة أو عدم الثقة بالحكومة ، وهذا عرف دستوري وبالتالي فانه يجب التصويت برأيي بالتمنادة .

ليش على أي سيد ؟

لأنني كما قال السيد الرئيس على قانون الموازنة غير دستوري على سياسة الحكومة العامة ، وخاصة السياسة المالية ، فذا عرفنا دستوري مكمل للدستور ، وإذنا فإن التصويت بالتمنادة .

السيد وزير الشؤون البرلمانية ، تفضل

النص في الدستور واضح والعرف ما درج عليه الناس ، لم يسبق ان صوت على الموازنة بالتمنادة ، ولذلك العرف غير وارد والنص في الدستور واضح فالتصويت برفع الايدي لا بالتمنادة ، وشكراً

هو قانون مثل بقية القوانين ، تفضل اخ سليم .

اتفق مع دولة الرئيس بشأن المادة (٨٤) الفقرة (٣) من الدستور لكن ذلك لم يأتي على سبيل الحصر ، المادة تقول " اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور او بالاقتراع على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالتمنادة " هذا أمر ليس على سبيل الحصر بل ان النظام جاء وقال يملك المجلس .

ما حدا قال على سبيل الحصر ، إحنا نقول ما جرى عرف برلماننا على هذا .

نحن نوجب النظام فلك ان نقرر طريقة للتصويت بشأن الموازنة ، بوجب النظام .

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزهمي

معالي رئيس المجلس

ومساحة وزير الدولة

للشؤون البرلمانية

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزهمي

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزهمي

السيد وزير الشؤون البرلمانية ونختم هذا النقاش .

معالي رئيس المجلس

مساحة وزير الدولة

للشؤون البرلمانية

ارجو أن يلتقي لنا سعادة النائب الزميل المحترم كيف يأتي الحصر وكيف ان المادة لم تأتي في صيغة حصر ، الحصر بالذكر وما لم يدخل في النص فهو خارج عن الحصر ، فهنا المادة جاءت حصراً في هذه النقاط المهيئة ولا سبيل الى تفسير آخر لان النص واضح ولا إجتهاذ في مورد النص .

هو قانون مثله مثل بقية القوانين ، تفضل .

نعم ورد النص في المادة (٨٤) بالتمنادة على الثقة والدستور لكن ذلك لا يمنع من ان التصويت على قانون الموازنة يساوي الثقة ، لكن لا تجاوز هذه النقطة وأقول أيضاً ان المادة (٤٧) من النظام مكمل لا جاء بالدستور ليست مخالفة للدستور ، هذا ما اردت أن أقوله ، هي ليست مخالفة للدستور لكنها مكمل للدستور واعطت الحق للمجلس بان يختار الطريقة التي يرغب التصويت بها على أي مشروع قانون .

هذا قانون مثل بقية القوانين وأسمه قانون الموازنة نصت عليه كما نصت على بقية القوانين ، اخ ليث .

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس مع مراقبتي انه قانون مثل بقية القوانين إلا انه قانون مميز ، بدليل ان الدستور ميزه لجعل التصويت عليه فصلاً فصلاً ، لقد ميز الدستور هذا القانون فقد أعطى للتصويت على فصوله كيفية ، الان لا يصدر ، معالي وزير الشؤون البرلمانية قليلاً حتى تكمل .

دقيقة يا سيدي ، تفضل ليث .

فالتصويت يا سيدي وجباً في الثقة بالدستور وجباً بالتمنادة ، أي لا يجوز لهذا المجلس ان يخرج عن هذا مهما كان ، فالشروط وضعها الدستور لكي لا ينخفض مستوى التصويت ، وإنما اذا أراد المجلس ان يرفع من مستوى التصويت كما أراد فلذلك له . لا يصوت على الدستور أو الثقة بالاقتراع السري او بطريقة أخرى لاهمية هذا الموضوع . يعني انه اذا شاء هذا المجلس ان يرفع من مستوى التصويت لكي يظهر أمر يريد ذلك له لان في ذلك خدمة للمصلحة العامة

هكذا من الأهل

وليس عكس ذلك ، هذه المادة وضعت للحفاظ على المصلحة العامة حتى لا يأتي مجلس ويقرر التصويت على أمر هام بطريقة أخرى وشكراً .

شكراً ، يا سيدي وجهات النظر سمعتها كلها ، إحنا نعامل هذا القانون كأني قانون جانا ونقول للاخوان من يريد ان يوافق على هذا القانون يرفع يده ومن لا يريد يرفع يده ، ما تأخذ بمن الاغلبية اللي ما بدهم كمان نخليهم كما يرفعوا ايديهم ، الحقيقة إحنا حايين نقفل هذا الباب وإلا ما نخلص منه ، النص واضح . الاستاذ ذوقان الهنداوي .

إذا سمحت معالي الرئيس ، بما أنه فيه خلاف في فهم المواد الدستورية والقانونية يسوى ان لا يقلل باب النقاش لان الموضوع مهم والموازنة يمكن اهم مناسبة تمر على هذا المجلس بعد الثقة ، انا اضيف الى كلام الاخ ليث يعني اؤيده واضيف ان المادة (٨٣) من الدستور قالت " يضع كل من المجلسين أنظمة داخلية لضبط وتنظيم اجراءاته وتعرض هذه الأنظمة على الملك للتصديق عليها " اذن النظام الداخلي منبثق من الدستور وله قوة قانونية مستمدة من قوة الدستور . فالمادة (٨٤) نصت على أنه " إذا طرحت الثقة بالحكومة او اذا جرى التصويت على الدستور يجب التصويت بكون بالمادة " فجاء النظام الداخلي ونص على احوال اخرى ، والنظام الداخلي نصه سليم دستوري .

يا استاذ ذوقان ما عندنا مانع . بتقديم اللجنة القانونية كما يقضي النظام في أي تعديل على النظام وعندئذ يناقش ، سيدي خلينا نخلص من النقطة هذه ونطرحه للتصويت وشكراً لكم ، خلصنا منها يا اخي ما ظل فيها نقطة نظام ولا ظل فيها شيء . دولة الرئيس

يا سيدي الموضوع يتعلق بدستور مش يتعلق بنظام . ولا يجوز ان ينص على نظام ما يخالف الدستور ، الدستور حده المناذاة ، انا من ناحية الواقع ما عندي مانع بس انا عندي مانع من ناحية دستورية ، قسمت بين على المحافظة على الدستور لا يجوز ان أحدث بهذا البمين ، الدستور يقول الاقتراع بالمناذاة معين على الدستور والثقة بالوزارة والوزراء فقط ، وأتى النظام الداخلي ليرفق في الفقرة (أ)

معالي رئيس المجلس

السيد ذوقان الهنداوي

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

مع الدستور ولم يخالفها وذكر بان التصويت متعلق بالدستور أو بالاقتراع على الثقة بالوزارة أو باحد الوزراء . يجب ان تعطى الاصوات بالمناذاة ، كمر نقس مادة الدستور . ثم وضع (ب) فيما يتعلق بالاقتراع السري . فالمسألة ما بدها اجتهاد ، نحن قانونيين عم نحكي قانونيين مخالف للدستور ، يعني بانهم الاخ ليث يحكي المحكي هذا اما ما بسماع الاستاذ سليم انه يحكي مخالف للدستور . مش قانوني مبرر كلامك اما انا باحكي بالدستور ، أقسمت عليه البمين لا يجوز كل يوم بنقول خالفنا الدستور خالفنا الدستور . انا اذا بدمك باحيلها الى الديوان العالي لتفسير الدستور . بالمستقبل منحيلها ما فيه مانع ، عندما يقول الديوان العالي لتفسير الدستور المناذاة على القانون بالمناذاة انا اخضع لذلك ، الان انا خاضع لنص دستوري فقط . الدكتور عبدالله النور رئيس اللجنة له رأي ، تفضل دكتور .

معالي رئيس المجلس

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النور

معالي رئيس ، يعني بما ان الدستور حدد الحالات التي يتوجب المناذاة فيها بالاسم ولا يجوز ان يتم أي تصويت في تلك الحالات إلا بالمسادة بالاسم ، هذا هو الزارد في الدستور ولكن بقية المواضيع ان تكون بالمناذاة بالاسماء او بالاقتراع السري او بالتصويت برفع الايدي ، انا باعتقادي وفهمي لما قرأ أنه بارادة المجلس ، اي ان المجلس يصوت عليه بأي طريقة يشاء اما برفع الايدي او بالمناذاة ، فاذا كان إجماع النقاش سيؤدي سيدي الرئيس بالنهاية الى رفع الايدي فنحن نرجو ان تفسر هذه المادة ، لانه انا كرئيس لهذه اللجنة كنت اريد ان اسجل اعتراضي على الموازنة بكل صراحة ، انا كنت سأصوت ضد لجوء اخواني الى تكثير العجز في الموازنة لالاف الشدبد وكان النقاش يجب ان يصيب جهات ولا يصيب أخرى ، وكنت اريد ان اعلن هذا الموقف من خلال .

الشرع .

اصوات

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النور

لا أعلم الشرع ، انا حرمت من اسلوب نقد طريقة التصويت في هذا

هكذا من الأشهر

المجلس بان المجلس للأسف زاد المعجز ، وهذا موقف يجب ان يسجل
لاتنا نسال عنه وشكراً سيدي الرئيس .

شكراً يا سيدي ، الاخ ليث شبيلات فقط بده يرد على نقطة لان
اسمه ورد ، الاخ ليث شبيلات والاخ سليم .

معالي الرئيس ، كنت لا أريد ان يلجأ دولة الرئيس الى ان يقول ...
أمشيها ؟ لان دولة الرئيس نفسه يشهد كما يشهد القانونيين بمواقفنا
القانونية ، واكرر ان الدستور حده ويوافق الاخوان القانونيين الذين
اتشرف بالجلوس بينهما ان الدستور يحدده وجهاً التصويت بالمناذرة
حتى لا ينزل المجلس بادتى من ذلك ولا يعني ابداً ان التصويت
بالمناذرة على أمر آخر هو مخالفة للدستور ، وهذا الامر احتكم اليه ،
هذه الجلسة احتكم فيها الى القانونيين والى المفسرين للدستور وشكراً .
شكراً ، السيد سليم الزعبي .

شكراً ، حقيقة الامر اننا لا أقول ان الاجتهاد تجاه نص معين يعتبر
نوع من الحث ، بالتقسيم على الدستور ، نحن ايضاً أقسمنا على
المحافظة على الدستور ، الحقيقة انا اقول ما يلي المادة (٤٧) فقرة
(ب) ولنقرأها بصوت عال " فيما هذا الاحوال المنصوص عليها في
الفقرة (أ) تجميع الاصوات اما برفع الايدي أو القيام أو بالاقتراع
السري ولا يعدل عن طريقي رفع الايدي أو القيام الى الاقتراع السري
إلا اذا قررت الاكثية ذلك " معنى ذلك ان هذه المادة أعطت المجلس
الحق بان يشرع كيف نصوت .

بالعكس قالت ولا يجوز المدول عنهما ، الحقيقة الان هذا الموضوع
طال البحث فيه ، فاحنا نقتل باب النقاش اذا سمحتوا ، واذا رغب
المجلس بان نحيل هذه القضية الى التفسير لتسهيلها الى التفسير
وشكراً ، الاساذ سالم مساعدة باعتباره قانوني بده يرد .

معالي الرئيس ، واضح ان المادة (٨٤) من الدستور أقرت نصاً خاصاً
بطريقة التصويت في حالات محددة ، فقتضت بان يجري التصويت اذا
كان متعلقاً بالدستور أو بالاقتراع على الثقة بالوزارة او بأحد
الوزراء ، ان يكون التصويت بالمناذرة على الاعضاء باسمائهم وبصوت

شكراً

معالي رئيس المجلس

السيد ليث شبيلات

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

معالي نائب رئيس الوزراء

وزير الداخلية

عال ، وعندما أراد واضح الدستور ان يقر حكماً معيناً للاهتمام
الخاص بالموازنة فقد أقر لها نصاً خاصاً آخر بان نصت المادة (١١٢)
فقرة (٢) بالقول " يقتصر على الموازنة العامة فصلاً فصلاً " ولو كان
هناك رغبة عند واضح الدستور او لو كان هناك مبرر لاعطاء قانون
الموازنة حكماً متميزاً عن القوانين الاخرى لاقر لها نصاً خاصاً كما
اقره بالقول بان يصوت على الموازنة فصلاً فصلاً ، جاء النظام الداخلي
وكرر بالفقرة الاولى من المادة (٤٧) ما نص عليه الدستور بالحرف ثم
ذكرت الفقرة (ب) فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في الفقرة (أ)
تجميع الاصوات ، اما برفع الايدي أو القيام أو بالاقتراع السري " ووضعت
فوقها تناسلاً محلي ، موضوع الاقتراع السري فقال " ولا يعدل عن
الطريق التي رفع الايدي أو القيام الى الاقتراع السري إلا اذا قررت
الاكثية ذلك " ، معنى ذلك ان الدستور منح طريقتي التصويت على
أي بند او موضوع اقتراع اما برفع الايدي أو القيام أو بالاقتراع السري ،
ثم أقر نصاً خاصاً بالقول بأنه لا يجوز الايدي أو القيام أو بالاقتراع السري
وانه ان يكون هناك امكانية للمادة الى المناذرة بالاسم كما ورد على
ذلك بالدستور ، حقيقة الامر لما بده ينص على اشياء معددة منصوص
ذلك نفي لأي حكم آخر
وشكراً .

يا سيدي الان الموضوع واضح والنص الذي اتى به الاستاذ حسين مجلي
في الفقرة (ب) واضح جداً ، على كل حال يا اخ حسين اذا بدنا نفتح
الباب ، انا اعطيتك الاذن بس إذا بدنا نفتح الباب ندخل في دوامة
جديدة ، الان مطروح على المجلس الكريم قانون الموازنة برمتها ، من
يوافق عليه يرفع يده ؟ عد الاصوات ، من يوافق ؟ يرفع يده ، عد
الاصوات بالله . رجاء من الاخوان الموافقين يرفعوا ايديهم ويبقوا
واقعينها .

(٥٢) صوتاً .

التي رفعوا ايديهم (٥٢) صوتاً ، من الذين يعارضون هذا القانون أو
لا يوافقوا عليه ؟ عد الاصوات .

معالي رئيس المجلس

السيد الأمين العام

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأشهر

start

السيد الأمين العام (١٦) صوت .
معالي رئيس المجلس (١٦) واحد .

- وبهذا هو نص مشروع القانون كما اقراه المجلس -

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠) ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٠.

المادة ٢- تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١ بما يلي :-

أ - الإيرادات ٩٠٦٧٠٠٠٠٠ دينار
ب - النفقات ١٠٩٤٧٠٠٠٠ دينار

المادة ٣- يغطي العجز وقدره (١٨٧٠٤٤٧٠٠٠) دينار وتسدد أقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٨٧٤٥٦٠٠٠) دينار من الوفرة في النفقات والتحسين في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٢٧٤٩٠٣٠٠٠) دينار .

المادة ٤ - أ- تخصص القروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للاتفاق على تنفيذ تلك المشاريع .

ب- يخص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقرات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

المادة ٥- مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرسدة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة ويجوز حالات مالية شهرية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .
ب- يجوز إصدار حالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا تولدت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .
ج- إذا انبط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أخرى .

تنقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة الثانية .

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الأوامر المالية أو طرح عطاء أو مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات ، إلا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

و- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية ، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية ، إلا إذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦- أ- يتم الاتفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة ٧- لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل آخر الا بقانون .

المادة ٨- أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى أية مجموعة أخرى أو بالعكس .

ج- مع مراعاة أحكام الفقرتين (أ، ب) من هذه المادة ، يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر أو من مادة الى مادة أخرى أو من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة .

د- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب مخصصات اجور العمال المرسدة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في جميع فصول

هكذا من الأشهر

النفقات الجارية .

هـ- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الحظية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة

المادة ٩- تنتهي أعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية ، بانتهاء تنفيذ تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠- على الرغم مما ورد في أي قانون أو أي نظام آخر ، يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرسودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدده فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها أو رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والتفصليات الاردنية خارج المملكة ، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها .

المادة ١١- تعتبر جداول الإيرادات والنفقات الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الأمين العام

معالي رئيس المجلس

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
اقروا رفع الجلسة الى يوم السبت القادم ، هذا هناك لقاء هنا ،
ستتحرك حوالي الساعة التاسعة الى القيادة العامة الى كلية الاركاب

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الامة

هاني طبر

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

وقائع العدد

كلمة النائب زهاد الشويخ

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أقدم بجزيل الشكر والتقدير الى زملائي أعضاء اللجنة المالية على المجهود الكبير الذي بذلته في اخراج تقريرها الى المجلس الكريم .

أن مناقشة موازنة سنة ١٩٩٠ الذي قدمته الحكومة الى مجلسنا يتطلب منا أكبر قدر من الاهتمام والحرص والتحلي بالمسؤولية ، ويستدعي من كافة الكتل والمجموعات والاتجاهات المختلفة هنا أن تشاركه في البحث والتقييم وتقديم الاقتراحات ووضع النقاط على الحروف ، وأن تتبنى المواقف الواضحة ، بشأن أبعاد وخلفيات المشروع الذي يفترض أنه يعكس أهداف وتطلعات الحكومة التنموية والاجتماعية ، وخطوات ووسائل الوصول اليها ، وكيفية توزيع أعبائها ومكاسبها .

وأن تحليل موازنة هذا العام تتسم بأهمية أكبر مع تفاقم مخاطر ومطامع العدو الصهيوني ، ولأنها تأتي مع حدوث أزمة اقتصادية ومالية لا تزال تعيش في وسط مظاهرها ونتائجها المثلثة في البطالة والتضخم والمديونية الخارجية والداخلية والاختلالات الاقتصادية والمالية المختلفة ، ولا يمكن التغلب على مظاهر الأزمة أو النجاح في الخروج من دوامتها ، بدون معرفة أسبابها والعوامل المؤدية اليها ، بينما نعترف أن خطاب موازنة هذا العام جاء في بعض جوانبه موضوعياً وواقعياً ، وحدد لأول مرة أسباباً داخلية للأزمة القائمة اضافة الى الأسباب الخارجية ، فانه من جهة أخرى لم يتعارض الى جميع العوامل الداخلية لحدوثها والتي يأتي في مقدمتها الحلل المزمن في هيكل البناء الاقتصادي ، وفي ضعف وتخلف وضيق القاعدة الانتاجية ، وسوء ادارة المؤسسات والمرافق الاقتصادية وانتشار الاهمال والتسيب والمحسوبية والفساد المالي .

أن أي مجهودات للخروج من واقع الأزمة الاقتصادية يجب أن تترافق وتتزامن مع السياسات والاجراءات الآتية :

١- تخفيض وتدعيم وتوسيع وتفعيل دور نشاط مؤسسات القطاع الخاص في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، وإزالة جميع العقبات التي تعترضه .

هكذا من الأشهر

start

- ٢- تدعيم وترسيخ وتعميق المسيرة الديمقراطية في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- ٣- تبني اجراءات وخطوات وسياسات علمية حديثة للتطوير الاداري .
- ٤- تكثيف الدور الرقابي لمجلس الأمة ولديوان المحاسبة والوسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام ...

مع التقدير للجهد الذي بذل في اعداد مشروع الموازنة ، وكما ذكرت اللجنة المالية في تقريرها ، فلقد جاء خطاب الموازنة هذه المرة متمسكا بدرجة عالية من المسؤولية والواقعية والموضوعية .

ومع أن المشروع تم اعداده في ظل ظروف اقتصادية ومالية ونقدية بالغة الصعوبة ، فإن المشروع خلا من بعض الشروط والمتطلبات التي تجعله خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنة ١٩٩٠ ، وللمعالجة واقع ومظاهر الأزمة الحالية .

وفيما يلي ملاحظتنا على أهم بنود مشروع الموازنة :

أولاً : الإيرادات :

توقع مشروع الموازنة زيادتها من (٥٩٠) مليون دينار في سنة ١٩٨٩ الى (٦٩٤) مليون دينار في سنة ١٩٩٠ وبنسبة (١٠٤) مليون دينار ومعدل (١٧٦٪) ونشعر بوجود مبالغة ، في تقدير الإيرادات في ضريبة الدخل " من (٥٤) مليون دينار الى (١٠٠) مليون دينار " وفي الرسوم والرخص والضرائب الأخرى مما يزيد بالفعل من العبء الضريبي العالي أصلاً على المواطن ، ومشيراً الى تأثيرات مستقبلية معاكسة لذلك على حصيلة هذه الضريبة أولاً ، وعلى مستوى وحواجز النشاط الاقتصادي ثانياً .

وفي الوقت الذي تشكو فيه الفنادق والمطاعم والمرافق السياحية من ازدهارية جهات الاختصاص وفي الضريبة التي فرضت بواقع (١٠٪) في ١٩٨٩ وتأثيراتها الركودية على حركة السياحة ، فإن مشروع موازنة سنة ١٩٩٠ يهدف مع ذلك الى زيادة هذه الضريبة من (٢٥) مليون دينار الى (٤٢) مليون دينار ، وكذلك فإن التطلع الى زيادة رسوم تصاريح العمل من (٢٥) مليون دينار في سنة ١٩٨٩ الى (٧٥) مليون دينار في سنة ١٩٩٠ يتعارض مع وعد الحكومة بالعمل على الحد من العمالة الوافدة ولكافة تأثيراتها على ارتفاع نسبة البطالة بين العمال الأردنيين ، كما نستغرب أن تكون مساهمة الحكومة في الشركات المختلفة (١٥٠) مليون دينار بينما لا يزيد العائد السنوي عن خمسة ملايين دينار أو ما يعادل (٣٣٪) من جملة الاستثمارات .

ثانياً : النفقات :

يقدر مشروع الموازنة سنة ١٩٩٠ أن تزيد النفقات الجارية من (٧٥٥) مليون دينار في سنة ١٩٨٩

الى (٨٥٢) مليون دينار في سنة ١٩٩٠ وبنسبة (٩٧) مليون دينار ومعدل (١٢٨٪) .

خطاب وزير المالية أرجع هذه الزيادة في الاتفاق الى رفع المبلغ المخصص لدعم المواد الأساسية بحوالي (٣٥) مليون دينار ، وزيادة المخصص للتعليم بمبلغ (٥) مليون دينار ، وللصحة بأربعة ملايين دينار ، ولمر فوائد الديون الداخلية والخارجية بمبلغ (٤١) مليون دينار وزيادة الرواتب والأجور بمبلغ (١١) مليون دينار بسبب الزيادة السنوية وزيادات الترقيات على أن مداوات ومناقشات اللجنة المالية أثبتت وجود امكانية واقعية لتخفيض النفقات بمبلغ (١٥) مليون دينار .

كذلك فإن قراءة مركزة لبنود الاتفاق الرأسمالي والائتماني تبين أن نسبة هامة منه تعتبر في طبيعتها أقرب الى الاتفاق المتكرر أو في أحسن الأحوال أقرب الى بنود الاتفاق على مشاريع البنية التحتية ، مثل مشاريع الطرق ومشاريع توسيع شبكات الكهرباء والمياه ، والأبنية المدرسية وأجهزة الكمبيوتر ، والمعدات واللازم التي يتم استبدال معظمها سنوياً أو تنسى في المخازن والمستودعات مثل انتهاء عمرها الانتاجي .

حرصت اللجنة المالية على استدعاء عدد من رجال الفكر والاقتصاد ، وكذلك المسؤولين عن مشاريع الكهرباء ، والتربية والمياه والري والسدود والطرق للاستماع الى آرائهم وملاحظاتهم ووصلت الى قناعات ونتائج مفيدة وبناءً بشأن امكانيات تخفيض الاتفاق المتكرر والرأسمالي والعجز الكبير المدرج في مشروع الموازنة الذي يصل الى (١٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

مشروع الموازنة

ومشاكل البطالة والتضخم والمديونية الخارجية

اعتبارات السعي لزيادة الإيرادات ولتجديد النفقات كانت الغالبة عند اعداد الموازنة الجديدة ، وغاب بذلك عن اعتبار الحكومة جانباً من الأهداف والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أصبح علم المالية العامة يضعها في مقدمة الأولويات عند وضع مشروع الموازنة وعند تنفيذها :

١- التضخم :

تبلغ نسبة النفقات الجارية الى جملة النفقات (٧٧٪) وفي ظل هذه النسبة ، تتوقع استمرار الضغوط التضخمية وانعكاساتها على تدهور القوة الشرائية للدول الدخل المحدود ، وعلى تراجع مستوى معيشتهم . ويتما يشير خطاب الموازنة الى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة سنة ١٩٨٩ بمعدل (٢٥٧٪) فإن النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي لشهر تشرين أول سنة ١٩٨٩ تشير الى أن هذه النسبة تبلغ (٣٥٪) ويكتفي خطاب الموازنة بتشيرنا بأن استقرار سعر صرف الدينار سيؤدي الى انخفاض معدل التضخم في سنة ١٩٩٠ الى النصف تقريباً ، ولكننا لا نجد فيه ، أو في أرقام بنود الموازنة نفسها ، أي مؤشرات تدل على أن الحكومة بصدد استخدام الموازنة كأداة لمكافحة مشكلة

التضخم ، ولما جاز آثارها السلبية على سلامة وتوازن النسيج الاجتماعي في الأردن .

٢- البطالة :

يتطرق مشروع وخطاب موازنة سنة ١٩٩٠ بشكل عابر الى موضوع البطالة في الأردن ويقدرها بحوالي (١٠٪) من مجموع القوى العاملة في الأردن ، ولا يحدد الى التحدث عنها مرة أخرى ، أو عن الحلول المقترحة لمكافحتها ، وأيضاً فإن مشروع الموازنة لا يتضمن مخصصات كافية لتنمية الزراعة المحلية وغيرها من المشاريع الانتاجية القادرة على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة العاطلة عن العمل ، أو القوى البشرية الراغبة في دخول هذا السوق ، أو لبرامج التدريب وإعادة التدريب ، أو لتوجيه التعلم لتناسب مخرجاته مع متطلبات وحاجات سوق العمل ، علماً بأن هناك تقديرات رسمية أخرى تقدر نسبة البطالة من (١٥٪-٢١٪) .

٣- المديونية الخارجية :

تبلغ قيمة الرصيد الصافي غير المسدد وغير المسحوب من المديونية الخارجية في نهاية سنة ١٩٨٨ (٦٥٠٥) مليون دولار ، وزاد عبء خدمة هذا الدين الى درجة اضطرت فيها الحكومة الأردنية الى التوقف في نهاية سنة ١٩٨٨ عن تسديد ما استحق عليها من أقساط وفوائد ، وإلى طلب إعادة جدولتها في شهر نيسان سنة ١٩٨٩ .

أرقام مشروع الموازنة الجديدة سنة ١٩٩٠ تبين أنه لا ينتظر حدوث أي تحسن في مركز المديونية الخارجية بل بالعكس فإنه من المتوقع زيادة رصيدها ، لأنه سيتم سداد مبلغ (٨٧) مليون دينار منها ، في الوقت الذي سيتم فيه الحصول على قروض خارجية جديدة بحدود (٢٥٣) مليون دينار .

إن وصول حجم المديونية الى هذا المستوى ، وإقدام السلطة التنفيذية على عقد القروض الخارجية خلافاً لنص الفقرة (٢) من المادة (٣٣) من الدستور ، وإخفاء الوضع الحقيقي الخطر لهذه الديون والسحب المكشوف من البنك المركزي بحوالي (٤٠٠) مليون دينار الذي تم باسم السلفة الاستثنائية بدون أساس قانوني ، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية في أحداث زيادة كبيرة في عرض النقد ، وزعزعة الثقة العامة به ، وتعويم سعر صرفه ، وإنخفاض قيمته مقابل العملات الأجنبية بما لا يقل عن (٥٠٪) ، كل ذلك ، يستلزم وقفة جادة ومراجعة جريئة لعدم تكرار حدوث ذلك ، حتى تعكس أرقام مشروع الموازنة لهذا العام ومشاريع الموازنة للأعوام القادمة التوجهات السليمة والمتوازنة لحل مشكلة المديونية الخارجية والداخلية ، بما يتناسب والنمو الاقتصادي في المملكة الذي يجب أن يركز على خطة متكاملة لزيادة الانتاج والاعتماد على الذات .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ...

أما فيما يتعلق بمحافظة معان والتي أنشرف بتمثيلها ، ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المحافظة

تاريخياً واقتصادياً واحتوائها على الميناء الوحيد أرى ضرورة تحقيق وتنفيذ الاجراءات التالية والتي لا تشكل ولا تحمل الميزانية أعباء مالية :

- ١- ضرورة تحويل مدينة العقبة الى منطقة حرة لتمكينها من اجتذاب رؤوس الأموال ، وإنشاء مشاريع انتاجية جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة .
- ٢- تطوير ميناء العقبة وتخصيص نسبة (٥٪) من عائداته لمشاريع التطوير والتنمية في الاقليم .
- ٣- تشجيع ودعم وتسهيل صيد الأسماك في المياه العميقة وتنظيم العاملين في هذه المهنة ضمن جمعية صيادي الأسماك .
- ٤- السعي الجاد لإنشاء جامعة في محافظة معان .
- ٥- إحالة ما تبقى من مشاريع التطوير الحضري الى سلطة الاقليم في العقبة مع إعادة النظر في الكلفة لما تم انجازه لتخفيف العبء على المواطنين .
- ٦- تطوير خدمة الاسكان الوظيفي بحيث يسمح للموظفين بالاستمرار في السكن فيها بعد التقاعد لمدة معينة .
- ٧- اغفاء سكان المنطقة الثالثة في العقبة من تكاليف وصل الكهرباء البالغة (٦٠٠) دينار .
- ٨- إلغاء رسوم المغادرة التي تتم بموجب تصاريح ادارية للسعودة .
- ٩- تطوير وتنمية الزراعة والثروة الحيوانية .
- ١٠- تحديث الخدمات الصحية في المنطقة وإنشاء مركز صحي مطور في وادي موسى والشريك .
- ١١- عمل شبكة مجاري في المنطقة الثالثة ومنطقة ذوي الدخل المحدود في العقبة .
- ١٢- معالجة المشاكل الناجمة عن وجود محطة تنقية المياه العادمة المقامة شمال مدينة العقبة .
- ١٣- بذل المزيد من الاهتمام لمنطقتي البترا ووادي رم لما يحتويانه من أماكن أثرية وسياحية من شأنها رفع خزينة الدولة من العملات الصعبة .
- ١٤- حل مشكلة الأراضي المتعلقة ببعض مواطني العقبة ممن يحوزون على حجج مرفوعة منذ عشرات السنين والعمل على تفويضها لها .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام ...

مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الهائلة الصعبة ، والتي لا نعتقد بوجود يد سحرية قادرة على حلها في الحال ، ومع توقعنا أن تستمر الحكومة الحالية في اتخاذ الاجراءات الفعالة والحكيمة للسهر في تنفيذ الخطوط العريضة لبرنامج التصحيح الاقتصادي (تخفيض الاستهلاك - تنمية الاستثمار - زيادة الإيرادات المحلية - وزيادة الصادرات الوطنية - وزيادة نسب النمو في الناتج المحلي الاجمالي) وأن تغاير على ترسيخ وتدعيم الحياة الديمقراطية في كافة المجالات ، والتي تعبر شرطاً لا غنى عنه في تحقيق مناخ وأجواء

هكذا من الأشهر

start